وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد وتسيير المؤسسات

تفعيل مساهمة الوقف في دعم المنظومة التمويليـــة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

– مقاربـة توصيفيـــة تحليليـــة في التجربة الجزائرية –

إعداد الطالبة:
رحمـاني سهام

إشراف الأستاذ: د. العكلي الجيلالي
المشرف المساعد: د. لحول عبد القادر

لجنـــة المناقشـــة

الأستاذ: مهدي عمر.....رئيسـا

الأستاذ: العكلي الجيلالي.....مشرفـا

الأستاذ: لحول عبد القادر .....مشرفـا مساعدا

الأستاذة: بختاوي فاطمة الزهراء.....ممتحنـا

السنة الجامعية: 2022/2021

يقـول العمـاد الأصفهـاني:

" لا يكتب الإنسان كتابـًا إلاّ قـَال في غـده لـو غيّــَر هذا لكان أحسن، ولـو زيـد هذا لكان يُستحسن، ولو قـدّم هذا لكـان أفضــل ولو ترك هذا لكان أجمل، وهـذا من أعظـم العبـر، وهــو دليـل استيلاء النّقــص على جملة البشــر."

إنّ كُلّ مــا في هذا البحث من تـوفيق وتسديـد فإنّمـا هـو من فضــل الله تعـالى ومَنّــِهِ وإكرامــه.

أسأل الله أنْ يَجعل هذا العمل الّـذي بَذَلْتُ فيــه قصارى جهْدي ووسعي في ميزان والـدّي وأصحاب الحقوق عَلَيّ أهــلاً وأساتـذةً.

والحمد لله رّب العالمين وصلَّى الله على سيّـدنا محمد وعلى آلـه وصَحْبـه وسلّم.

شكر وعرفان

الحمد والشكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه ومنّه كرمه لإتمام هذا العمل.

عملا بقول رسول الله **صلى الله عليه وسلم: "لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ**."سنن أبي داود.

أتقــدّم بجزيـل الشّكـر والامتنـــان إلـى:

الوالدين الكريميــن حفظهما الله وجزاهما خــيرا.

الأستاذيْن المشرفيــن، اللّذين تفضّلا بالإشراف على هذا العمـل

د. العكلي الجيلالي والأسـتاذ المشرف المساعد **د. لحول عبد القادر،**

السادة أعضـاء لجنة المناقشة الذين تحمّلـوا عناء قراءة وتقييم هذا العمل.

أختي **التوأم رشـيدة** على مساندتها لي في هذا العمل بالمتابعة والتدقيـق اللغوي.

كما يلزمني الوفاء أن أشكر كلّ الأساتذة على دعمهم لــي.

أسأل الله أن يجزيهــم عني كل الجزاء.

الملخص

على الرّغم من أنّ فكرة تفعيل مساهمة الوقف في دعم المنظومة التمويلية للتعليم العالي والبحث العلمي ليست حديثة العهد على مستوى التّنظير ولا الممارسة في العالم العربي الإسلامي، إلاّ أنّه لايزال من المفاهيم والأنشطة المستحدثة التشكّل والتّبلور على المستوى التّطبيقي، إذ لا يزال يعرف بذلا معرفيا محتشما رغبةً في تأطير أنشطته وفقا لخصوصيّة البيئة المُنزَل فيه، لذا تقتضي الضرورة المنهجية تحرير المقصود من الوقف وأبعاده وتوضيح علاقته التأثيرية بالتعليم العالي والبحث العلمي في إطار دعم الموارد وتنميتها لتحقيق بيئة علمية وبحثية تنافسية ذات جودة عالية.

تسعى الدّراسة إلى تحليل مدى إمكانية تفعيل نظام الوقف ومساهمته بتطبيقاته الحديثة في تمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، وقد أظهرت الدراسة أنّه من الجلّي أنّ التمويل بالوقف عملية شاملة تمس متطلباتها وعملياتها ونتائجها كل جوانب قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وعناصره، وتؤثّر فيه تبعا لطبيعة نتائجها على ضوء تبنّي آليات تمويلية مستحدثة من خلال إعادة صياغة آليات صنع القرار في إطار مؤسّسي يضمن شكلا أفضل للنظام المالي والتمويلي متمايز بنيويّا ومؤسسيّا ومتخصّص وظيفيّا وقادر وفعال إنجازيا.

الكلمات المفتاحية: الوقف، التمويل بالوقف، التّعليم العالي، البحث العلمي.

Abstract

Although the idea of activating the endowment's contribution to supporting the financing system for higher education and scientific research is not new at the level of theory or practice in the Arab-Islamic world, however, it is still one of the concepts to be developed to crystallize at the practical level. Therefore, it is necessary to liberalize the meaning and dimensions and clarify its impact relationship with higher education and scientific research to achieve a competitive scientific and research environment.

The study seeks to analyze the extent of the endowment's contribution and its modern applications to the financing of the higher education and scientific research sector in Algeria. Undoubtedly, the study has shown that it is evident that endowment financing is a comprehensive process whose requirements, processes, and results affect all aspects of the higher education and scientific research sector and its components, in light of adopting innovative financing strategies by reformulating decision-making mechanisms within an institutional framework that ensures a better form of structurally and institutionally differentiated financing system, functionally specialized, capable and effective.

Keywords: Endowment, Endowment financing, Higher Education, scientific research

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة العناوين	رقم الصفحة
شكر وعرفان	–
الملخص	IV
فهرس المحتويات	VII
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال	XII
قائمة الملاحق	XIII
المقدمة	أ
مدخل	02
الفصل الأول: الوقف والتعليم، مقاصد وغايات	05
مقدمة الفصل الأول	06
المبحث الأول: الوقف الماهيـــة والأهميـــة	07
المطلب الأول: مفهـوم الوقـف وأركانـــه	07
الفرع الأول: مفهوم الوقف	07
الفرع الثاني: أركان الوقف	11
المطلب الثاني: الوقـــف أنواعـــه، وخصائصـه	12
الفرع الأول: أنواع الوقف	12
الفرع الثاني: خصائص الوقف	14
المطلب الثالث: أبعاد الوقف	16
المبحث الثاني: التّـعليم العالي والبحث العلمّـي المفهوم والغايـة	18
المطلـب الأول: التّـعليم العالي والبحث العلمي–الماهية والأهميـة–	18
الفرع الأول: تعريف التـعليم العـالي والبحث العلمي	18
الفرع الثاني: أهمية التعليم العالي	19
المطلب الثاني: خصـائـص منظومـة التـّعليم العـالي الفّعال	20
المطلب الثالث: رهانـات التـعليم العالي والبحث العلمي	23

المبحث الثالث: الوقف العلمي وأثـــره في دعم التّـعليم العالي والبحث العلمي	26
المطلب الأول: الوقـف العلمـي وأنـواعـــه	26
الفرع الأول: مفهوم الوقف العلمي	26
الفرع الثاني: أنواع الأوقاف العلمية	27
المطلب الثاني: مقاصـد وقف التّـعليم العالـــي	29
المطلب الثالث: معاييـــر نمـاء وقـف التّـعليم العالي والبحث العلمي	31
خاتمة الفصل	33
الفصـل الثّـاني: قطاع الوقف رؤى تمويلية اقتصادية في مجال تمويل التعليم والبحث العلمي	34
مقدمة الفصل الثاني	35
المبحث الأول: ماهية تمويل التّـعليم العـــالي وأهميتـه	36
المطلب الأول: مفهوم تمـــويل التّـعليم العالي	36
الفرع الأول: مفهوم التمويل	36
الفرع الثاني: مفهوم تمويـل التّعليم العالي والبحث العلمي	36
المطلب الثاني: مناهج ومصادر التمويـــل في قطاع التّـــعليم العالي	38
الفرع الأول: المـــناهج التمويليـــة	38
الفرع الثاني: مصادر ومحـــاور الإطار التّمويلي المتكامل	39
المطلب الثالث: تمويل قطاع التعلـم العالي والبحث العلمي في الجزائـر	42
الفرع الأول: مدونة التسييـر لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي	42
الفرع الثاني: ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي	44
الفرع الثالث: التّـمويل بالوقـف في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	46
المبحث الثاني: إسهام الوقف في تمويل المؤسسات الجامعية وتحقيق استدامتـها الماليـة	49
المطلب الأول: التمويـل بالوقف الماهية والأهميـة	49
الفرع الأول: التّمويـل بالوقف	49
الفرع الثاني: أهميـة التمويل بالوقف	49
المطلب الثّـاني: صيغ وصور تمويـل الوقف لدعم التعليم العالي والبحث العلمي	51
المطلب الثّـالث: أثـر الوقف في تحمّل الأعباء الماليـــــة	54
المبحث الثّـالث: صور من تطبيقات عالميـــة للوقف العلمي	56
المطلب الأوّل: تجربـــة جامعة هارفرد الأمريكيـــة	56

المطلب الثـــاني: تجربة جامعة كامبريدج البريطانيـــة	60
المطلب الثّـالث: تجربة جامعة ملك سعود السعوديـــــة	62
خاتمة الفصل الثاني	65
الفصل الثّالث: دراسة تطبيقيـة إجرائيـة حول واقع وأفاق التمويل بالوقف في الجزائر	66
أولا: المنهج المستخدم في البحث	68
ثانيا: مجتمع الدراسة وعينتـــه	68
ثالثا: أداة الدراسة	75
1. صدق أداة الدراسة	77
2. ثبات أداة الدراسة	88
رابعا: الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة	89
خامسا: عرض وتحليل بيانات الدراسة	92
سادسا: نتائج الدراسة	113
خاتمة عامة	117
قائمة المراجع	121
قائمة الملاحق	128

فهرس الجـداول

الرقم	التعيين	رقم الصفحة
جدول (01)	أنــواع الوقـف العلمي	28
جدول (02)	باب الإيرادات في مدونـــة ميزانيـــة التسيـير لميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	42
جدول (03)	تطور ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال 2018-2022	44
جدول (04)	أهداف تطوير تسيير الأوقاف	46
جدول (05)	حصيلة الأملاك الوقفية إلى غاية 2014	47
جدول (06)	بيان التدفقات النقدية لجامعة هارفرد لسنة 2021	61
جدول (07)	توزيع العينة حسب متغير الجنس	69
جدول (08)	توزيع العينة حسب الدرجة العلمية	70
جدول (09)	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	71
جدول (10)	توزيع العينة حسب التخصص العلمي	72
جدول (11)	توزيع العينة حسب المنصب النوعي	73
جدول (12)	توزيع العينة حسب المؤسسة الجامعية	74
جدول (13)	مقياس ليكرت الخماسي	76
جدول (14)	القائمة الإسمية للأساتذة للمحكّمين للاستبيان	77
جدول (15)	تحليل عبارات المحور الأوّل (واقع قطاع الوقف في الجزائر)	78
جدول (16)	تحليل عبارات المحور الثاني (مصادر تمويل قطاع التّـعليم العالي والبحث العلمي)	79
جدول (17)	تحليل فقرات المحور الثالث (واقع الأوقـاف التمويليـة)	80
جدول (18)	تحليل عبارات المحور الرابع (اعتبارات الاهتمام بالوقف كأداة ماليـة)	81
جدول (19)	تحليل عبارات المحور الخامس(الحاجة إلى الوقف واستثماره)	82
جدول (20)	تحليل عبارات المحور السادس(الآثار المترتبـة على التّمويل بالوقف)	83
جدول (21)	تحليل عبارات المحور السابع(أساليب الاستثمار الوقفي)	84
جدول (22)	تحليل عبارات المحور الثامن(عوائق مأسسـة أوقاف التّـعليم العالي والبحث العلمي)	85
جدول (23)	تحليل عبارات المحور التاسع(شروط حوكمة الوقف)	86
جدول (24)	الاتساق البنائي لأجزاء ومحاور الدراسة	87
جدول (25)	نتائج صدق وثبات الاستبيان	88
جدول (26)	اختبار التوزيع الطبيعي (I-Sample Kolmogorov-Smirnov-)	90

جدول (27)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات م1	91
جدول (28)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات م2	93
جدول (29)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات م3	94
جدول (30)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات م4	95
جدول (31)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات م5	97
جدول (32)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات م6	99
جدول (33)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات م7	101
جدول (34)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات م8	103
جدول (35)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات م9	105
جدول (36)	يوضّح إحصاءات الانحدار الفرضية الأولى Statistics Regression	107
جدول (37)	جدول المعاملات الفرضية الأولى Coefficients	108
جدول (38)	إحصاءات الانحدار الفرضية الثانية Statistics Regression	109
جدول (39)	المعاملات الانحدار الفرضية الأولى Coefficients	110
جدول (40)	إحصاءات الانحدار الفرضية الثالثة Statistics Regression	111
جدول (41)	المعاملات الانحدار الفرضية الأولى Coefficients	112

قائمة الأشكـال

الرقـم	التعييـن	رقم الصفحة
الشكل (01)	تقسيمات الوقف	14
الشكل (02)	رسم بياني يوضح نسبة الاعتمادات الممنوحة من 2018- 2022	43
الشكل (03)	التـــوزيع الإجمالي الأصول الوقفية	48
الشكل (04)	القيمة السوقيــة لأوقــاف جامعة هــارفرد	58
الشكل (05)	تصنيف الأوقاف عالميا لسنة 2021	59
الشكل (06)	المؤشرات الماليـة لـمصادر دخل جامعــة كامبريـدج سنة 2021	60
الشكل (07)	توصيف العينة حسب متغير الجنس	69
الشكل (08)	توصيف العينة حسب متغير الدرجة العلمية	70
الشكل (09)	توصيف العينة حسب متغير الخبرة المهنية	71
الشكل (10)	توصيف العينة حسب متغير التخصص العلمي	72
الشكل (11)	توصيف العينة حسب متغير المنصب النوعي	73
الشكل (12)	توصيف العينة حسب متغير المؤسسة الجامعية	75

قائمة الملاحـــق

الرقـم	التعييـــن	رقم الصفحة
الملحق (01)	الاستبيان	128
الملحق (02)	جداول تكرارات العينة من برنامج الحزمة الإحصائية(SPSS V26)	132
الملحق (03)	جداول ثبات الدراسة من برنامج الحزمة الإحصائية(SPSS V26)	133
الملحق (04)	جداول صدق الدراسة من برنامج الحزمة الإحصائية(SPSS V26)	137
الملحق (05)	جدول التوزيع الطبيعي من برنامج الحزمة الإحصائية(SPSS V26)	139
الملحق (06)	جداول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)	140
الملحق (07)	جداول احصاءات ومعاملات الانحدار من برنامج الحزمة الإحصائية(SPSSV26)	143

مقدّمـــة

لقد ثبت أنّ للوقف سجلا حافلا من الأثر النافع على امتداد التاريخ، إذ ينفرد التّاريخ الإسلامي بسبقه الحضاري في مجال الوقف بمختلف مجالاته، بكونـه رافدا قويا لتقدّم النهضـة العلميـة، مما جعله يحتل موقعا وظيفيا تأسيسيا في بنية النظام الاجتماعي، وقاعدة صلبة من قواعد بناء مؤسّسات المجتمع، بما يرسمه من استحقاقات خدماتية انطلاقا من قيم العطاء والبذل، فهو مسرح الخير، ومعنى البّر والبركة، ونزعة انسانيـة ذات أفق تكافلي تعاوني يقوم على الإرفاد (الإعطاء والإعانة).

فالوقف بمعناه الواسع المطـــواع من المكتَسبات الإنسانيّـة، عملية تشاركية وممارسـة تمويلية تقوم على مبادئ تـؤسّس للمسؤولية الجماعيـــة والتّنظيم الاجتمـــاعي، وقـوّة داعمـــة موجّـــهة نحو الأهداف المنشـــودة والموضوعيـــة الّتي تنشـد خيـرا أو تنتهي إلى نفع عام، تتضمـن توجيها واعيـــا مقصودا لعمليـــة التنمية الاجتماعيـــة للجوانب الكمية والكيفيـــة في حياة الانسان، إذ تقاس فاعليـــة الوقف بمـؤشرات التغييرات الاجتماعيـــة المتعلّقة بمجـالات صحة والسكن والتّعليـم والخدمات الاجتماعيـــة، ومؤشرات التغيّرات الاقتصاديـــة المتعلّقة بـنمـو متـوسط الدخل، والنّمـو الاقتصادي.

وعلى ضوء تفعيل مقاصد الوقف الحافظة والحاضنة للمجتمعات يُعدّ التّمويل بالوقف _في الاقتصاد المعاصر – في أنموذجه الواقعي مورد مالي هام للتّعليم العالي والبحث العلمي، بكونـه أحد المقوّمات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتوسيعها وتنمية الموارد المالية، وبذلك يمكن القول أنّ القيمة الاقتصادية للوقف أصبحت من الأمور ذات الأهمية نتيجة عن دوره في تكوين رأس المال البشري الذي يعتبر السبيل الحقيقي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الكفاية الانتاجية التي تقاس بحجم عملية الإنفاق عليه والتي تعكس مدى ملائمة النظام التعليمي للبيئة الاقتصاديـة والاجتماعيـة.

والمطّلع على أحوال التعليم العالي والبحث العلمي، يرى أنّه يعاني ركود تمويلي وتعثّر مالي، تراجعت معه السياسات التعليمية وابتعدت عن المقاسات العالمية، هذا كله حتّم اللجوء إلى تبني آليات جديدة والبحث عن بدائل تمويلية نتيجة تزايد احتياجاتـه المالية لتوفير بيئة علمية وتعليمية آمنة ومستقرة قائمة على قيم التكافل والمسؤولية والمشاركة الجماعية في البناء والتشييد العلمي، إذ لا يمكن للنّظم التعليمية العليا أن تزدهر إلاّ أذا كانت مستويات تمويلها كافية وثابتة ومستديمة، وعلى إثر ذلك تبدو الحاجة ملّحة نحو إيجاد مقاربات مبتكرة لتوظيف الوقف كأداة من أدوات النّظام المالي المعاصر فـي تمويل قطاع التعليم العالي، وتمكينه من المساهمة في النهضة العلمية والمعرفية، فهو كان ولازال الأداة المالية والآلية التّمويلية الفعّالة في توليد الأموال من أجل الابتكار والإبداع والاستمرار.

إشكاليّة الدراسة

إنّ إدراك العلاقة التّمويلية بين الوقف والتعليم العالي والبحث العلمي يساعد على تقويم نظم تمويل التعليم العالي في ضوء المعايير المقبولة مثل المناسبة والعدالة والكفاءة وغيرها، ما يسمح بقياس العائد من استثمار الوقف في قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي، في ضوء مؤشرات الحاضر وطموحات المستقبل وتوقعاته، إذ تتلخص إشكاليـة الدراسة في سؤال جوهري هو:

كيف يمكن تفعيل مساهمة الوقف في دعم المنظومة التّمويليـة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؟

وتتمحور **مشكلة الدراسة** في مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي:

1. ما مدى الحاجة إلى مساهمة الوقف في تنمية الموارد المالية لقطاع التّعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر؟
2. ما جدوى الاعتماد على نظام الوقف وصيغه كبدائل متاحة في تعزيز جودة قطاع التّعليم العالي ومؤسساته في الجزائر؟
3. ما السبل الممكنة التي تؤدّي إلى تفعيل دور الوقف في خدمة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر؟

❖ فروض الدراسة

للوصول إلى تحليل المشكلة الرئيسيـة وأسئلتها الفرعية التي تم تحديدها تم الانطلاق من فروض كحلول محتملة وإجابات مبدئية ومؤقتة، تتمثل في الآتي:

1. هناك أثر ذو دلالة احصائية بين مساهمة الوقف وتنمية الموارد المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

2. هناك أثر ذو دلالة احصائية بين تفعيـل نظام الوقف وتعزيز جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

3. هناك أثر ذو دلالة احصائية بين حوكمة الوقف وتنويع المصادر التمويلية للجامعات.

❖ أهميـة الدراسة

تتمحور أهمية دراسة الوقف وتفعيل مساهمته في دعم المنظومة التمويلية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من جهة مسيس الحاجة إلى البحث عن مصادر تمويلية متنوعة ومبتكرة بخلاف المصادر التقليدية في الواقع المعاصر، وما يضطلع به الوقف من دور بارز في مجال التنمية العلمية وحفظ الموارد المالية، كما تكمن أهمية الدراسة في تركيزها على الأبعاد التمويلية للوقف والوقوف بالتدقيق عليه كممارسة اقتصادية فاعلة في تحقيق التنمية العلمية الشاملة والانبعاث الحضاري.

❖ هـدف الدّراسة

يبتغي هذا البحث تسليط الضوء على أهمية الوقف كمصدر تمويلي يتصف بالاستدامة المالية في تنمية موارد المالية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك من خلال الوقوف على آلياته والإطار المؤسسي له ومدى فاعليته، وتستعين الدراسة ببعض التجارب العالمية للإفادة من خبراتها في استثمارها للوقف في مجال ترقية النشاط العلمي ودعم المنظومة التمويلية للتعليم العالي والبحث العلمي، كما يهدف البحث إلى استكشاف أفاق العمل بالوقف في مجال التّعليم العالي والإحاطة بالتّجربة الجزائرية والوقوف على نواقصها بهدف سد الخلل والارتقاء بمنظومة التّعليم العالي والبحث العلمي بما يسمح بتقاسم التّكاليف بين الجهات الرسمية وهيئات المجتمع المختلفة.

❖ أسباب اختيـار موضوع دراسة

لكل فكرة بحثيّة دوافع وراء محاولة طرقها وطرحها، ولعل من أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع هي:

1. بيان أوجه القوّة من تفعيل العلاقة بين المنظومة الإسلامية والمنظومة الاقتصادية من خلال نظام الوقف الذي يعدّ رافدا اقتصاديا واجتماعيا ذو أبعاد كثيرة.
2. بيان أهمية تمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال البحث عن البديل الذي من شأنه دعم المنظومة التمويلية وتفعيل صيغه وآلياته لمواجهة أوجه القصور المالي وتجاوز عقبة المصدر المالي الأحادي الجهة.
3. المشاركة في تقديم تصورّ عن أهمية الوقف كمؤسسة اقتصادية تحقق استدامة مالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بالنّظر إلى الواقع والأفاق.

❖ الدراسات السابقة

إنّ الكلام عن الوقف ومشروعيته وتأصيله متناثـر في كتب التـرّاث الفقهي باستفاضة شافية وافية، أما موضوع الوقف كنظام مالي تمويلي لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي فقد اعتنى ببحثه المعاصرون على ضوء رؤية مقاصديـة حديثة تم ربطها بالبيئة المحلية، وعقد مقارنات بالتجارب العالميـة من خلال عقد المؤتمرات والملتقيات ذات الطّابع المحلي والدولي من جانب، ومن خلال أبحاث رسائل الدكتوراه والماجستير من جانب آخر ونذكر منها على سبيل التمثيل لا للحصر:

1. **عبد الكريم العيوني (2010) إسهام الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية والثقافية بالمغرب خلال القرن 20 (دراسة تحليلـة)** رسالة ماجستير تناولت الدراسة بيان التطور التاريخي والتأسيس الحضاري لمؤسسة الأوقاف في تمويلها للمؤسسات التعليمية، وقد خلصت الدراسة على أن مؤسسة الأوقاف قادرة اليوم على خلق نوع من التوازن بين تراجع الدولة في دعمها للخدمات الاجتماعية مثل التعليم وبين متطلبات التنمية.

2. **مي علي محمود حسن (2014) الوقف مصدر من مصادر التمويل مع التطبيق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مصر(رسالة ماجستير)**، تناولت الدراسة أهمية الوقف كوسيلة تمويلية تتصف بالاستدامة والاستمرار من خلال التعرف على نظام الوقف والإطار المؤسسي له ومدة فاعليته .

3. **فادي فتحي الأشرم (2019)، نحو استراتيجية تنموية لتطوير الوقف التعليمي لتمويل التعليم الجامعي في فلسطين 2018(رسالة ماجستير)**، عرضت الدراسة وقفيات الجامعة الفلسطينية وبيان الصيغ الاستثمارية وكيفية استثمار أموال الوقف والمعوقات والحلول، إضافة إلى تقديم استراتيجية تنموية لإمكانية استثمار أموال الوقف التعليمي ومساهمته بتطبيقاته الحديثة في تمويل الجامعات الفلسطينية.

4. **دور الوقف العلمي في دعم وتمويل التعليم العالي ومتطلبات تنشيطه في الجامعة الجزائرية**، مقال منشور للأستاذين **د.محي الدين سمير ود.العيد قريشي** ، تناولت هذه الورقة البحثية أهمية الوقف العلمي في دعم التعليم العالي وتطرقت الورقة الى أهم تجارب الوقف العلمي في دعم المشاريع البحثية، وقد خلصت الدّراسة أن الجزائر لازالت تعتمد على ميزانية الدولة وهي بحاجة إلى مراجعة هذا الأمر والبحث عن مصادر أخرى كالوقف العلمي.

تختلف هذه الدّراسة عن ما سبقها في نقطة أساسية هي أنّ الدراسات السابقة تناولت مسألة الوقف وتمويل التعليم العالي دراسة نظرية بالاعتماد على تاريخية قطاع الوقف، في حين أنّ هذه الدراسة عمدت إلى طريقة استقصائية لمعرفة وجهات نظر الأساتذة الباحثين بحكم قرب مواقعهم من قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من أجل استكشاف آفاق العمل بالوقف في مجال التّعليم العالي والبحث العلمي وذلك للوصول إلى نتائج يمكن الإفادة منها في تفعيل نظام الوقف لقيادة دفـــة النّشاط البحثي والعلمي وبالتالي التّأثير في السياسات الجامعية والمساهمة في النهوض العلمي والتعليمي.

❖ منهج الدارسة

هذه الدارسة هي دارسة وصفية تحليلية، تقوم على توصيف المشكلة البحثية بدقة، وصولًا لاستنتاجات إيجابية يعبّر عنها تعبيرا كيفيا وكميا، بالاعتماد على جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالموضوع المدروس من أجل استقصاء مظاهره وعلاقاته المختلفة يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع المحل الـدرّاسة، مع الاستعانة بأداة الاستبانـــة لرصد الرؤى والنظرات حول أهمية تفعيل نظام الوقف دعم الموارد المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

❖ مجتمع الدراسة وعينته

إنّ مجتمع الدّراسة المستهدف لبحث مجموعة من الأبعاد والمحاور المسطرة في دليل الاستبيان هو قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي، أمّا عّينة الدارسة فهي الهيئـــة الأكاديمية ممثلة في أساتذة التّـــعليم العالي في الجامعات الجزائرية نظرا لقرب مواقعهم من المجتمع الكلّي وهو قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي، وهي العيّنة الميسّرة لعدم القدرة على حصر مجتمع البحث، زيادة على صعوبة الوصول إليه.

❖ صعوبات الدراسة

تمثّلت صعوبات البحث في شح المعلومات المتعلقة بالإحصاءات اللازمة للتّحليل والتّعليل بالنسبة للوقف وعلاقته بالتعليم العالي والبحث العلمي، وصعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بطبيعة الأملاك الوقفية والتقارير المالية الوقفية في الجزائر، حيث أن آخر إحصاء منشور على موقع الوزارة الشؤون الدينية والأوقاف يعود لسنة 2014.

❖ الهيكل البنائي للدّراسة

لغرض تحقيق الأهداف المرجوة، وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتقديم تحليل كاف لذلك، جاءت ثنايـا الدّراسة على النّحو الآتـي: الاستهلال بمقدمـــة ثم مدخل، أما تقاسيم الرسالـة فابتدأت بفصل أوّل بعنوان **الوقف والتّعليم العالي، مقاصد وغايات**، وكان مدار البحث فيه عبارة عرض مفاهيمي تقديمي للوقف في المبحث الأوّل، وفيه ما يخص تعريف وتحديد مفهوم الوقف وما يستدل به، ثم المبحث الثاني تخصص بالحديث عن التّعليم العالي والبحث العلمي وأهميته والرهانات المستقبلية لتطوير منظومته، ثم مبحثا ثالثا خاص بالوقف العلمي وأنواعه، مقاصده ومعايير نماءه.

ثم جاء بعد ذلك الفصلُ الثاني بعنوان **قطاع الوقف مع رؤى تمويلية اقتصادية في مجال تمويل التعليم والبحث العلمي** وهو في الحقيقة عصارة البحث وأهم ما فيه، لأن الغرض من هذا البحث كله معرفة طرق تمويل قطاع التّعليم العالي، فالمبحث الأوّل تم التطرّق لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي(الطرق والمناهج والبدائل التمويلية)، أما المبحث الثاني فقد كان الحديث فيه عن الوقف كأداة تمويلية ذات بعد اقتصادي مع ذكر للصيغ الوقفية الحديثة لتمويل التعليم العالي مع عرض حال لواقع تمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر، أما المبحث الثالث فقد تم إفراده لتقديم نماذج وتجارب عالمية رائدة رغبة في الإحاطة المعرفية بخبراتها والنّظر في كيفية تفعيلها للوقف كأداة تمويلية.

أما الفصل الأخير فهو عبارة عن **دراسة تطبيقيـة إجرائيـة حول واقع وأفاق التمويل بالوقف في الجزائر**، وقد تم فيه عرض للخطوات الإجرائيـة المنهجية المتعلقة بتنفيذ البحث، حيث تم بناء الاستبيان لمعرفة دور الوقف كآلية تمويلية لقطاع التعليم العالي مع الآليات والأساليب المقترحة التي يراها الأساتذة الباحثون بأنها تساهم في تنمية موارد الجامعات وجديرة بأن تستخدم من أجل تفعيل الدور التمويلي للوقف، ويليها وصف للمراحل المتبعة بدءا من منهج الدارسة وصولا إلى استخلاص النتائج وتقديم المقترحات.

مدخـــل

تُعرف الحضارة الإسلامية بأجلى تمثّلاتها وأوضحها بسبقها المتفرّد في مجال تفعيل الوقف في تنشيط النّهضة العلمية والفكرية والحضاريّة، ولقد أثبتت التّجربة الإسلاميّة عبر الامتداد الزمني الطّويل الدور الكبير والعطاء المتميّز لمؤسسة الوقف في تمويل الأنشطة العلمية والمعرفية؛ والتّأريخ يُقيّد هذه الأوقاف العلميّة في أزمانها التي حدثت فيها من خلال البذل السخيّ على بناء المساجد والكتاتيب والمدارس والمكتبات وحِلَق العلم والتّأليف، والصرف على العلماء وطلبة العلم، ونشر الكتب، وهذا كان السبب الرئيسي لمعظم الإنجازات العلمية التي شهدها العالم في العصر الوسيط، والتي كانت الأساس الذي شيّدت عليه الحضارة الإسلامية .

فالحديث عن امتداد الزمني للوقف في إطار الفكر الإسلامي التّراثي، يسوقنا سوقا للرجوع إلى الصور البكر للأوقاف الإسلامية، التي تتمظهر في ملامح وقيم الإسلام الأصيلة على ضوء نهجين مقترنين ألا وهما الدّستور القرآني والنّهج النبوي باعتبارهما معيار ومقياس عملي ومنهجي، فقيم الوقف تمثل طاقة حيوية واعية ومتحركة قادرة على استيعاب كل الأنظمة المجتمعيّة، من نظام سياسي وثقافي واجتماعي واقتصادي....إلخ.

وفيما يلي نورد بعض الصور والأمثلة الدالة على دور الوقف وأهميته في بناء الحضارة الإسلامية:

1. وقف المساجد

المسجد هو القبلة التعليميّة الأولى للمسلمين، لذا كان إنشاء المساجد عمارتها وصيانتها من المجالات التي نالت أولوية خاصة لدى الواقفين على مر عهود الدولة الإسلامية اقتداء بعمل الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث كان أول عمله بعد أن هاجر إلى المدينة هو بناء مسجد قباء ليكون أنموذج لأول وقف في الإسلام ظهر بظهور مجتمع المدينة، وقد تنافس الخلفاء في توسعة ما أقيم من مساجد، وفي إنشاء المزيد منها المساجد التي في الكوفة والبصرة، وجامع المنصور في بغداد، وجامع عمرو بن العاص في مدينة الفسطاط، والجامع الأزهر، وجامع ابن طولون، وفي شمال أفريقيا والأندلس "مسجد القيروان، وجامع القرويين، ومسجد قرطبة" وغيرها كثير شاهدة على ذلك، حتى غدت المساجد الوقفية تعد بالآلاف على امتداد العالم الإسلامي، وكان لها دور واضح في نشر العلم ورفع مستوى المعرفة الدينية لدى المسلمين[1].

[1]. السرجاني، راغب. (2010). روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية. شركة نهضة مصر للطباعة والنشر. القاهرة. مصر. ص122

2. وقف المدارس والجامعات

لم تقتصر المؤسسات الوقفية على المساجد بل ظهرت المدارس، وكانت هذه المدارس تموّل من الأموال الوقفية، وقد شمل ذلك الإنفاق على الطلاب وعمارة المدارس، وقد بلغت حدا واسعاً شمل جميع أنحاء العالم الإسلامي، ومن أشهر المدارس تلك المدارس النظامية التي أنشأها وأوقف عليها الوزير (نظام الملك) فلم يترك مدينة إلا وأسس فيها (نظامية) وأشهرها نظاميّة بغداد (جامعة)، وقد درّس فيها الإمام الغزالي، ونظامية نيسابور ودرّس فيه الإمام الجويني[1]، ومن أمثلة المدارس الموقوفة[2]:

- **المدرسة الظاهرية**: التي أنشأها الظاهر بيبرس في القاهرة سنة 626هـ.
- **المدرسة المنصورية** في مصر: أنشأها المنصور بن قلاوون سنة 683هـ.
- **المدرسية المسعودية** ببغداد: بناها مسعود الشافعي، وجعلها وقفا على المذاهب الأربعة.
- **المدرسة الصلاحية** بحلب: أوقفها الأمير صلاح الدين يوسف الدوادار.

وقد تفرّعت هذه المدارس في تخصّصات مختلفة، الطب والصيدلة والهندسة بالإضافة إلى اللغة العربية والعلوم الإسلامية، وأوقفت عليها الأوقاف الواسعة للإنفاق عليها.

كما ظهرت الجامعات الإسلامية لأول مرة بالعالم الإسلامي قبل أوروبا بقرنين من الزمن وهي عبارة عن جامعات وقفية وكانت أول جامعة هي جامعة بيت الحكمة التيّ أنشئت في بغداد، ثم تلتها جامعة القرويين في فاس ثم جامعة الأزهر في القاهرة، ثم جامعة الزيتونة في بتونس.

3. وقف الكتب والمكتبات

كانت المكتبات في الحضارة الإسلامية منارة من منارات التعليم، ومؤسسات مستقلة ينفق عليها الأمراء والأثرياء والعلماء؛ لينتشر العلم بين الناس، لذلك مثلت المكتبة منطلقاً هاماً في الحياة الثقافية الإسلامية على مدار التاريخ الإسلامي، ولقد اتخذت هذه المكتبات أسماء متعددة، مثل: خزانة الكتب، وبيت الكتب، دار الكتب، دار العلم، وبيت الحكمة، ومن أشهر المكتبات مكتبة دار الحكمة بالقاهرة، وكانت تضم أربعين خزانة، وبيت الحكمة ببغداد التي أنشأها الرشيد، ومكتبة الحكم بالأندلس، واحتوت على أربعمائة ألف مجلَّد، وانتشرت مكتبات الوقف في الأندلس والمغرب على مر التاريخ، وكان في قرطبة وحدها عشرون

[1]. السرحاني، راغب. مرجع سبق ذكره. ص100

[2]. المرجع نفسه. ص102.

مكتبة عامة، أما الخاصّة فمن أدلّتها مكتبة الخليفة الأموي الحكم بن عبد الرحمن الناصر التي بلغت أربعمائة ألف مجلد[1].

لقد أظهرت الخبرة التاريخية أنّـه وعلى الرّغم من أنّ البدايات المبكرة لتكوين الوقف تميّزت بالبساطة في التنظيم والتسيير، إلا أنها كانت تتميز بقوّة الأثر والنجاح في تحقيق الأهداف والمقاصد على فترات طويلة امتدت لمراحل لاحقة، وكان وراء رسوخ النّجاح التاريخي للوقف الإسلامي في مجالات اجتماعية عديدة قيام الوقف على أصول ومقوّمات البذل والعطاء وقيم التكافل التي أصّلت لـــه من زوايا عديـــدة هي:

- **من حيث المنهـج:** إذ يستنـــد الوقف على منهج عقائـــدي أخلاقي مبعثـــه التّكافل الاجتماعي.
- **من حيث المقصد:** يتمثل مقصد الوقف في إشبـاع الحاجات الأصيلـــة للإنسان وتوفير حد الكفايـــة الكريم.
- **من حيث التشريـع:** يضبط الوقف مجموعة من القواعد المستنبطة من مصادر الشريعـة وأهمّها القرآن والسنة واجتهاد الفقهاء، وتتّسـم هذه القواعد بالثّبـات والواقعيـّة، وتأتي المرونة في التفاصيل والإجراءات والأساليب والأدوات.
- **من حيث الأساليـب:** يركّز الوقف على مشروعيـــة الغايـــة ومشروعيـــة الأساليب والوسائـل.
- **من حيث المقوّمات:** يقوم الوقف على مقوّمـات أبرزهـــا الحفاظ على الأصل وتثميـره والانتفاع بالريـع لضمان الدوام والبقـــاء.
- **من حيـث الملكيـة:** الأصل في الوقف استعمال واستغـلال والتّصرف في منفعـة الشّيء الموقوف، ولا تُتَملّك عينـــه، لأنّـــه محبـــوس في سبيل الله تعالى لا يتملّكه أحد.

[1]. الساعتي، يحي محمود. (1996).الوقف وبنية المكتبة العربية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. الرياض. السعودية. ص ص64-66.

الفصل الأول:

الوقف والتّـعليم العـالـي، مقــاصد وغايات

مقدمة الفصل

يكتسب الوقف كنظام اقتّصادي واجتماعي أهمية متزايدة نظير الدّور المهم الذي يلعبه في تفعيل مبدأ المسؤوليّة الاجتماعية مستمدّا فعاليته من طبيعته الطوعيّة الاختيارية، بما يتضمنّه من قيمة أخلاقية مبنيّة على الرحمة بالنّاس كافةً قولاً وفعلاً، شعاراً وتطبيقاً، بإشاعته روح التّعاون والتّكافل والتّلاحم بين مختلف مكوّنات المجتمع.

وعلى ضوء تفعيل مقاصد الوقف الحافظة والحاضنة للمجتمعات، يعدّ الوقف العلمي في أنموذجه الواقعي مصدر تمويلي للتّعليم العالي والبحث العلمي، بما يحوزه من رؤوس أموال قارة منتظمة ونامية تدر الرّبح والخير على الدّوام، فهو عملية تنموية تتحكّم في مؤشر المستوى التّعليمي والتنمية البشرية، وهو في جوهره توسيع لفضاء الانسان المادي والمعرفي والاجتماعي والاقتصادي، مما يؤكدّ على الصلة الوثيقة واللّصيقة بين البعد المقاصدي للوقف وفلسفته في رقي المجتمع وتطوّره.

وبناءً على ذلك، سنتطرّق في هذا الفصل إلى جملة من المحاور البحثيّة تأتي في صورة ثّلاث مباحث متفرّعة إلى جزئيات مفصّلة كالآتي:

المبحث الأوّل: الوقف الماهية والأهمية

المبحث الثّاني: التّعليم العالي والبحث العلمّي، المفهوم والغاية

المبحث الثّالث: الوقف العلمي وأثره في دعم التّعليم العالي والبحث العلمي

المبحث الأول: الوقف الماهية والأهمية

يعرّف الوقف بكونه نظام تنموي رباني تحرّكه وتديره آليات منضبطة وخطوات متسّقة، يتعامل مع الأبعاد البشرية والاجتماعية والاقتصادية باعتبارها العنصر المهمين، كما تنبثق أهمية الوقف من وعي المجتمع بضرورته للخروج من دوائر التخلف والفقر إلى الرفاه المادي والتوازن الاجتماعي والاستقرار النفسي؛ دون استحقاقات محددة وتواريخ معينة لجني ثماره، فهو عملية طويلة المدى، حضارية الأبعاد.

المطلب الأول: مفهوم الوقف وأركانه

إنّ أهم ما يمكن تقديمه في هذا الإطار المفاهيمي هو استعراض لغوي واصطلاحي، لكشف المُغطّى من معاني لفظ "**الوقف**" التي تشكّل مفاتيحا للبحث والمؤطّرة لزواياه، على ضوء عملية تحديد المفاهيم وتأصيلها بالعودة إلى المصادر العتيقة والأصيلة للّغة والمناظير الحديثة.

الفرع الأول: مفهوم الوقف

أولا: الوقف في الوضع اللّغوي العربي

عند أهل العربية والأصول والميزان أصل الوقف هو المنع والحبس، وهو مصدر من الجذر اللّغوي "وقف"، كقولنا: هذا المسجد وقفٌ أي موقوف، **وفي لسان العرب لابن منظور (ت:811هـ)** نقول وقفْت الشيء أَقِفه وقْفاً، ووقف الأرض على المساكين وقفا أي حبسها[1]. وسُمي وقفا لما فيها من حبس المال والمنع من التصرف فيه في غير الوجه الذي وقفت له.

فهي مادة لغوية تتعلّق بحقلها الدلالي بعدّة معان لغوية تدور في غالبيّتها حول **التّوقيف، الحبس، التسبيل، الصدقة، التبرّع، الهبة، المنح.**

ثانيا: الوقف في الوضع الفقهي

في معناه الاصطلاحي الفقهي الوقف هو حبس الأصل المملوك وتسبيل منفعته على وجه الدوام.[2]

و**(الحبس)** بمعنى المنع أي إمساك الأصل من أن يكون مملوكا لأحد من الناس، أي أنّه لا يباع ولا يورث ولا يوهب ولكن يترك الأصل لضمان بقاءه فتدوم المنفعة وتعم الفائدة.

---

[1]. ابن منظور. (1999). لسان العرب. تصحيح: أمين عبد الوهاب، محمّد الصادق العبيدي. دار إحياء التراث العربي. ط3. بيروت. لبنان. ص 374.

[2]. بن المناوي، عبد الرؤوف. (1990). التوقيف على مهمات التعريف. تحقيق عبد الحميد الصالح حمدان. عالم الكتب. القاهرة. مصر. ص340.

و(**تسبيل المنفعة**) أي إطلاق فوائد الأصل الموقوف وعائداتها للجهة المعنية به.

فالوقف هو: "إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا[1]"، وهو في حقيقته تبرع أو هبة أو صدقة، فكأنما الواقف قد تبرّع لجهة ما للانتفاع بما وقفه دون التصرّف في الأصل.

ويصعب هنا حصر كل التّعريفات التي جاءت في كتب الفقه ومقاصده، نظرا لتعدّدها وتنوّعها استجابة لتباين المذاهب بين الفقهاء والعلماء من جهة واختلاف الزمان والمكان من جهة أخرى.

وتستند مشروعية الوقف إلى القرآن الكريم والسنّة والاجماع، أمّا كتاب الله، فكثير من الآيات تحض على بذل المال في وجوه البر والخير، ومنها:

- قوله تعالى: ﴿**لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ**﴾ {**سورة آل عمران: آية 92**}
- وقوله تعالى: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ . الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ {**سورة البقرة: الآيتان 261 – 262** }

وأمّا السنّة النبويّة الشريفة فقد وردت أحاديث كثيرة تدل على مشروعية الوقف منها، ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، أن النّبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: **{ إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له}** [2]، والوقف صدقة جارية.

أما الاجماع، فقد اشتهر اتفاق الصحابة على الوقف قولاً وفعلاً، فعن جابر رضي الله عنه قال:« **ما أعلم أحداً كان له مال من المهاجرين والأنصار إلا حبس مالاً من ماله صدقة مؤبدة، لا تشترى أبداً، ولا توهب، ولا تورث** »[3].

---

[1]. النجار، عبد الله بن محمد بن أحمد وآخرون. (2005). الروض المربع شرح زاد المستقنع. مدار الوطن لنشر. الرياض. السعودية. ص434.

[2]. صحيح مسلم. تحقيق فؤاد عبد الباقي. دار الكتاب اللبناني. بيروت. لبنان. ج6. ص95.

[3]. الطرابلسي، برهان الدين ابراهيم موسى علي.(1981). الإسعاف في أحكام الوقف. دار رائد العربي. بيروت. لبنان. ص .11.

ويمكننا القول: أنّ للوقف في الاسلام مفهوما شاملا وعريضا، يتحرّك في إطاره مجموعة من الدلالات المحورية هي أنّه:

1. كلّ عمل يحقّق رضوان الله وثوابه.
2. كل عمل يكون وسيلة للتّرقي في مراتب أحد الكمالات التّاليات: **الكمال الفكري- الكمال السّلوكي- الكمال الإبداعي-كمال التّعايش الإنساني.**
3. كلّ عمل يكون وسيلة لتحقيق المنافع والمصالح الانسانية، فللوقف رسالة الحضارية تأسّس كيانا وحدويا انسانيا، متكاملا للحفاظ على مصالح المسلمين المشتركة، مهما تباعدت الأزمان وتعاقبت الأجيال .

ثالثا: الوقف في الوضع الاقتصادي والقانوني

1. من منظور اقتصادي

ارتبط نظام الوقف كمصدر تمويلي بعدة مفاهيم اقتصاديّة كالادخار والاستثمار والتمويل والاقتصاد والتنمية، ويعرّف بأنّه" تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل جماعيا أو فرديا، فهو إذن عملية تجمع بين الادخار والاستثمار معا "[1].

والجدير بالذكر بأنّ الوقف شبيه بمؤسسة اقتصادية تضمن بناء الثروة الانتاجية القائمة على الاستثمار التّراكمي من أجل الأجيال القادمة لتتوزع على أغراض الوقف في شكل منافع وخدمات وإيرادات وعوائد، لتحقيق مقصديّته النّفعية بحيث يستدام الوقف جيلا بعد جيل.

كما يعرّف الوقف وفق مضمونه الاقتصادي بأنّه "مصدر اقتصادي يهدف إلى توليد دخل مستمر، يسمح بتوفير احتياجات المستهدفين في الحاضر مع الحفاظ على تلبية احتياجاتهم في المستقبل، لذا فإنّ دوام الوقف على الحافظ على الرفاهية الاقتصادية للمنتفعين"[2].

---

[1]. القحف، منذر. (2000). الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته. دار الفكر. دمشق. سوريا. ص 66.

[2]. الأعرج، حسين عبد المطلب. (2018). اقتصاديات الوقف. مطبوعات جامعة KIE. ص80.

2. من منظور قانـــوني

أمّا تعريف الوقف من النّاحية القانونيـــة، فقد عرّفــه **المعهد القــانوني الأمريكي** بأنــه" علاقة أمانـة، خاصة بمال معين، تلزم الشّخص الذي يحوز هذا المال بـعدّة التزامات، تهدف إلى استغلالــه لصالح شخص آخر[1]."

أمّـا **القـانـون الفرنسي** فقد عرف الوقف الخيري بأنّـه "رصد شيء محدد من رأس المال على سبيل الدوام، لعمل خيري عام أو خاص[2]. ويكون العمل الخيري العام كإقامــة مستشفى أو بنــاء مدرسة، أو منح جامعة مبلغا من المال أو عقارا، لإنشاء كراسي علمية أو للإنفاق على جوائز علميــة.

وفي **التّشريع الجزائــري** فقد عرّفــه المشرّع في قانون الأوقاف **91-10**في المــادّة الثالثة بأنّـه" الوقف هو حبس العين عن التملّك على وجه التأبيد والتصدّق بالمنفعــة على الفقراء أو على وجه من وجوه البــر والخيــر"، ويذكر في المــادة السادسة من نفس القانــون أنّ" الوقف العام هو ما حبس على جهات خيرية من وقت إنشائه، ويخصص ريعه للمساهمة في سُبُلِ الخيـرات[3]."

رابعا: الوقف في الوضـع اللغوي الغـــربي

في النظر الغربي يعرّف الوقف على أنّــه ذلك النّشاط المؤسسي الذي يـؤدّي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعيـة بأكبـر قـدر من الحرص على الموارد المالية المتاحــة، وقـد اكتفى الواضعون الغربيـون بالإشــارة إلى الوقف بمصطلحــات متباينــة من خلال ممارســاتهم لهذا النّـشاط، ومن المصطلحــات ذات البعـد المفهومي المتقارب للوقـف نجـد:

- **مصْطَلَح Endowement**: فهو عبارة عن تجميـع الأموال التي تتكون من الهبات من الجهات المانحــة مع شرط أن يتم استثمارها إلى الأبــد لتوليد تدفق إيـرادات موثوق ومتزايــد باطراد لدعـم الخدمات الاجتماعيــة منها الخدمة التّـعليمية[4].
- **مُصْطَلَح Trust**: ومفهومــه أنه منظمة أو مجموعة من الأشخاص تستثمر أموالا أو ممتلكات تُعطى أو تُقرض لها وتستخدم أرباحها لمساعدة مؤسسة خيرية، صندوق خيري A charitable trust[1].

---

[1]. الخطيب، ياسين بن ناصر. (شعبان 1422). أثر الوقف في نشر التعليم والثقافة [ورقة علمية]. مؤتمر الأوقــاف الأول. مكة المكرمة. السعودية. ص283.

[2]. المصري، رفيق يونس. (1999). الأوقاف فقها واقتصادا. دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. سوريا. ص116-117.

[3]. القانون رقم 91-10 المؤرخ في 27 أفريل سنة 1991 المتعلق بالأوقاف المعدل والمتمم بالقانون رقم 01-07.

[4]. Oxford dictionary. (4th ed). p147.

- **مُصْطَلَح Foundation**: ومعناه في اللّغة مؤسَّسة، وهي في إطلاقها العام كيان تنظيميٍّ لممارسة الأعمال سواء كانت تجاريَّة، أو حكوميَّة، أو تعليميَّة، أو خيريَّة، ولكن في المعنى الخاصّ المتعلق بالوقف فهي المنظمة التي تم إنشاؤها لتوفير المال لغرض معين، على سبيل المثال للبحث العلمي أو الأعمال الخيرية[2].
- **مُصْطَلَح Association**: أي الجمعية، وتُعرف الجمعيات بأنّها مجموعات تعتمد في تمويلها على دعم الأموال المخصّصة للأغراض الإنسانية، إذ تهدف الجمعيات الخيرية بشكلٍ عام إلى جمع التبرّعات ومنحها للجهات التي تكون بحاجة لها سواءً كانت مؤسسات أخرى أو أفرادًا.

فالوقف بمعناه العام التّنظيري ومضمونه الواقعي هو وضع الأموال، والأصول المنتجة في معزل عن التّصرّف الشّخصي، وتخصيص منافعها لأهداف ومصالح مجتمعية محددة.

وتأسيسا على ما تمّ ذكره من نصوص في باب المفاهيم والّتي تؤصل لمصطلح الوقف من حيث المبنى والمعنى، فإنّه يسوغ القول: إنّ المصالح التي حثّ عليها الشرع ايجابا واستحبابا والداخلة في نطاق الوقف وقدرته وأحواله تتجلى في مظاهر عديدة منها أنّ:

- الوقف شكل من أشكال التّعاون على البر.
- الوقف شكل من أشكال التّكافل الاجتماعي والتعاوني التضامني.
- الوقف شكل من أشكال الإنفاق في سبيل الله.

الفرع الثاني: أركان الوقف

اتّفق جمهور العلماء على أنّ وجود الوقف يتوقف على أربعة أركان لا يتمّ إلاّ بها وهي[3]:

- **الواقف**: وهو المالك للمال الموقوف والمحبس له.
- **الموقوف**: وهو المال الموقوف أو العين (الأصل) الموقوفة.
- **الموقوف عليه**: وهو الجهة المنتفعة من الوقف .
- **الصيغة** : وهي التي تعبّر عن إرادة الواقف، وهي العقد القولي أو الفعلي الدّال على الوقف.

---

1. Oxford dictionary. (4th ed). P477.
2. Oxford dictionary. (4th ed). P175.
3. زين الدين، عبد المنعم. (2012). ضوابط المال الموقوف (دراسة فقهية معاصرة). دار النوادر. دمشق. سوريا. ص41.

المطلب الثّاني: الوقف أنواعه، وخصائصه

إنّ مفهوم الإسلام للوقف مفهوم شمولي لا يُؤكد على نوع واحد، ولا يتمركز في يد واحدة، إنّما يجمع بينهما في توليفة متوازنة لتحقيق نظام وقفي متعدد الأنواع محكم الخصائص، ينتج عنه أنّ أُسلوب الوقف في الإنماء لا يصاب بسوء التّوريد، ولا بسوء التوزيع.

الفرع الأول: أنواع الوقف

ينقسم الوقف إلى أقسام ويتفرّع كل قسم إلى فروع، ومن أهم التّقاسيم ما يلي:

أولا: تقسيم الوقف باعتبار استحقاق المنفعة، وينقسم هذا الوقف إلى ثلاثة أقسام[1]:

1. **الوقف العام:** وهو وقف على المصالح الخيرية، وما يخصص من عقّارات وأموال لوجوه الخير المتنوعة من رعاية صحية وثقافية وتعليمية واجتماعية، كبناء المساجد والمدارس والمستشفيات والآبار وإلى غير ذلك.

2. **الوقف الخاص:** وهو وقف على المصالح العائلية، وهو ما يسمى بالوقف الأهليّ، وإنما سمي وقفاً أهليا لأن النّفع فيه مقصور على أهل الواقف وأقربائه لا غير، والغرض من هذا الوقف أن يبقى فلا يباع ولا يورث.

3. **الوقف المشترك:** وهو مختلط بين الوقف العام والخاص، كأن يكون مصرف الوقف موزعًا بالنسبة المحددة بين الأهل والمصارف الخيرية.

ثانيا: تقسيم الوقف باعتبار نوع الموقوف، وينقسم إلى فروع أبرزها:

1. **وقف العقار:** وهو كل ما لا يمكن نقله وتحويله من مكان إلى آخر، كالأراضي، الديار، الحوانيت، البساتين، الآبار والطرق وغير ذلك، ويستعمل للأغراض الوقفية مثل المساجد والمدارس والمستشفيات والمكتبات وغيرها، أو يستعمل وقفا استثماريا كالمباني السكنية والتجارية، ثم يعود ريعها إلى أهداف الوقف[2]، ويكون وقف العقار إمّا وقف أصل العقار نفسه أو ريع العقار لمدة زمنية محددة.

2. **وقف النّقود:** وهو حبس النقود وتسبيل منفعتها المتمثلة في الأرباح الناتجة عن استثمارها، ويهدف الوقف النقدي إلى المساهمة في تحديد وتلبية حاجيات المستحقين في مجالات متعدّدة (صحية، تعليمية، تمويلية...إلخ)، وتتجلّى أهميته في السيولة والمشاركة الجماعية للواقفين، والمرونة في تجميع واستثمار

---

[1]. أبو الخيل، سليمان بن عبد الله. (2008). الوقف في الشريعة الاسلامية: حكمه وحكمته وأبعاده الاجتماعية. الرياض. السعودية. ص ص 51-53.

[2]. المرجع نفسه. ص 54.

الموارد النقدية، كما يمثل الوقف النقدي آلية هامة لتمويل الاستثمار الوقفي، وتوفير عائد مالي مشروع يحقّق أهداف جميع الواقفين والمؤسسة الوقفية والموقوف عليهم[1].

3. **وقف المنقول:** وهو الأموال المنقولة التي يمكن الإفادة منها مع بقاء عينها، كآلات والمعدات، التّجهيزات والأثاث، ووسائل النقل وغيرها من المنقولات، وهو ما عدا العقار، أي كل ما يمكن نقله أو تحويله[2].

4. **وقف المنافع والحقوق:** تعرّف المنافع على أنّها الفوائد التي تؤخذ من الأموال الموقوفة بطرق استعمالها، وفي الاقتصاد يُعرّف بالخدمات وقد تكون منافع أموال أو منافع أشخاص أو كليهما، ولكلّ مال موقوف عدد من المنافع التي تتناسب مع طبيعته، فالعقار المبني مثلا يمكن استفادة منفعة السكنى منه، كما يكمن تأجيره للغير في مقابل أجرة، ومن الحقوق القابلة للوقف حق الطريق (العبور)، وفي ذلك خدمات أخرى منها خدمات نقل البضائع وشحن البضائع والعبور المجاني أو بالرسم المنخفض، ومن الحقوق أيضا حق استغلال الأملاك المعنويّة، كحقوق التّأليف، وبراءات الاختراع، والاسم التّجاري، والعلامات التجارية المسجّلة ذات الطابع المعنوي[3].

ثالثا: تقسيم الوقف باعتبار استثمار المال الموقوف، ينقسم الوقف بهذا الاعتبار إلى[4]:

1. **الوقف المباشر:** وهو الذي ينتج خدمات استهلاكية مباشرة للغرض الموقوف عليه، كالمدرسة للتّعليم والمستشفى للتّطبيب...إلخ.
2. **الوقف الغير مباشر (الاستثماري):** وهو ما تم استثماره بما يعود بالفائض المالي على الوقف، لتنفق عوائده الصافية أو أرباحه على أغراض الوقف لينهض بالمشاريع المرتبطة به.

ومن المعلوم أن الأوقاف تتعدد حسب المعيار المراد اتخاذه للتّقسيم ويمكن إجمالها في المخطّط الآتي:

---

[1]. حمزة، هشام سالم. (2017). الهيكلة المالية للوقف النّقدي. مجلة الاقتصاد الاسلامي السعودية. *مجلد30*. (3). ص 124.

[2]. الجاسر، سليمان بن جاسر بن عبد الكريم. (2012). الوقف وأحكامه في ضوء الشريعة الاسلامية. مدار الوطن للنشر. ط6 .الرياض. السعودية. ص34

[3]. صقر، عطية عبد الحليم. (1997). اقتصاديات الوقف. دار النهضة العربية. القاهرة. مصر. ص 25.

[4]. بكار، عبد القادر محمود. (2007). دور نظام الوقف في التنمية الاقتصادية المعاصرة. دار السلام للطباعة. القاهرة. مصر ص 130.

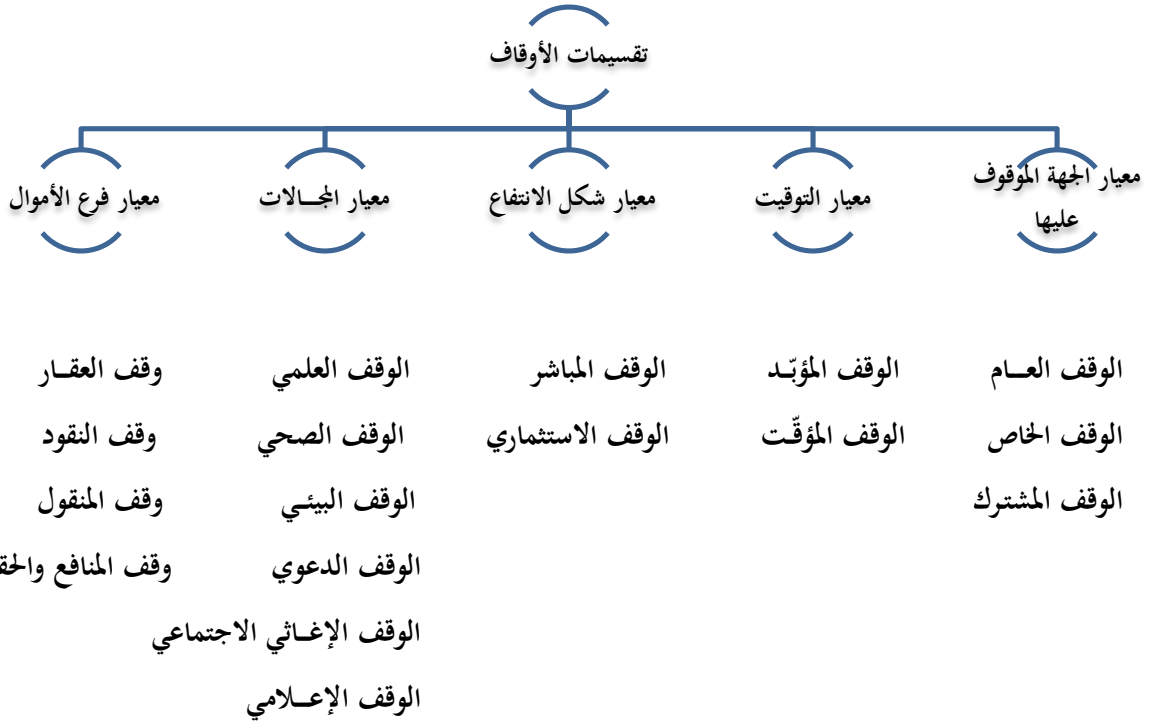

الشكل(01): تقسيمات الوقف [من إعداد الطالبة]

الفرع الثاني: خصائص الوقف

يتميز الوقف كنظام مالي إسلامي بكونه نظام رباني، مكتمل الخصائص والأركان، ويتبّين ذلك جليا في الخصائص الآتية:

أولا: خاصية عدم الملكية

هي الّتي ينحصر فيها الحق تصرفاً وانتفاعاً في أوجه البر وأنواع الخير، أي أنّه يمكن استعمال واستغلال والتّصرف في منفعة الشّيء الموقوف، ولا تُملّك عينه، لأنه محبوس في سبيل الله تعالى لا يتملكه أحد[1].

ثانيا: خاصية الدوام والبقاء

إن نظام الوقف بمرجعيتّه الاسلامية يحمل بداخله عناصر بقائه واستمراره، وتظهر صفة الدّوام من خلال المال الموقوف مثل الأراضي والعقارات، ويخصص ريعها للإنفاق على وجوه البرّ العامة والخاصة

[1]. عليمات، خالد محمود. (2015). الوقف الإسلامي خصائصه وآثاره العلمية والحضارية [ورقة علمية]. المؤتمر العلمي الدولي الرابع: الوقف على البحث العلمي وأثره في الشهود الحضاري كلية الشريعة. جامعة آل البيت. الأردن. ص7.

والّتي تمّ الوقف عليها، وتوصف هذه المنفعة بأنها مستمرة وغير منقطعة في العطاء، وعليه يشكّل الوقف أداة تمويلية دائمة من خلال دوام الأصل وبقائها لتنتفع الأجيال القادمة من ثمرتها[1].

ثالثا: خاصية العموم

يشمل الوقف كل ما فيه مصلحة حقيقية لبني الإنسان ويُقصد به أمران، أولاهما عموم انتفاع أفراد المجتمع بمنفعة الوقف، وهو كل ما عمّ نفعه لعموم النّاس في كل زمان ومكان، والثّاني عموم الانتفاع به في سائر جهات الخير وأنواع البر ومختلف المشاريع من جهة أخرى كوقف الماء، بناء المساجد، دور العلم، طلبة العلم، الأقارب وغيرها من أوجه النفع[2].

ثالثا: خاصية الاستقلال

الوقف من أهم أدوات السياسة المالية في النظام المالي الاسلامي، مستقلة عن باقي الأجهزة الأخرى لما تتميز به من استقلالية في التحصيل والإنفاق والتّوزيع، إذ تستند استقلالية الوقف على الإرادة الحرّة للواقف، من دون أي يكون للهيئات الرسمية والحكومية أي يد على أنشطة المؤسسات الوقفية ولا على أموالها، وقد انبثق عن هذه الخصيصة سمتين بارزتين هما[3]:

1. **الاستقلال الإداري:** هو اعتماد إدارة الوقف على شروط وقواعد حددها الواقفون أنفسهم وأثبتوها في نصوص وقفياتهم دون أي تدخل من أي سلطة إدارية أو حكومية، وهذا ما يجعل الوقف كنظام لا يتأثر ولا يخضع للمصالح الشخصية وللمسؤولين ولرغباتهم مما يمنحه المؤسسة الوقفية كفاءة في عملية التخطيط وسهولة في المراقبة.
2. **الاستقلال المالي:** أي اعتماد المؤسسات الوقفية على التّمويل الذاتي من ريع الوقفيات المخصصة لها.

إنّ هذه الخصائص التي يتميّز بها الوقف تضمن استمرارية منفعة الأوقاف من جهة، كما تضمن حماية أصول الوقف من جهة أخرى، لكونها تعزز التحرّر من دوافع تعظيم الربح وتعظيم المنفعة الشّخصية.

---

[1]. عليمات، خالد محمود. مرجع سبق ذكره. ص 08.

[2]. المرجع نفسه. ص08.

[3]. المرجع نفسه. ص09.

المطلب الثّالث: أبعاد الوقف

يقوم نظام الوقف بتركيز قاعدة المسؤولية الاجتماعية من باب فتح باب المساهمة الخيرية لمختلف أفراد المجتمع، وتحقيق حدّ الرّفاه ومستوى الكفاية الانساني لكل أفراد المجتمع بشكل تراكمي ومستمر محقِّقًا لمصالح كثيرةٍ، ومنافع متنوعة من خلال تفاعل متوازن بين الأبعاد الدينية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، التي تتجلىّ في الآتي:

- **البعد الأخلاقي**

تبنى العلاقات في المجتمعات وتتوثّق بالدّرجة الأولى على أسس معنوية، وهذه الأسس تقوم عليها علاقات انسانية تربط بين أجزاء المجتمع الواحد في تراحم وتلاحم، فتنمو مع عملية الانفاق التي يرسخها الوقف قيم الخير والعطاء والتضحية والإخاء التي بها تتقوّى بُنَى المجتمع وتتماسك روابطه، فيصبح البناء الاجتماعي منعَة من التّداعي والسّقوط لارتكازه وقيامه على رصيد غير متناه من القيم والمبادئ المثّلى، التي يجسّدها الفرد الصالح في عمارته للأرض، محقّقا بهذه القيم صورة مشرّقة من الإبداع النّافع.

- **البعد الاجتماعي**

يركّز البعد الاجتماعي للوقف بشكل مباشر على الإنسان بوصفه جوهر العملية التنمويّة، لذلك " يعتبر الوقف أحد عناصر التنمية الاجتماعية، فهو يقوم على عمليات التّغيير الاجتماعي الّتي تركز على البناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتقديم الخدمات المناسبة لهم جوانب التعليم، والصحة، والإسكان، والتدريب المهني، وتنمية المجتمعات المحلية "[1].

كما يعتبر الوقف من مؤسسات المجتمع المدني التي أسهمت ولا زالت تساهم في تحصين المجتمعات من الدّاخل، إذ يعتبر دعامة للتّكافل الاجتماعي ، كما يهتم بالعدالة الاجتماعية التي من خلالها يتحقق التوزان بين الطبقات الدنيا والطبقات المالكة للثروة بما يضمن العدل والمساواة.

- **البعد السيّاسي**

تصب فاعلية نظام الوقف في بناء مجال مشترك بين المجتمع والدولة معا ضمن إطار تعاوني، فالوقف مصدر قوّة للمجتمع بما يحقّقه من خدمات ويوفّره من احتياجات، كما أنّ مصدر قوة للدّولة بما يخفّفه عنها من الأعباء الخدمية، وبما يوفّره للدّولة من موارد تحافظ على النّظام العام وتؤدّي إلى أمنه استقراره.

[1]. منصور، سليم هاني. (2004). الوقف ودوره في المجتمع الاسلامي المعاصر. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان ص41.

كما يسمح الوقف للعديد من الأنشطة من التفاعل والمشاركة في عملية التّواصل بين فئات المجتمع من جهة وبين الدولة والمجتمع من جهة أخرى، عن طريق توفير أجواء مناسبة لحرية الرّأي والمشاركة في النّظام السياسي وذلك من خلال زيادة من التّرابط السياسي وتبادل الرأي ووجهات النظر والشورى في المجتمع، فالوقف بوصفه شريك اجتماعي واقتصادي يؤدّي عبر الكثير من المؤسسات والقنوات والأنشطة الخدمية المستقلة إلى توزيع الأدوار بين السلطة والمجتمع المدني(قوى المجتمع)، هذا ما يعطي الحرية السياسية والشّورى مضمونا اجتماعيا، فاستقلال الموارد عن طريق الوقف يعطي قوة عضوية لهذه المؤسسات، فاستقلالية التّعليم مثّلا يجعل من نفوذ السلطة يتقلّص في مجالات التّعليم والثقافة فاسحة المجال للمؤسسات المعنية والجهود الجماعية والفردية[1].

- **البعد العلمي والثّقافي**

ويتجلّى هذا البعد في إثراء الحركة العلميَّة ودعمها، فللوقف فضل كبير في رعاية الشؤون العلمية والتعليمية من خلال وقف الكتب والكتاتيب والمكتبات المدارس والجامعات وما يرتبط بها، وفي بقائها واستمرارها على مَرّ العصور، فقد تكفل الوقف بمجانية التّعليم، كما وفّر للمتعلّمين والمعلّمين كل ما يحتاجونه من وسائل وأدوات وتجهيزات، وخصص لهم منحاً، ولمعلّمين رواتب حتى يتفرّغوا للعملية التعليمية، فكثرت المدارس التي تخرّج طلبة العلم في مجالات علمية مختلفة، وانتشرت في شتّى المدن والحواضر الإسلامية[2].

- **البعد الاقتصادي**

يساهم الوقف في حالة تطبيقه وحسن استعماله كأحد أدوات النظام المالي التّمويلي الاسلامي في تفعيل الدورة الاقتصادية للبلد وإنعاشها، إذ يعمل الوقف على تعزيز الموازنة العامة، من خلال تكفّله بكثير من النّفقات التي تثقل كاهل الدولة، ويتحقّق هذا البعد في السعي إلى التّخفيف من حدة التفاوت الطبقي من خلال التّوزيع العادل للدّخل وسد الفجوة بين الغني والفقير، كما يعمل على "إعادة توزيع المداخيل والثّروات، وتحسين البنية الأساسية للاقتصاد القومي وتوفير القروض لكثير من المشروعات الانتاجية، كما يرفع من مستوى نوعية القوى العاملة من حيث القدرة الانتاجية والتدريب[3]."

---

[1]. منصور، سليم هاني. مرجع سبق ذكره .ص 68.

[2]. الجمل، أحمد عبد العظيم. (2007). دور نظام الوقف في التنمية الاقتصادية المعاصرة. دار السلام للطباعة. مصر . ص144-145.

[3]. شعبان، رأفت محمد. (2020). أثر الوقف في تحقيق التنمية المالية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة. المجلة القانونية. مجلد7. (16). ص217.

المبحث الثاني: التّعليم العالي والبحث العلمّي المفهوم والغاية

يحظى التّعليم العالي والبحث العلمي باهتمام متزايد في معظم المجتمعات المتقدّمة والنّامية على حد سواء اعتباره الرّصيد الاستراتيجي الذي يغذي المجتمع بكل احتياجاته من الكفاءات التي يمكنها النهوض بأعباء التّنمية في مختلف مجالات الحياة المختلفة من خلال ما تقدّمه من أبحاث ودراسات ومعارف وتطبيقها في حل مشكلات المجتمع.

المطلب الأول: التّعليم العالي والبحث العلمي-الماهية والأهمية-

يعتبر التّعليم العالي والبحث العلمي محطّة محورية هامة في التّطور المعرفي والعلمي باعتباره معقل للفكر وقاطرة للتقدم المعرفي والتكنولوجي في المجتمع المعاصر، وأحد المحركات الرئيسية لكفاءة الأداء والازدهار والقدرة التنافسية للدّول بوجه عام وللأفراد بوجه خاص، من خلال إعداده للقوى البشرية التي تقوم بهذا البناء وتعمل على استمراره وارتقائه.

الفرع الأول: تعريف التعليم العالي والبحث العلمي

1. **التعليم العالي**

التّعليم العالي عبارة عن مركب اسمي توصيفي مكون من جزئين: التّعليم والعالي.

فالتّعليم: يعرّف على أنّه : " نشاط يكتسب أو يتعدّل عن طريقها المعرفة والمهارات والاتجاهات بطريقة تتفق مع كون السّلوك الانساني دائم التغير عن طريق اكتساب أفكار ومفاهيم وقيم جديدة، أو استبدال القديم منها[1] ".

والتّعليم العالي أو **التّعليم الجامعي** هو مرحلة عليا من التّعليم تُدرّس في الجامعات، أو في أي مؤسّسة جامعية أخرى تمنح شهادة في مجالاً متخصصاً يؤهّله للعمل في أحد ميادين العمل، "والتّعليم العالي ليس مجرد تكملة للمرحلة ما بعد الثانوية، بل هو تكملة للجهود الانسانية بغرض الرقي بالإنسان وتثقيفه، وتحقيق طموحاته المعرفية، فضلا عن كونه يسدّ حاجات المجتمع من خبرات ومهارات معينة بغرض التنمية والتطوّر[2]".

---

[1]. سيدرين، ساندر. (1994). النجاح في التعليم العالي (وليم عبيد وعبد الرحمن الأحمد، مترجم). منشورات ذات السلاسل. الكويت. ص19.

[2]. كياري، فاطمة الزهراء. (2014). تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات. المجلة الجزائرية للمالية العامة. (4). ص 106.

كما يعرف التّعليم العالي في المنظومة التشريعية الجزائرية وفقا لما جاء في المادتين **02** و **58**من القانون رقم **99-05** بأنّه" كل نمط للتكوين والبحث، يقدّم على مستوى ما بعد التعليم الثّانوي من طرف مؤسسات التّعليم العالي، الّتي تعد فضاءً لحريّة الفكر والبحث والإبداع والتّعبير[1]."

ويطلق على هذا التّعليم تعليما عاليا لأنّه يتميز بطابعه الرفيع والواسع، فلا يركّز على مهارة بعينها وإنّما يضفي على الخريج الجامعي الثّقافة الحرّة، والإطار العام والمنظور العريض، فهو الوسيلة الرسمية الانتظامية لتنمية القدرات والمهارات العقلية والسيكولوجية الراقية

2. **البحث العلمي**

البحث العلمي تركيب لفظي توصيفي مكوّن من مفردتين **البحث والعلم**، ولا يخرج مفهوم البحث العلمي عن الربط بين معنى كلمة بحث ومعنى كلمة علم، فالبحث العلمي هو استقصاء منظّم، منطقي موضوعي، دقيق يهدف إلى ايجاد أو توضيح وتفسير ظواهر غير واضحة، ويوضح الحقائق المشوّهة والمشكوك بها، ويصحّح المخطوء منها[2].

الفرع الثاني: أهمية التّعليم العالي والبحث العلمي

إنّ للتّعليم العالي والبحث العلمي دورا رياديا في تطوير المجتمعات من خلال الدراسات الجادة التي تنتج مشاريع استراتيجية فعالة تعدّ المدخل الصحيح للتّغيير الشامل، وتنبع أهمية التّعليم العالي والبحث العلمي انطلاقا من الوظائف التي يؤدّيها والقائمة على موضوعية المعرفة وتنوّع الآراء، المتمثّلة فيما يلي:

1. **إعداد القوى البشرية:** يعتبر التّعليم العالي والبحث العلمي من المرافق الاستثمارية الهامة في العنصر البشري، والتّي تؤدّي إلى تكوين وتهيئة إطارات لشغل وظائف قيادية، والمساهمة في تلبية احتياجات قطاعات العمل والانتاج والخدمات في المجتمع.
2. **النّشاط الفكري:** يعد التعليم العالي منارة للإشعاع الفكري والثّقافي من خلال المساهمة في إبراز ودراسة التاريخ والتراث الثّقافي، كما يساهم التعليم العالي في تطوير الثقافة ونشر المعارف والإعلام العلمي والتّقني.
3. **البحث العلمي:** تعزيز المعرفة العلمية في المجالات الكافة من خلال الاكتشافات والابتكارات، والمساهمة في سياسات البحث العلمي والتطوّر التكنولوجي وتنمية مختلف التّخصصات.

---

[1]. الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية. (04أفريل 1999). العدد 24.

[2]. الضامن، منذر. (2004). أساسيات البحث العلمي. دار المسيرة. عمان. الأردن. ص 16.

4. **التنمية الاقتصادية والتّرقية الاجتماعية:** هناك علاقة وطيدة بين التّنمية العلمية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فالتنمية العلمية توفّر فائضا معرفيا يساهم في دفع عجلة التنمية من خلال الدور الفّعال في حل المشكلات التي تواجه المجتمع بما ينسجم مع إمكاناته وقدراته وطموحاته.

ففكرة الوقف فكرة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال الإسهام في حل المشكلات الاقتصادية المزمنة، كالبطالة مثلا، فالوقف له دور فعّال في حلّها عبر توفير فرص العمل لتشغيل الطّاقات العاطلة من خلال إتاحة فرص التعليم والتدريب ورفع كفاءة العاملين، وتوسيع ميادين الإنتاج وخلق طاقات إنتاجية، وبالتّالي الحد منها.

5. **البناء الحضاري:** من خلال تزويد متّخذي القرار سواء في الشّؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأسس وقواعد سليمة يمكن الاعتماد عليها في البناء الحضاري، من خلال مخرجات الجامعات ومراكز البحث.

المطلب الثّاني: خصائص منظومة التّعليم العالي الفّعال

مؤسّسات التعليم العالي حقل أساسي في إنتاج الرأسمال المعرفي للمجتمعات، وهي البنية الأساسية والمهمّة في أي نسق مجتمعي نظرا للدور المنوط بها كفاعل في التّحول والتّغيّر المعرفي والقيمي والمادي والمجتمعي بصفة عامة، هذا ما يؤكّد أنّه لا يمكن لمنظومة التّعليم العالي والبحث العلمي أن تحقق الأثر المطلوب إلا إذا توافرت فيها جملة من الخصائص ذات الفاعلية التّأثيرية والقوّة الإنجازية منها ما يلي:

- **التنافسيّة**

التنافسية على مستوى المؤسسات الجامعيات هي عملية تبذل فيها المؤسسات محاولات مستمرة من أجل التفوّق والرّيادة، حيث تتنافس مؤسسات التعليم العالي على تحسين من أدائها من خلال زيادة الإنتاجية بإبداعات تكنولوجية ومؤسسية، وإحداث تغييرات استراتيجية في بنائها المادي والمعرفي حتى تتمكن من تحقيق ميزة تنافسية والفوز في سباق التنّافس على سائر الجامعات الأخرى[1]، ومن أوضح مؤشّرات التنافسية الحرية الأكاديمية واللامركزية والاستقلال المالي والعلمي للمؤسسات الأكاديمية مما يسمح لها استغلال نقاط قوّتها والتغلب على نقاط ضعفها.

[1] . Porter, M , E . (1996). what is strategy. *Harvard Business Review.* P78.

- **المرونة وسرعة الاستجابة للمتغيّرات الداخلية والخارجية**

تكمن المرونة في إعادة بناء الموارد سواء كانت بشرية أم مادية لتعزيز الأداء، دون المساس بالاستقرار العام للنظام التعليمي والعلمي والعملي، ويتضمّن ذلك إحداث التّغييرات في المجالات العلمية بظهور مجالات علمية جديدة أو انحسار مجالات قائمة، إضافة إلى بناء مراكز بحثية أو إلغاء أخرى موجودة كلّما دعت الحاجة لمقابلة الطلب الخارجي[1].

كما تعكس المرونة قدرة مؤسسات التّعليم العالي على تغيير الاتجاه بسرعة، والقدرة على التكيّفِ والاستجابةِ للمتغيّرات، وبناء أفضل المُمارسات في البيئة التعليمية والعلمية، ممّا يساعدها على البقاء والازدهارِ في بيئة ذاتِ تغيّرٍ مستمرٍ وغير متوقّع.

- **التّمويل الكافي والمستديم**

لا يمكن لقطاع التّعليم العالي أن يضمن تحقيق أهدافه إلاّ إذا كانت مستويات تمويله كافية وثابتة ومستديمة على المدى الطويل[2]، وتتأكد أهميّة البحث عن بدائل تمويلية وتنويع المصادر المالية لقطاع التعليم العلي والبحث العلمي في كونها تساهم في تنفيذ استراتيجياته المستقبلية، والعمل على تحديث البنى التّحتية، وزيادة الطّاقة الانتاجية والابتكارات البحثية في ظل توافر بيئة تعليمية وبحثية مستقرّة ماديا ومحفزّة معنويا، ومنه نقل الجامعة من المحليّة في الفكر والأداء والتّأثير والعلاقات والوصول بها إلى العالمية.

- **وضوح الرّوابط مع مختلف القطاعات وجهات الدّعم:**

تعدّ قطاع التعليم العالي نظام متكامل الأبعاد منفتح على النّظم الاجتماعية والأنساق المحيطة المؤثّرة عليها والمتأثّرة بها، إذ يرتبط بسوق العمل ومجتمع المال والأعمال، كما يرتبط بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك يرتبط بمؤسسات التّعليم العالي الاقليمية والعالمية، وهذا يسهم في كسب التأييد للقطاع ومشروعاته المستقبلية، كما يتحقّق للجامعة الدّعم المالي الذي يساعدها على أداء رسالتها[3].

---

[1]. جامع، محمد نبيل. (2012). تطوير التعليم العالي (في ظل نهضة عربية معاصرة). دار الجامعة الجديدة. مصر. ص47 .

[2]. نصر، عبد الكريم. (2013). نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية. القدس. فلسطين. ص21.

[3]. دناقة، أحمد. (2015). الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي :تحليل سوسيولوجي. الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية .(01). ص116.

ولاشك أنّ هذا الارتباط قائم على فكرة التّعايش بين قطاع التّعليم العالي ومختلف القطاعات، إذ يعمل كل منها وفق فلسفة خاصة ضمن رؤى مشتركة يتم تحديدها من خلال تفاعل هذه القطاعات بعضها ببعض، وهذا ما يؤكّد نظرية أنّ تطوير منظومة التّعليم العالي والبحث العلمي لا يمكن أن تتم بصورة فاعلة ومؤثّرة دون الربط بين الجامعة ومحيطها.

- **البيئة الحاضنة والإبداعية**

أي تطور تعليمي وعلمي يحتاج أن تمهّد له بيئة حاضنة تسبقه، وأرضية تعمل كمنصة ينطلق منها ممهدة لدعم الطّاقات الإبداعية وتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار داخل مؤسسات التّعليم العالي، فالإبداع لا يحدث بصورة عشوائية وإنما يعزَّز من خلال عوامل ذات علاقة بالبيئة، إذ تشجّع قوانينها وتنظيماتها الابتكار والإنجاز والاستثمار في رأس المال البشري والمادي من خلال دعم حاضنات الأعمال وأودية الّتقنية والنّشر العالمي والمراكز العلمية والكراسي البحثية، والجمعيات العلمية.

- **الحوكمة الرشّيدة لقطاع التّعليم العالي**

هناك ثلاث مستويات لحوكمة التّعليم العالي تتمثّل في"المستوى الداخلي أو المؤسسي، وهو حوكمة مؤسسات التعليم العالي، المستوى الخارجي أو النظامي وهو حوكمة نظم التّعليم العالي، ثم أخيرا المستوى العالمي، وهو حوكمة نظم التّعليم العالي في إطار المجال العالمي[1]."

وتنطوي حوكمة الجامعات على أطر متعددة منها الإطار المنظّمي في بناء النّظم والهياكل والعلاقات والعمليات ووضع السياسات الخاصة بالتّعليم العالي والبحث العلمي متوازنة مع أهدافه ومؤسساته وتطبيقها وتقييمها، والإطار التّشريعي عبر سن القوانين واللوائح المنظمة لهذا القطاع بما يضمن المسؤولية، المحاسبة والشفافية في توجيه الموارد وترشيد توظيفها.

[1]. جامع، محمد نبيل. مرجع سبق ذكره. ص54.

المطلب الثّالث: رهانات التعليم العالي والبحث العلمي

من أبرز الرهانات المستقبلية لقطاع التّعليم العالي والمتّغيرات التّي توجب مراجعة فلسفته وتنظيماته ومناهجه وعلاقته بتنظيمات المجتمع المختلفة، ومنه استشراف أفاق المستقبل والتّوافق معها لإقامة منظومة علمية وبحثية فاعلة ومتفاعلة مع المتغيرات العالمية، ما يلي:

- **الطلب المتزايد على التّعليم العالي**

للعوامل الديمغرافية تأثيرا كبيرا في السياسات الإصلاحية التّعليمية، وذات أهمية بالغة في التّخطيط للتّعليم وتمويله، لأنّ هذه السياسات عليها أن تأخذ في الحسبان معدّل النّمو السكاني، والتي تحدد الطّلب المحتمل على التّعليم، لذلك يمثّل المعطى الديمغرافي رهانا للزيادة في الطاقة الاستيعابية بمؤسسات التّعليم العالي، إذ يعد الإقبال المتزايد على التّعليم من أبرز التّحديات الّتي توجه قطاع التّعليم العالي ممّا يستلزم عنه زيّادة في الميزانيات والرّفع من المخصّصات المالية لدعم الجامعات، لأنّ هذه الزيادة ما لم تكن مصحوبة بالزيادة الملائمة في الموارد المالية، لابدّ أن تكون على حساب على جودة التّعليم العالي في ظل تدهور البنى التحتية والافتقار إلى الخبرات الضرورية، ولابد أن يكون لذلك أثر سلبي على قرارات القطاع ومخرجاته[1].

علمًا أنّ زيادة الإقبال وتنامي حجم الطلب الاجتماعي على التّعليم العالي يعني زيادة في أعداد الخرجّين، وهذا يتعارض مع انحصار سوق العمل ومحدودية الفرص الوظيفية[2].

- **تحسين الكفاءة وجودة التّعليم**

على الرغم من اتجاه قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي في أغلبية الدول العربية للانخراط في مسار الجودة والرّفع من أداء المؤسسات الجامعية، فقد تراجعت المؤشّرات الأساسية لقياس الجودة، ومن ذلك ارتفاع نسبة الطلاب مقارنة بنسبة بالهيئة الأكاديمية وغياب التّجهيزات المناسبة للتعلّم والبحث، والفشل في مواءمة المخرجات لحاجات مؤسّسات التّشغيل[3]، لا سيما في ظل لا توزاي في توزيع

---

[1]. مجموعة مؤلفين، تحرير أحمد جمال و طاهر كنعان. تمويل التعليم في البلاد العربية. (2012). المركز العربي للأبحاث والسياسات. الدوحة. قطر. ط1. ص86.

[2]. بدران، شبل والدهشان، جمال. (2001). التجديد في التعليم الجامعي. دار قباء للطباعة والنشر. مصر. ص08.

[3]. الدقي، نور الدين. (2015). تمويل التعليم العالي في الوطن العربي . [جلسة مؤتمر] الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث والعلمي في الوطن العربي. مصر. ص 15.

الطلبة التّخصصات الدراسية، حيث هناك نقص في الاختصاصات ذات الطابع العلمي، ووفرة في التّخصصات ذات الطابع الأدبي والإنساني مثل الآداب والحقوق والاقتصاد.

- **الإعداد لاقتصاد المعرفة**

أشار **ماكلوب** (**MACHLUP**) إلى وجود خمس قطاعات اقتصادية أساسية في إطار الاقتصاد الجديد المبنى على المعرفة وهي التّعليم، البحوث والتنمية، الاتّصالات، آلات المعلومات، والخدمات المعلومات[1]، إذ ترتفع مساهمة التّعليم العالي في إنتاج العلم والمعرفة والابتكار عبر قنوات وآليات رئيسة تتمثّل في الاستثمار في التّعليم والبحث والتّطوير والتّدريب.

ولم تعد مؤسسات التعليم العالي قاصرة في أهدافها على إعداد الخرجين وإجراء البحوث الأكاديمية، وإنما تجاوزت ذلك من خلال تأهيل طاقات بشرية على ضوء تحسين مخرجات قطاع التّعليم الذي يرتكز على التّقنية والعلوم المتقدّمة، لا سيما في ظل "**الاقتصاد الجديد**" المبني على المعرفة والذّي تعتبر فيه الموارد البشرية المؤهّلة وذات المهارات المتقدّمة، أو رأس المال المعرفي هي أكثر الأصول قيمة في اقتصاد المعرفة.

ومن المصطلحات الّتي تعكس تحول التّعليم العالي إلى منظمات ريادية في ظل اقتصاد المعرفة نجد "**جامعة المشاريع**"، و"**جامعة الخدمة**" و"**الجامعة المبتكرة**"[2].

- **تشبيك المصالح**

إنّ تشبيك المصالح ما هو إلا مجهود مخطط ومستمر لإقامة العلاقات القائمة على التفاهم الإنساني وبناء الصلات بين أطراف لها مصالح مشتركة وتهيئة فرص التّفاعل الاجتماعي من خلال دوائر العمل التعاوني[3]، كما يعد التّشبيك أحد الأشكال الداعمة للتّفاعل ودعم التّعاون بين مختلف المؤسسات الجامعية على مختلف المستويات، وتنسيق جهودهم من أجل تعزيز عمليات بناء المعرفة، وتوظيفها، وكذلك نشرها وتبادلها لتعميم نجاحات الإصلاح بما يسهم في الارتقاء بمعايير الأداء، ومستويات التّحصيل.

- **فريتز ماكلوب** (1902-1983) اقتصادي نمساوي أمريكي، كان أحد الأوائل الذين درسوا المعرفة كمصدر اقتصادي، وكان له الفضل في الترويج لمفهوم مجتمع المعلومات.

[1]. عبد المنعم، هبة وقعول، سفيان. (2019). اقتصاد المعرفة. ورقة إطارية لصندوق النقد الدولي. الإمارات العربية المتحدة. ص10.

[2]. Xiaoying, Q. (2016). Globalized Higher Education. The Routledge International Handbook of Globalization Studies .2nd edition. London & New York: Routledge. p4.

[3]. عزب، إيمان أحمد محمد. (2018). التّشبيك مدخل لإدارة المعرفة. مجلة الإدارة التربوية. (18). ص 05.

- **عولمة التّعليم العالي**

يستدعي هذا الرّهان تدعيم وتوسيع البنى التكنولوجية لتحسين الاتصال وإدارة التّعليم، إذ تؤكد النّظرة إلى جغرافية العالم ضرورة إدخال البعد العالمي في نظم ومناهج وسياسات التّعليم العالي مع توافر البنى التحتية، والوسائل والآليات التي تتوافق مع معطيات العولمة من خلال إجراء المقارنات الثنائية **(Benchmarking)**، وتنشيط العمليات التواصلية مع جامعات الدول المتقّدمة، وهذا يضفي بعدا ديناميكا على قطاع التّعليم العالي، الأمر الذي يدفعه إلى تكييف أنظمته وهيكلته وسياساته مع الواقع العالمي، والتي تزيد من مردوديته العلمية والتّعليمية وتعطيه دفعات متتالية إلى الأمام.

كمّا أنّ القفزات المتسارعة في قطاع التّقنية والمعلوماتية أحدثت تأثيرات جوهرية على نظم التّعليم العالي، وانتشار المعرفة الالكترونية من خلال ظهور أشكال جديدة من نظم التّعليم أدت إلى اكتشاف أفاق جديدة تتيح من فرص التّعليم مثل التّعليم الالكتروني **E-learning**، التّعليم عن بعد **D-learning**، التّعليم المتنقّل **M-learning**[1]، وقد رافق هذا التحول رواج مصطلحات حديثة: التّعليم المفتوح، التعليم المرن، الجامعة الالكترونية، الجامعة الافتراضية، الجامعة بدون جدران، التعليم الّنقال، القنوات الفضائية التّعليمية.

- **الاستدامة الماليّة**

الاستدامة المالية واحدة من الرهانات المحورية التي تواجه قطاع التعليم العالي في ظل محدودية المخصصات المالية المرصودة للتعليم العالي بالمقارنة ما تنفقه الجامعات العريقة في العالم، فعلى سبيل المثال بلغت الميزانية السنوية لجامعة هارفارد لسنة **2021** والتي تقوم على الأموال الوقفية ريعا واستثمارا، بـ **53.2 مليار دولار**[2]، وهي أكبر من ميزانيات بعض الدول، فيم يتضمّن مشروع قانون المالية الجزائري لسنة**2022** قائمة توزيع نفقات التسيير بالنسبة للدوائر الوزارية، وقد بلغت المخصصات المالية لوزارة التّعليم العالي والبحث العلمي حوالي **4مليار دولار**[3]، لذا يعتبر اعتماد مؤسسات التّعليم العالي على التّمويل الحكومي كآلية منفردة في تغطية نفقاتها مصدر قلق كونه يؤثّر بشكل سلبي على نوعية التّعليم، فعدم توفّر التمويل الكافي وقصور البدائل التمويلية، يؤدّي إلى تدني الإنفاق على أنشطة البحث العلمي وعلى التّقنيات التّعليمية الحديثة ومنه تراجع دور الجامعة في الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلّي.

---

[1] . الدهشان، جمال علي خليل .(2015).التّعليم والتعلم في ظل الأجهزة المحمولة. دار جونا للنّشر والتوزيع . مصر. ص15.

[2]. التقرير المالي السنوي لجامعة هارفرد لسنة 2021 .ص 07. https://finance.harvard.edu/annual-report

[3]. الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية. (30ديسمبر 2021). العدد100.

المبحث الثّالث: الوقف العلمي وأثره في دعم التّعليم العالي والبحث العلمي

إنّ التّعليم العالي والبحث العلمي قطاعات تخصصت بها الأوقاف العلمية، فقد كان لها تأثير وفضل في المسيرة التّعليمية عبر إنشاء الصروح العلمية، وإمدادها بالموارد المالية الضرورية خدمة لأهدافها واستراتيجيّاتها، وتطوير مستوياتها البحثيَة ومخرجاتها، لضمان أعلى مستويات الجودة العلمية والتعليمية، وتطوير خدماتها للمجتمع.

المطلب الأول: الوقف العلمي وأنواعه

لقد مكنّ الوقف العلمي ومصارفه من تغيير طبقات المستفيدين منه أفقياً ورأسياً، فساعد نظام الوقف على تحسين المستويات الاقتصادية، والعلمية، والثقافية لكثير من أفراد المجتمع، والتي قد لا تتاح لولا أن أموالاً موقوفة قد ساعدت على هذا الارتقاء وسهلت سبيل العلم والتعليم .

الفرع الأول: مفهوم الوقف العلمي

الوقف العلمي عبارة عن تركيب توصيفي من جزءان الوقف والعلم، ويعرّف بأنّه: "تحبيس الأصول على منفعة الجوانب العلمية والتّعليمية، كوقف المكتبات ونسخ الكتب والمصاحف وتجليدها، ووقف مدارس وحلقات العلم، والمتعلّق بالمتعلّمين والمعلّمين ونفقاتهم، ووقف القراطيس والأحبار والأقلام ونحو ما يحتاجه العلم والتّعليم"[1]، أي ما يتمّ حبسُه من أعيان المال في إقامة هياكل للتّعليم والتّثقيف وأدائها لوظائفها التعليمية، البحثيَّة وخدمة المجتمع.

أمّا الوقف المخصّص للتّعليم العالي والبحث العلمي فهو" حبس جميع الأموال عقارا كانت أو منقولا أو نقودا لدعم وتمويل التّعليم العالي والبحث العلمي، وصرف منافعها في خدمة هذه المرحلة التّعليمية[2]."

وقد أسهم الوقف العلمي في تفعيل المعادلة الشهيرة **[انسان–تراب–وقت]** ينتج حضارة قائمة على المتانة العقدية والاستقامة السلوكية والريادة العلمية والفكرية والنهضة الاجتماعية والاقتصادية[3].

---

[1]. الشلتوني، أنور محمد. (2011). التدابير الشرعية لإعادة الوقف العلمي إلى دوره الفاعل في النهضة العلمية للأمة [ورقة علمية]. مؤتمر أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية. الشارقة. الإمارات. ص 04.

[2]. سليماني، حياة ودحية، عبد اللطيف. (2021). دور الوقف في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي. مجلة الاجتهاد القضائي. (21). جامعة محمد خيضر. بسكرة .ص177.

[3]. منصور، سليم هاني. مرجع سبق ذكره. ص106.

وبمقتضى ذلك تتبع أهمية الوقف العلمي من كونه رافد من روافد التنمية الشاملة للإنسان والمجتمع والأمّة من خلال الموارد المالية الّتي تنفق على المدارس والجامعات، وكذلك العلماء والطلبة، إذ يسعى إلى تحسين بيئة العلم وتوفير فرص للتّعلم وتلقي المهارات، فترتفع الكفاءات العلمية والانتاجية والمهنية.

ومن نماذج الأوقاف العلمية نجد في الأوقاف العربية: جامعة القرويّين بفاس، جامعة الأزهر بالقاهرة، جامعة الزّيتونة بتونس، ومن نماذج الأوقاف العلمية الغربيَّة جامعة هارفارد، ييل، ستانفورد... إلخ.

الفرع الثاني: أنواع الأوقاف العلمية

هناك عدّة أنواع للوقف العلمي يقوم على ضوئها بدور هام في تنمية موارد المؤسسات الجامعية في مجال البناء والإنشاء والتجهيز والتطوير، وتتوزّع الأوقاف العلمية والتّعليمية على النّحو الآتي:

أولا: وقفي علمي بالنّظر إلى تكوينه و تتمثل فيما يلي[1]:

1. **العقار**: وهو المنشآت والمباني، وهو كل أصل ثابت كالأرض والبناء وغيرها: الجامعات والمكتبات والمختبرات العلمية، ويعّد الدور الذي يؤديه الوقف في مجال التأسيس والإنشاء عنصرا مهما في استمرارها.

2. **المنقول**: وهي كل ما يمكن نقله وتحويله، كالكتّب والأجهزة التعليمية كالحواسيب وأجهزة الإعلام الآلي، إلى جانب أثاث الجامعة من كراسي وطاولات وسبورات ومكاتب...إلخ، وهي التجهيزات الأساسية التي تسهم في سد احتياجات المعلّمين والمتعلّمين التي من شأنها تطوير عملية التّعليم ورفع كفاءة أدائهم.

3. **المنفعة**: وهي الفائدة العلمية والتعليمية المستفادة من الأموال الموقوفة مثل الأبحاث العلمية، تطبيقات تعليمية في الأجهزة الذكية، مواقع تعليمية، مقاطع صوتية ومرئية، براءات الاختراع ، حقوق الملكية والتأليف.

ثانيا: وقف علمي بالنّظر إلى الأستاذ (المعلّم) وهي أقسام[2]:

1. **منح تكوين وتدريب وتأهيل**: عبارة عن مساهمات مادية يستفيد منها الأساتذة لترقية مستواهم العلمي ومتابعة أبحاثهم ودراساتهم في إطار زمالات وشراكات مع مخابر البحث الدولية.

2. **الإسكان الوظيفي**: وهو عبارة عن وحدات سكنية مخصصة للأساتذة الجامعيين تمنحها الدولة في إطار الدّعم مادي لتخفيف أعباء السفر وضمان الاستقرار المعنوي لهذه الطبقة من المجتمع.

---

[1]. الغفيلي، عبد الله بن منصور. (2013). المنتجات الوقفية. مشروع بحثي ممول من كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف. جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية. الرياض. السعودية. ص17.

[2]. المرجع نفسه. ص18.

ثالثا: وقف علمي بالنّظر إلى الطّالب(المتعلّم) ويشمل مايلي[1]:

1. **البعثات العلمية والمنح الدراسية:** هي واحدة من أشكال الدّعم العلمي التي تسمح للطالب بمتابعة تحصيله وزيادة مستواه العلمي للالتحاق ببرامج دراسات عليا في جامعات مميزة في جميع أنحاء العالم، مع الدعم المادي (لتغطية رسوم الدراسة ونفقات المعيشة).
2. **الإسكان الجامعي:** ويقصد به الإقامات الجامعية ذات الطابع المجّاني، والتي تسمح بتخفيف أعباء وتكاليف المعيشة على الطالب الجامعي.
3. **تسديد الرّسوم الدراسية:** وهي عبارة عن دعم مالي للمحتاجين من طلبة العلم.
4. **المكافآت والحوافز التشجيعية:** رصد حوافز ومكافآت تشجيعية تشجيعا للتميّز الطلابي الأكاديمي والمهاري والسّلوكي.

وبناء على ماسبق ذكره يمكن تجميع هذه الأنواع في الجدول الآتي:

أنواع الوقف العلمي		
من حيث التّكوين	**من حيث علاقته المعلّم**	**من حيث علاقته المتعلّم**
وقف العقار: المدارس والجامعات والمكتبات والمختبرات العلمية	منح تكوين وتدريب وتأهيل	منح دراسية وبعثات علمية
وقف المنقول: الكتّب، الحواسيب وأجهزة الإعلام الآلي	الإسكان الوظيفي	الإسكان الجامعي
وقف المنفعة: حقوق التّأليف، الإبداع والابتكارات، الأبحاث العلمية	المكافآت والحوافز التشجيعية	تسديد الرسوم الدراسية المكافآت والحوافز التشجيعية

الجدول (01): أنواع الوقف العلمي من إعداد الطالبة

وممّا لا شكّ فيه أنّ هذه الأنواع مجتمعة تحقّقت في رسالة الوقف، حيث تنتظم جميع أهداف وأنشطة الوقف لتُجسّد الدّور التّنموي للوقف العلمي الّذي يمكن تلخيصه فيما يلي:

- ✓ **المعرفة العلمية:** ويقصد به زيادة المعرفة العلمية من خلال دعم البحوث العلمية بمراعاة التّعامل مع الظروف والآثار الاجتماعية للعلم، ومع البنيات الاجتماعية، وعمليات النّشاط العلمي.
- ✓ **المصادر:** يقصد بها إيجاد البيئة المناسبة للبحث العلمي من خلال توفير الأجهزة والمباني وإقامة المكتبات، وتسهيل انتقال المعلومات إلى أيدي الباحثين.
- ✓ **التّحويل:** بمعنى تحويل نتائج البحث العلم إلى وسائل وطرق مادية لمواجهة مختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، ودفع عجلة التّنمية.

[1] . الغفيلي، عبد الله بن منصور. مرجع سبق ذكره. ص17.

المطلب الثّاني: مقاصد وقف التّعليم العالي

ممّا لا شك فيه أنّ البحث العلمي والدراسات العليا في التّعليم العالي تتطلّب استعدادا مسبّقا وتوفيرا لمتطلّبات البحث، وهي أمور قد يسهم فيها الوقف بتخطّي العقبات المادية اللازمة لها مع وجود الاستعداد البحثي، ومنه فإنّ أهمية الوقف العلمي تنبع من أنّه يمثّل قيمة مضافة للمخزون المالي للمؤسسات التّعليم العالي والبحث العلمي، فهو من أهم مصادر التّمويل البديلة، ومن المقاصد التّي يضطلع الوقف العلمي بها ما يلي:

1. دعم الميزانية التّشغيلية لمؤسسات التّعليم العالي

يعتبر الوقف آلية تجميعيّة للأصول المالية بغية استخدامها في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك من خلال تخصيص عوائد الاستثمار الوقفي للمساهمة في ميزانية المؤسسات التّعليمية التشغيلية، فيما يتم الاحتفاظ بأصل الوقف من أجل تنمية هذه الأصول، لتوفير مورد مالي للجامعات أو المؤسسات التّعليمية لسنوات قادمة، وهذا من شأنه سد احتياجات الجامعة من خلال:

❖ **توفير الموارد الأكاديمية والمتمثّلة في**[1]:

- إنشاء المعاهد والكليات والجامعات.
- تغطية العجز والنّقص في الوسائل والأدوات العلمية.
- إنشاء مؤسسات تعليمية وبحثية ومراكز البحوث، ومراكز التدريب والاستشارات.
- إقامة المكتبات العامة والمتخصصّة.

❖ **تقديم الخدمات العلمية والتّعليمية مثل**[2]:

- رعاية المبدعين في المجالات العلمية.
- تقديم الخدمات العلمية المختلفة، وإقامة المؤتمرات والندوات المتخصصة، ونشر الأبحاث العلمية.
- المنح العلمية والبعثات الدراسية.
- مساعدة طلاب الدّراسات العليا وأصحاب التخصصات المهمة.
- نشر الكتب العلمية وطباعتها وتملك حقوقها.

---

[1]. أبو خيل، سليمان. (2004). الوقف وأثره في تنمية موارد الجامعات. الإدارة العامة للنشر والتوزيع. ص 306-307.

[2]. المرجع نفسه. ص312-313.

2. تنامي القدرة المؤسسيّة لمؤسسات التّعليم العالي

يمثل الوقف كنظام جزء لا يتجزّأ من عوامل التقوية المؤسسية، وهو أن يتمتّع القائمون على قطاع التّعليم العالي ومؤسساته بكامل سلطاتهم ومهامهم وقدراتهم المادية المرتبطة بمراكزهم في التّسيير بما يخدم القيم والرؤية والأهداف[1].

3. دعم الحرية الأكاديمية لمؤسسات التّعليم العالي

تمثّل الحريّة الأكاديمية للجامعة المطلب الأوّل للبحث العلمي المتميّز وبناء مجتمع المعرفة وتطوّر خدمات التّعليم والتعلّم، إذ تنساب هذه الحريّة من إيمان مطلق لقيمة الحقّ والمعرفة، وهو التزام يمثّل جوهر الجامعة وماهيتها.

والتّمويل الذاتي للجامعات وضمان موارد مالية تمويلية خارج التّمويل الحكومي هو المطلب الرئيسي لخلق هذه الحريّة الأكاديمية، نظرا لما تفرضه الحكومة على الجامعة من قيود نظير التبعية الإدارية والمالية، فالحرية والاستقلال ضروريان للجامعة للرفع من مستوى الأداء العلمي والتّعليمي من خلال ما يلي[2]:

- توفر الحريّة الأكاديمية الموضوعية في النّظر إلى الأمور وتقييمها دون تحيز لفئة أو طبقة أو ايديولوجية معيّنة، وبالتالي تتحقق النظرة العلمية بسمتيها المتمثلتين في الصدق والموثوقية.
- تضمن الحرية الأكاديمية عدم تأثّر الأساتذة والباحثين بأيّة إغراءات مالية أو سياسية أو اجتماعية، ومنه الالتزام القيمي والخلقي في الطرح والطرق الفكري والعلمي.
- خلق التّباين الفكري والآراء المتباينة، ذلك التباين الذي يمثل دماء الديمقراطية وحياتها.

فعندما يصبح الإنفاق على مؤسسّات البحث من قبل الأمّة لا الدّولة، يؤدّي ذلك إلى تعزيز وضمان الحرية الفكرية.

4. المساهمة في بناء أنموذج تعليمي جديد

حيث يمكن من خلاله أن تكتسب هذه المؤسسات التعليمية سمعة علمية مرموقة مرتبطة بمساهمتها في ميادين البحث والأنشطة العلمية من خلال:

- تكوين ورعاية الباحثين والمبدعين في المجالات العلمية المتخصّصة.
- مسايرة التّطورات والتخصصات العلمية التعليمية الحديثة والمساهمة في خدمتها، على سبيل المثال لا للحصر: العلوم الطبية، الذكاء الاصطناعي، الاقتصاد، المقاولاتية.

---

[1]. جامع، محمد نبيل. مرجع سبق ذكره. ص 76.

[2]. المرجع نفسه. ص 77-78.

- المرونة في دعم الأبحاث العلمية والأكاديمية التي تتطلّب تمويل كافي.
- التّكامل في المحتوى التعليمي والعلمي، بحيث تتكامل فيه النواحي النظرية والتطبيقية.
- البحوث والمنشورات العلمية الصادرة، والجوائز والتحفيزات، بالإضافة إلى الكفاءة التنظيمية، وجودة البرامج التّعليمية، واستقطاب أفضل الكفاءات التدريسية والطلابية.

المطلب الثّالث: معايير نماء وقف التّعليم العالي والبحث العلمي

هناك جملة من المعايير الوقفية الّتي إن توفّرت تشير إلى أنّ هذا الوقف العلمي يدار ويستثمر ويصرف بصورة متقنة ورائدة في سبيل تحسين أداء القطاع ومؤسساته، فهو قائم ومنافعه ومستمرّة ما التزم القائمون على إدارته بمعايير تضمن نماءه يوازيها آليات استقطاب أوقاف جديدة، والعمل الدؤوب في تنويع طرق ومجالات استثماره لتفادي المخاطرة بهذه الأصول.

- **المعيار الأول: الأصول المالية والاستثمار**

يتحقق هذا المعيار باعتبار أنّ المال الوقفي قائم على "أصل" و"ريع"، من خلال تحديد الأصول المالية عقارات وأراض وسيولة مالية[1]، مع مراعاة استقرار النظام المالي للوقف وتثميره، بتخفيض مخاطر التّشغيل بمراعاة التّوازن الصحيح بين المخاطر والعوائد، من خلال إعداد موازنات مالية وبيان أصولها وكيفية توزيعها، ووضع التّقديرات للسّنوات القادمة وبيان الإيرادات والمصارف المتوقّعة، بما يضمن توجيه الوقف، ومراقبته بطريقة تحمي مصالح جميع أصحاب الحقوق.

- **المعيار الثّاني: الإدارة المؤسسيّة**

يشكّل العمل المؤسسي للأوقاف العلمية معيارا رئيسا في تطويرها وتحسين عملياتها، وهي عبارة عن مجموع العلاقات التي تربط بين المؤسسات الأوقاف ومجلس إدارتها والواقفين والموقوف عليهم، حيث تُصنَع الأفكار والتصوّرات والقرارات وفق آلية مهنية منظمة ومقننة، قائمة على الإنصاف والرّقابة والشفافية بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات والجهود من خلال[2]:

---

[1]. صلاحات، سامي. (2013). الجودة الوقفية دراسة في معايير الإدارة والتنمية. *مجلّة الشّريعة والدّراسات الإسلامية. جامعة الكويت*. (28). ص11 .

[2]. شابرا، عمر محمد وأحمد، حبيب. (2006). الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الاسلامية . المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب. السعودية. ص 27.

- وضع السياسة الكلية، ضمن خطط استراتيجية، وأخرى تشغيلية تتحقق فيهما الغايات والأهداف والبرامج والعمليات والإجراءات القابلة للتّطبيق والقياس ضمن الزّمن المحدّد.
- الخبرات وأخلاقيات العمل، وهذه دعائم لا مناص منها للمؤسسة الوقفية في التّعامل مع الجّهات المعنية بالوقف كالواقفين والمساهمين(المودعون) والموقوف عليهم، وهذا القيم والمبادئ الأخلاقية هي التي تقود فعليا إلى تنفيذ العقود والعهود.
- الرّقابة والتّقييم للأوقاف العلمية وما بها من مخاطر عامة أو محدّدة، ومدى التزامها بالمعايير محاسبية والمراجعة الخاصة بدقة وشفافية المعلومات والإفصاح عنها، مع ضرورة معاينة مؤشّرات الأداء للنّظر في تحقيق المخرجات المستهدفة من استقطاب الأوقاف.
- **المعيار الثّالث: السياسات والعمليّات**

يشكّل هذا المعيار الإطار المتكامل لتنفيذ الخطط والأهداف المسطرة وفق مجموعة من الإجراءات، وتدفق الخطوات والنماذج المرتبطة بها، باتباع أقصر الطرق وأكثرها فعالية مع مراعاة الفوائد المتحققة[1]، وتعدّ عملية صنع السياسات وتنفيذ العمليات المرتبطة بقطاع الوقف، بمثابة خارطة طريق يمكن الاستعانة بها في تسيير الوقف العلمي واستثماره، على ضوء العناصر المتعارف عليها عالميا (الإنفاق والتّمويل، الاستثمار، الجودة، الكفاءة الداخلية، الكفاءة الخارجية، العدالة، الحوكمة والإدارة).

- **المعيار الرابع: الشّراكات والعلاقات**

إنّ علاقة الوقف بمختلف الجهات الفاعلة والمتفاعلة على جانب كبير من الأهمية، فهي مبادرات لأصحاب المصلحة المتعددين من واقفين ومساهمين ومسيّرين في تنفيذ الأهداف والالتزامات، فهذا المعيار يقتضي أن تعمل مختلف الأطراف والجهات الفاعلة معاً باعتبارها أدوات مهمة لجمع المعارف والخبرات والموارد، بطريقة متكاملة على تنفيذ الخطط الانمائية والاستثمارية للأوقاف[2].

ومن شأن هذه الشّراكات المتعدّدة أن تخلق علاقة عمل دائمة وموثوقة من خلال تشاطر الموارد والمسؤوليات والمنافع والمخاطر، كشركاء في سبيل تحقيق أهداف الوقف العلمي ومقاصده.

ومن هنا تأتي فعالية العطاء الوقفي من خلال تبنّي معايير صحيحة قابلة للقياس والتّطوير في إدارة الوقف وتسييره.

---

[1]. صلاحات، سامي. مرجع سبق ذكره. ص16.

[2]. جردات، عبد الناصر أحمد والشامي، لبنان هاتف. (2009). أسس العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. الأردن. ص165.

خاتمة الفصل

ولعلّه من المفيد أن نختم هذا الفصل بملاحظة هامّة، وهي أنّ الوقف كقطاع ثالث لم يكن يوما منفصلا عن القطاع العام، فهذا الأخير يعتمد على الأوقاف في تخفيف العديد من الأعباء الخدمية المجتمعية، ومن ثم فإنّ فكرة الوقف تقوم على إيجاد بنية تحتية مؤسسية لدعم التّنمية البشرية، الاجتماعية والاقتصادية.

ولقد كان ولايزال الوقف وثيق الصّلة بمجال العلم والفكر والتّنشئة الثقافية، فضلا عن تقديم الوقف الدّعم المالي لقطاع التّعليم العالي والبحث العلمي، في تنمية موارد المؤسسات التّعليمية لتّحسين منظومتها، سواء فيما يتعلّق بالإنجاز والتّجهيز والتطوير، أو التّوسع في خدمات القطاع وأنشطته مما ينعكس على مسيرة التّنمية وتقدم المجتمعات.

الفصـــل الثّـانـي:

قطـــاع الوقف رؤى تمويليـــــة اقتصاديـة في مجال تمويل التعليم والبحث العلمي

مقدّمــة الفصل

يشكّل التّـمويل _في الاقتصاد المعاصر– أحد المقوّمات الأساسية لتطوير القوى المنتجـة وتوسيعها وتنمية الموارد الماليـة, وبذلك يمكن القول أنّ القيمة الاقتصاديّة لتمويل التّـعليم العالي والبحث العلمي أصبحت من الأمور ذات الأهمية نتيجـة عن دوره في تكوين رأس المال البشري الذي يعتبر السبيل الحقيقي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى الكفاية الانتاجية التي تقاس بحجم عملية الإنفاق عليـه، والتي تعكس مدى ملائمة النظام التعليمي للبيئة الاقتصاديـة والاجتماعيـة للدول.

ويعد الإنفاق على الثروة البشريـة لبّ التّمويل بالوقف لقطاع التّعليم العـالي والبحث العلمي لأنّه أكثر القطاعات حاجة إلى الاستقلاليـــة في توليـــد الأموال من أجل الابتكـــار والإبداع والاستمرار، فعلى الرّغم أنّ الدول تمنح مخصصات واعتمادات مالية بشكل سنوي، إلاّ أنّ أهميـة الإنفاق على قطاع التّعليم العالي في سبيل تحديث نظامه ومنظومته بما يحقق النهضة العلمية والمعرفية أدّى إلى البحث عن تنـوّع في مصـادره وأساليب تمويـله بطرق مبتكـرة وحديثـة، بما يسمح بتقاسم التّـكاليف بيـن الجهات الرسميـة وهيئات المجتمع المختلفـة.

وقد جاء هذه الفصل في ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأوّل ماهية تمويل التّعليم العالي، مناهجه وأساليبه، وفي المبحث الثّاني تم التطرق إلى التّمويل بالوقف، صيغه ونماذجه، أما المبحث الثالث تناول سبل تفعيل دور الوقف كآليـّة تمويلية مع عرض لأبرز النماذج العالميّـة.

المبحث الأول: ماهية تمويل التّعليم العـــالي وأهميتـه

تـأكّدت النّظرة إلى أنّ تمويل التعليم العالي والبحث العلمي إحدى المدخلات الهامة لتحسين مستوى المنظومة التّعليمية التي تسهم في عملية تسريع النّمو الاقتصادي بوصفِه منظومةً تؤثّر وتتأثَّر بكلِّ علاقات المنظومة الاجتماعيــة الشاملة وتفاعلاتها، وهي قضيّة متجددة دوما بسبب المتغيّرات التنمويــة في ظل ارتفاع تكلفـة نظام التّعليم الجامعي، مما يؤثر في نسبة المخصصّات المالية المرصودة للتّعليم الجامعي من الموزانـــة العامة للدولة.

المطلب الأول: مفهوم تمـــويل التّـعليم العالي

تعتبر قضيـة التّمويل من القضايا المهمة التي تشغل بال رجال التعليم والاقتصاد، ذلك لأنّـه لم يعد يُنظر للعملية التعليمية على أنها مجرد خدمة اجتماعيـة بل أصبحت استثمارا يستهدف تحسين مستوى حياة الأفراد ودفع عجلة التنميـــة.

الفرع الأول: مفهـوم التّمويل

يعرّف التمويل على أنّـــه الحصول على الأموال بالشكل الأمثل وتوزيع هذه الأموال بالشكل الأمثل بهدف تعظيم ثروة المساهمين، وتتعلق وظيفة التمويل بإدارة هذه الأموال واستثمارها بشكل يعظّم العائد[1].

ويعد التمويل أحد فروع الاقتصاد التطبيقي، إذ يرتبط بمبادئ الاقتصاد والمفاهيم والمصطلحات المالية المختلفـة كالتّوفير، القروض، الاستثمار، الخطط الماليـة، الموازنات والأخطار وغيرها من المواضيع المتعلّـقة بإدارة الأموال.

الفرع الثاني: مفهوم تمويـل التّعليم العالي والبحث العلمي

يقصد بتمويـــل التّعليم هو: "مجموعة الموارد المرصودة في إطار التّعليم إلى المؤسسات التعليميـــة لتحقيق الأهداف محددة وإدارتها بكفاءة عاليـــة"[2].

ومن تعاريف تمويل التّـعليم العـالي أنّـه: "عملية تحديـــد مصادره، بمختلف أنواعها حكومية كانت أم غير حكومية والعمل على تنميتهـا واستثمارها وتوجيهها على النّحو الأمثل الذّي يمكن المؤسسات التعليمية من القيام بأدوارها اتجاه أفراد المجتمع وتحقيق أعلى استثمـار بأقـل تكلفـة[3]."

---

[1]. الميداني، أحمد أيمن عزت.(2012). الإدارة التمويلية في الشركات. مكتبة العبيكان. السعودية. ط5. ص41.

[2]. عزوز، رفعت وعبد الرؤوف، طارق. (2019). اقتصاديات وتمويل التعليم. مؤسسة طيبة. القاهرة. مصر. ط1. ص 117.

[3]. عزب، محمد علي. (2011). التعليم الجامعي وقضايا التنميـــة. مكتبة الأنجلو مصرية. مصر. ص 315.

ويعرف تمويل التّعليم إجرائيا من خلال هذه الدراسة بأنه: الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال، والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة، لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة التعليمية المختلفة، وتحقيق الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المنظومة التعليمية[1].

وتكمن أهمية تمويل التّعليم في كونه يحدد سياسة الدول في تحقيق التنمية من خلال القدرة على تحويل الأفكار إلى مشاريع على أرض الواقع، وذلك عن طريق الدراسة الصحيحة للمشاريع المراد تمويلها من خلال[2]:

- محاولة توفير رؤوس الأموال اللاّزمة لإتمام المشروعات التّعليمية والعلمية والنهوض بسياسات قطاع التّعليم العالي.
- يسهم تمويل التعليم العالي في تحقيق مبدأ تكافأ الفرص أو العدالة الاجتماعية من خلال إعادة إنتاج الفروق بين الشرائح الاجتماعية ومن خلال تقريب فجوة التمييز والتّمايز بين الفئات الاجتماعية.
- ما ينفق على التّعليم العالي له عوائد اجتماعية غير مباشرة تتمظهر في سلوك الأفراد واتجاهاتهم وأدائهم لأدوارهم، مما يكون له أبلغ الأثر في رقي المجتمع وتقدّمه، كما أنّه يسهم في تحقيق الحراك الاجتماعي لدى أفراد المجتمع.
- التحرّر من الصفة التي يتصف بها التعليم الجامعي باعتباره أحد أدوات الخدمة فقط، سيما في عصر العولمة، والتخلص من العمعمة واتساع سلطة الدولة وسطوتها والتحوّل إلى الخصخصة وتنمية الموارد البشرية، واستثمارها استثمارا يتناسب والنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وبالتّالي، يمكن لهذه التصوّرات أن توفر استنتاجًا يؤكد أن التّمويل التعليم ليس إلاّ آلية لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة، التي يترتب عليها تكوين رأس مال لتنفيذ الخطط والسياسات التعليمية لتحقيق نتائجا مرغوبا فيها باستخدام أدوات الاقتصاد اللازمة، وانطلاقا من ذلك تتعاظم الحاجة إلى الأخذ بالآليات المتنوّعة لتحقيق التطوّر التنظيمي والتّعليمي المنشود عبر إيجاد مصادر بديلة لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي.

---

[1]. عزوز، رفعت وعبد الرؤوف، طارق. مرجع سبق ذكره. ص 117.

[2]. عزب، محمد علي. مرجع سبق ذكره، ص316-317.

المطلب الثّـاني: مناهج ومصادر التمويـــل في قطاع التّـــعليم العالي

تشكّل مناهج ومصادر الإنفاق على التعليم العالي وتمويله المدخل الحاكِم لمستوى منظومة التعليم العالي، وتؤثر في صياغة الاستراتيجية المالية للقطاع، وذلك باعتباره منظومة فرعية تؤثر وتتأثر بكل علاقات وتفاعلات المنظومة التعليمية الشاملة، فهي تبين مختلف المصادر التمويلية التّمويلية المتاحة وتبين مدى ملائمة المناهج والمصادر التمويلية للوضعية الاقتصاديـــة، وهناك عدّة الأساليب والأنماط التمويلية ذات تأثير فعال على تمويل التعليم العالي والإنفاق عليه تؤدّي إلى تغطية النقص في الموارد الماليـــة التي تتحكم في نسب الإنتاجيـــة.

الفرع الأول: المـــناهج التمويليـــة

إنّ تحقيق الأهداف التّـعليمية وتنفيذ الخطط والسياسات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي إنّما يعتمد أساسا على الأسلوب المتبنى في السياسات المالية التمويليـة، وهكذا تختلف مخصصات التعليم العالي والبحث العلمي من دولة إلى أخرى حسب المناهج والأساليب المعتمدة في رصد الاحتياجات المالية اللازمة.

أولا: منهج مركزي (Central)

هو منهج اجتماعي يأخذ بعين الاعتبار أنّ التّعليم خدمة اجتماعية عمومية ينبغي توفيرها للمواطنين باعتبار حق لهم، يقوم هذا المنهج على التمويل الحكومي، أي أنّ الدولة ترعى التعليم ماليا وإداريا من خلال ضخ إعانات مالية سنوية في ميزانيـات مؤسسات التعليم العالي، في حين أن الموارد الذاتية لا تُمثّل إلا نسبة ضئيلة وتكاد تنحصر في عوائد الرسوم الدراسية، ومن الدول التي تتبنى هذا النهج نجد الجزائر، مصر، تونس والسعودية[1].

ثانيا: منهج لامركزي (Descentralized)

هو عبارة عن منهـج اقتصادي قائم على التمويل الذاتـي الذي يرى أنّ التّعليم العالي استثمار له عائد، وليس مجرد خدمة استهلاكية، أي أن الدولة تدير التعليم كنظام تدفعه عوامل السوق من منطلق استثماري خالص في إطار تنافسي من خلال جهود مقننة، لا من باب التّكافل فحسب بل من باب إعادة التأهيل للاعتماد الذاتي، يقوم هذا المنهج على فكرة فرض رسوم على الطالب مقابل الحصول على مقعد بيداغوجي في المؤسسة التي يرغب في الالتحاق بها، بمعنى الغاء مجانية التعليم واشراك الطالب في تحمل تكاليف دراسته وهذا ما هو متعارف عليه في أغلب الدولة المتقدمة مثل بريطانيا، اليابان وألمانيا[2].

---

[1]. الدقي، نور الدين. مرجع سبق ذكره. ص20.

[2]. المرجع نفسه. ص 20.

ثالثا: المنهـج المختلط(Mixed)

هو منهج توافقي وديناميكي أو ما يُدعى بالتمويل النّسبي، يؤكد على لزوم تقاسم التكاليف بين الدولة والمجتمع بما يتيح تنويع مصادر مؤسسات التعليم العالي بين المخصصات الحكومية والايرادات الذاتية والمنح والمساعدات، ما يسمح بتغطية نفقات مؤسسات التعليم العالي وضمان كفايتها، ومن أمثلة الدّول التي تشجع هذا النظام نجد الأردن، فسلطين ولبنان[1].

بناءً على ذلك تتأثّر مصادر تمويل التّعليم العالي والبحث العلمي بالاتجاهات التّعليمية الّتي تأخذ بها الدولة مثل مجانية التّـعليم، ومكانة التعليم بين الخدمات الاجتماعية ودوره في عملية التنمية، لذلك هناك حاجة ماسة إلى تبني النهج التمويلي المناسب الذي يكفل إيجاد تمويل مالي مستدام يسمح للقطاع التعليم العالي والبحث العلمي الاستثمار في تقديم تعليم عالي وأبحاث عالية الجودة تؤدي إلى الابتكار وخلق المعرفة ومنه تحقيق التنمية.

الفرع الثاني: مصادر ومحـــاور الإطار التّمويلي المتكامل

يعتبر النّشاط التمويلي من الأنشطة الحيوية التي تواجه قطاع التعليم العالي في ظل ارتفاع تكلفة نظام التّعليم الجامعي مما يؤثر في نسبة المخصصات المالية المرصودة للتعليم العالي والبحث من الموازنــة العامة للدولة، وتُعرّف مصادر التّمويل بأنها الجهات التي تتحمل تكلفة الخدمات التعليميـّة، تختلف هذه المصادر باختلاف الجهات المانحــة:

1. **التّمويل العام(Public Finance)**: هو المصدر الّتقليدي لتمويل التعليم، وهي جملة ما تخصّصه الدولـة من ميزانيتها للإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي عن طريق الواردات الثابتة المنتظمة للدولة(إيرادات الدولة)، وترتبط هذه المخصصّات المالية ارتباطا وثيقا بموازنة الحكومـة من جهة وبالدخل القومي من جهة أخرى [2].

[1]. جامع، نبيل محمد. مرجع سبق ذكره. ص 74.

[2]. رفعت عزوز وطارق عبد الرؤوف. مرجع سبق ذكره. ص 119.

2. **التّمويل الخاص(Private Finance):** أصبح تمويل التّعليم الجامعي يشكل عبئًا كبيراً على كاهل الحكومة، لهذا قامت الكثير من الدول بتخفيض المخصصات الحكومية للجامعات، ويأخذ هذا التّمويل صورا متعددة منها[1]:

- **الرسوم الدراسية:** يعتمد هذا النوع من التمويل على دفع الطلبة رسوماً للخدمات التعليمية التي يحصلون عليها من مؤسسات التعليم العالي، وتقوم فكرة فرض رسوم دراسية على الطلبة على أساس استرجاع الجامعة لجزء من تكاليف دراسة الطالب، وهذا ما يعرف بنظام استرداد الكلفة.
- **التبرّعات والهبات:** هي الجهود والأموال التي تبذلها المؤسسات والجمعيات الخيرية والاجتماعية في ميدان التّعليم، وهذه الجهود إما أن تقدم للطالب، أو تقدم للجامعة مباشرة في صورة مساعدات مالية أو عينية[2].

3. **التّمويل الخارجي(External Financing):** هي معونات مقدّمة من جهات خارج الدولة سواءً كانت دولاً أم منظمات دولية أم إقليمية من أجل تحقيق أهدافها التّعليمية، ويتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين أو مؤسستين تعليميتين، أو عن طريق مؤسسات ومنظمات متعددة، وتشمل هذه المساعدات مساعدات فنيّة كالدراسة في بلد أجنبي، أما المساعدات الماليّة فتشمل المنح المالية التي قد تقدمها بعض الدول، و يشكل هذا النوع من التمويل أداة لرفع الجودة في أنظمة التعليم العالي[3].

4. **التمويل الذاتي(Self-Financing):** لجأت كثير من الجامعات العالمية إلى تبنّي أسلوب التّمويل الذاتي أو ما يعرف بفلسفة الجامعة المنتجة، والتي تعني" قيام الجامعة بممارسة بعض النّشاطات المضافة إلى مهامها الأساسيّة لقاء تحقيق بعض الموارد المالية التي تعزز من موازنة الجامعة نفسها، وتُحسّن من مستوى هيئة التدريس فيها"[4]، وهي فلسفة تعطيها المرونة الكافية لتحقيق التوازن بين وظائفها الثّلاث البحث والتدريس وخدمة المجتمع على اعتبار أن الجامعة مؤسسة لإنتاج وتسويق المعارف والبرامج والأبحاث المرتبطة بالسّوق واستثمارها لمواجهة متطلبّات التّطوير والمساهمة في الّتنمية الاجتماعية والاقتصادية. والتمويل الذاتي ضمن إطار الجامعة المنتجة له عدة أساليب منها:

---

[1]. بن ناصر، عبد القادر. (2012). التأمين التعاوني التعليمي تصور مقترح لاستثمار التأمينات في تمويل التعليم العالي في السعودية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط. جامعة أم القرى. السعودية. ص 17-18.

[2]. عجام، ميثم وسعود، علي. (2014). تخطيط المال العام. دار الكندي للنشر والتوزيع. الأردن. ط1. ص 68.

[3]. عزوز، رفعت وعبد الرؤوف، طارق. مرجع سبق ذكره. ص 124.

[4]. قروتشا، جيمس ي وميللر، وجوديث ي. (2006). الوصول الى جامعة منتجة استراتيجيات لإنقاص التكاليف وزيادة جودة التعليم العالي. ترجمة فاطمة عصام صبري. مكتبات ونشر العبيكان. السعودية. ص25.

- **التعليم الموازي:** تعتمد فكرته على الكليّات المسائية لتوفير فرص جديدة للطلبة الذّين تعذّر عليهم الحصول عليها في الدراسة الصباحية مقابل أجور.
- **التّعليم المستمر والتدريب:** حيث تقوم الجامعات بفتح دورات لزيادة خبرة الكوادر العاملة في مؤسسات حقل العمل، من خلال توضيح أحدث ما توصلت إليه العلوم المختلفة، وسبل تطبيقها، على أن يدفع المشاركون في تلك الدورات أجوراً مناسبة للجامعة، وتنظم هذه الدّورات والأنشطة عن طريق وحدة في الجامعة تسمى بوحدة التعليم المستمر.
- **الخدمات الاستشارية العلمية:** هناك بعض الصّيغ التي من شأنها العمل على تنمية موارد الجامعات عن طريق تقديم خدماتها البحثية والاستشارية عن طريق إنشاء معاهد للبحوث والاستشارات، تعمل على تسويق الخدمات العلمية للجامعة، والتّركيز على البحوث التّطبيقية ذات العوائد المادية، وكذلك توجيه سياسات البحث العلمي والتقني نحو احتياجات قطاعات الاقتصاد.
- **الأنشطة الانتاجية:** الكثير من الجامعات تقوم بعض كلياتها بنشاطات إنتاجية مختلفة، وتقوم ببيع تلك الإنتاجات والإفادة من مداخيلها المالية قصد تعزيز موازنة الجامعة، إضافة إلى استثمار الأملاك المنقولة وغير المنقولة عبر آليات البيع أو الإيجار، والاستفادة من المنتجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس مثل المنشورات والعروض التقديمية وبراءات الاختراع[1].

5. **التّمويل بالوقف(Endowment Financing):** اتجهت كثير من جامعات العالم إلى التبرعات والأوقاف واعتمادها مصدراً من مصادر التمويل وتنمية مواردها الخاصة، وتقليل الاعتماد على الحكومة[2].

وعلى ضوء هذه البدائل التمويلية يمكن القول أنّ من أسس تمويل التّعليم أن ينظر إلى التّعليم العالي من منظور يجمع بين مفهومين كونه خدمة واستثمار، كما أن تطبيق الإطار التّمويلي للتّكامل يحتاج إلى ممكنات النجاح في تحقيق الاستدامة الماليّة وهو مشروط بقيم ثلاثة وهي: **التعاون والشراكة والالتزام**، لتحقيق الأهداف المسطّرة وتنفيذ السياسات العامة ومحاولة توزيع الأعباء المالية على مختلف المصادر الحكومية وغير الحكومية، إذ تعدّ سياسة تنويع مصادر تمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أداة هامة لبناء استراتيجية تمويلية طويلة الأمد يتم تحديد عوائدها لاستخدامها لأغراض التعليم العالي والبحث العلمي.

---

[1]. صالح، لينا زيد. (2005). صيغ التمويل المستقاة من الفكر التربوي الاسلامي وأوجه الإفادة منها في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني. رسالة ماجستير. كلية التربية. الجامعة الاسلامية. فلسطين. ص 57.

[2]. عزوز، رفعت وعبد الرؤوف، طارق . مرجع سبق ذكره. ص 126.

المطلب الثالث: تمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائـر

يعدّ التمويل قاطرة الاستدامة المالية لأي مجتمع وهو أحد عوامل النّمو الاقتصادي، ويتطلّب التّمويل الفعال إيجاد مصادر مالية كافية لسد احتياجات قطاع التّعليم العالي والوفاء بمتطلبات جودة التعليم والبحث ومخرجاتهما.

في الجزائر يعتمد تمويل التعليم العالي والبحث العلمي على الاعتمادات الماليـة الحكومية، والتي تدرج ضمن ميزانية الدولـة، إذ تتحدّد ميزانيـة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بمقتضى مدونة تصدر سنويا عن وزارة المالـــية كوثيقـــة تفصيلية عن مصادر ايرادات المؤسسات التابعـة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الفرع الأول: مدونة التسييـر لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي

تعدّ مدوّنة التسيير وثيقـة مالية تفصل وتُعددّ كل مصادر الإيرادات العامة للمؤسسات خلال السنة المالية، وتتكون الإيرادات الخاصة بالجامعة حسب مدونة ميزانية التسيير من تسعة أبواب كالتالـي[1]:

رقم الباب	رقم المادة	التعيـــــين
11.01	وحيد	إعانات الدولـــة
11.02	وحيد	إعانات الجماعات المحليـــة أو الهيئات العمومـــــية
11.03	وحيد	إعانات المنظمات الدولـــية
11.04	وحيد	إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسســـة
11.05	وحيد	العائدات الناتجـــة عن الأشغال والخدمات وأعمـــال الدراسات والبحث والخـــبرة
11.06	وحيد	هـــــبات وتركـــات
11.07	وحيد	تخصيصـــــات استثنائـــية
11.08	وحيد	مداخـــيل أخرى مرتبطـــة بنشاط المؤسســـة
11.09	وحيد	رصيـد الميزانيـــة بتـــاريخ /../../....

الجدول رقم (02): باب الإيرادات في مدونـــة ميزانيـــة التسيـير لميزانية مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

[1]. مدونة ميزانية التسيير لسنة 2022.(وثيقة مستخرجة من الأمانة العامة للمركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة).

يعتبر التّعليم العالي في الجزائر خدمة عمومية ذو مصلحة عامة، والدولة هي التي تنشئ وتمول قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، هذا ما يفسّر حجم التّمويل العمومي للمؤسسات التابعة لهذا القطاع، لذلك فإن التمويل في هذا القطاع من النهج المركزي القائم على التمويل الحكومي، حيث تُحدد الحكومة السياسة المالية لوزارة التّعليم العالي والبحث العلمي، وبالرغم من تضمين مدونة ميزانية التسيير في باب الإيرادات على مصادر تمويل مختلفة، إلا أنّ الموارد المالية خارج التمويل لحكومي محصورة في إيرادات مرتبطة بنشاط المؤسسة كالرسوم الدراسية، في حين تبقى باقي المصادر ذات طابع شكلي غير مفعّل، إلاّ ما يقدّم بصورة غير مؤطرة لا تخضع للرقيب والحسيب في إطار مساعدات ومساهمات شخصية ووقتية في إطار تعزيز العلاقات مع القطاع الخاص.

ويتضمّن مشروع قانون المالية الجزائري قائمة توزيع نفقات التسيير بالنسبة للقطاعات الوزارية منها قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي، وقد بلغت المخصصات المالية لوزارة التّعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2022 حوالي 4 مليار دولار[1]، موزعة على 54 جامعة، 37مدرسة وطنية عليا، 11 مدرسة عليا للأساتذة و09 مراكز جامعية. [2]

ويرجع الاعتماد على التمويل الحكومي في الإنفاق على التعليم العالي إلى عدة حجج نذكر منها:

- يحقق التّمويل الحكومي مجانية التّعليم العالي، ما يسمح لجميع طبقات المجتمع الاستفادة من خدمة التعليم بصورة متكافئة، تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص في التعليم.
- يسمح التمويل العام بتدخل الحكومة في توجيه سياسة التعليم العالي وتخطيطه وبالتالي عدم سيادة واستقلالية التسيير.
- التمويل الحكومي لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي يتأثر بالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث ينعكس واقع ميزانية العامة للدولة على المخصصات المالية المقدّمة للقطاع.

[1]. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 100. 30 ديسمبر 2021 .ص66.

[2]. موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. https://www.mesrs.dz/index.php/reseau-universitaire-ar

الفرع الثاني: ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي

تعدّ الميزانية الترجمة المالية التّي تعكس الحجم المالي لدور الدولة في قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي، وهذا الدّور يعكس التأثير الحقيقي على طبيعة النظام التّعليمي، وكذلك على استقراره.

إنّ النّسبة التطوّرية المخصصة لميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانية الدوّلة، نقدمها من خلال الجدول الذي يبين تطور الميزانية المرصودة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال 2018-2022.

بيان السنوات	ميزانية الدولة (1000x)	ميزانية القطاع (1000x)	نسبة القطاع من ميزانية الدولة (%)	نسبة الزيادة السنوية (%)
[1]2018	4 584 462 233 000	313 336 878 000	6.83	/
[2]2019	4 954 476 536 000	317 336 878 000	6.41	1.14
[3]2020	4 893 439 095 000	364 283 132 000	7.44	14.79
[4]2021	5 314 506 529 000	370 596356 000	6.97	1.73
[5]2022	6 311 532 437 000	400 051 187 000	6.34	7.95

الجدول رقم (03): تطور ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال 2018-2022

(من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر)

القراءة المالية (Financial Reading):

مما يجدر الإشارة إليه، أن قطاع التّعليم العالي والبحث يحتل المرتبة الخامسة من حيث المخصصات المالية من إجمالي الغلاف المالي لميزانية الدولة، تتقدّمها وزارة الدفاع الوطني باحتلالها المرتبة الأولى، يليها وزارة الداخلية، والتربية والصّحة، وبالنّظر إلى الجدول يتأكّد أنّ المخصصات المالية المرصودة لميزانية قطاع التعليم والبحث العلمي شهدت استقرار نسبي في الغلاف المالي خلال الخمس سنوات الأخيرة ما بين 2018-2022، باستثناء سنة 2020 التي شهد فيها قطاع زيادة ملحوظة في الغلاف المالي، وهذا ما يوضحه المخطط البياني:

---

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 76. 28 ديسمبر 2017. ص66.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 79. 30 ديسمبر 2018. ص 29.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 81. 30 ديسمبر 2019. ص 51.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 83. 31 ديسمبر 2020. ص 59.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 100. 30 ديسمبر 2021 .ص66.

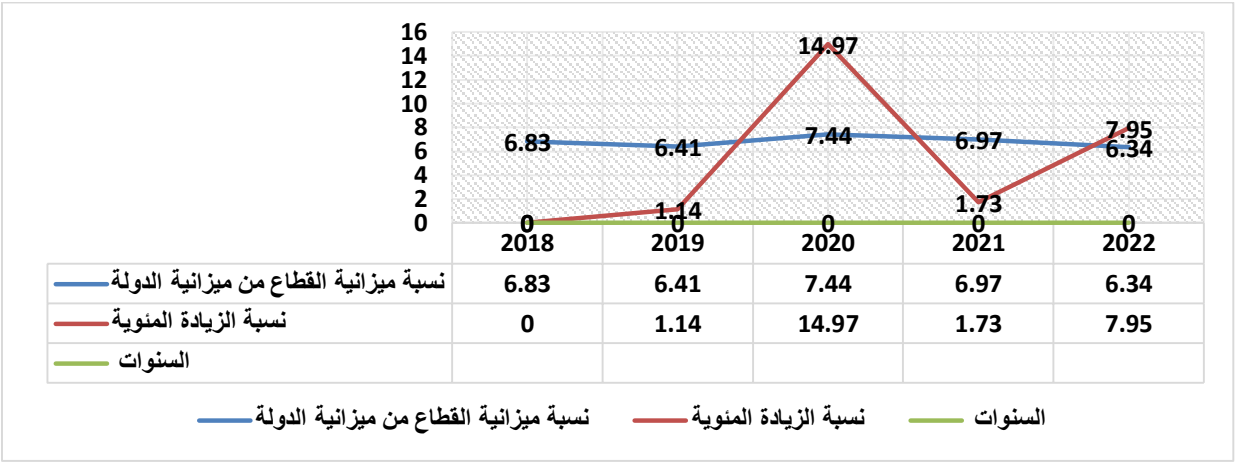

	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة ميزانية القطاع من ميزانية الدولة	6.83	6.41	7.44	6.97	6.34
نسبة الزيادة المئوية	0	1.14	14.97	1.73	7.95
السنوات					

الشكل رقم (02) : رسم بياني يوضح نسبة الاعتمادات الممنوحة من 2018- 2022

(من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجرائد الرسمية)

على الرّغم من التزايد النّسبي في المخصصات الماليـة سنويـا إلا أنّـها لم تكن تظفر بالزيادة التي تتلائم مع تحديث المنظومة وتطويرها بالقياس إلى متطلبات العصر وقضايا التنمية، فالنّسبة المخصّصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالمقارنة مع ميزانية الدولة مع نسبة الزيادة السنويـة تبقى متواضعة جدا إذ أنها لم تتـجاوز **(07%)** من إجمالي الاعتمادات المالية المفتوحـــة، بالنّظر إلى أهمية الدور التنموي والريادي في ترقية المجتمعات إلى مصاف الدول الراقيـة في التعليم العالي خدمة واستثمارا.

والخلاصة المنطقيـة الحتمية مما سبق هي أنّ تمويل قطاع التعليم العالي لا يمكن أن ينحصر في الحقيبة الحكومية في ظل ثبات نسبة التمويل الموجّه للتعليم العالي والذي يعرف تذبذبا قليلا حسب موارد الحكومـة، لذلك يعتبـر اعتمـاد مؤسسات التّـعليم العالي على التّـمويل الحكومي كآليـــة منفردة في تغطيـة نفقاتـها مصدر قلق كونــه يؤثّر بشكل سلبي على جودة مخرجات القطاع، فعدم توفّـر التمويل الكافي وقصور البدائل التمويليـة، يؤدّي إلى تدني الإنفاق على أنشطـــة البحث العلمي وعلى التّـقنيات التّعليميـة الحديثـة ومنه تراجع دور الجامعـــة في الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلّي.

وهنا تبـرز أهميـة ابتكار حلول تمويلية جديدة أو التوجه نحو أنماط التمويل الغير تقليدي، لضمان هدف التوسّع وتجنب سيناريو الانكماش لرفع المخصصات المالية لقطاع التعليم العالي إلى مستوى مستديم، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أهمية إطلاق صيغ الشراكة الاستراتيجية بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني وتطبيق صيغ التمويل بالوقف، وهذا ما يقتضي التحوّل من النّمط المركزي المعتمد على التمويل الحكومي إلى بنيان تمويلي متنوّع يعتمد على نماذج التمويل المشترك، وهو رهان يمكن ربحه أمام الامكانات المهمة التي يتمتع بها قطاع الوقف كمورد مالي هام وتفادي الاعتماد على جهة واحدة في تمويل الأنشطة والعمليات والبرامج.

الفرع الثالث: التّـمويل بالوقف في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

إنّ الأوقاف بشكلها التّقليدي في الجزائـر لا تتوفر فيها شروط النّماء الاقتصادي كونها لا تؤدي إلى تراكم رأس المال الذي يشكّل مصدرا تمويليا مناسبا للأنشطة الاقتصادية، وذلك أنّ عملية ربط العمل الوقفي بالتّـنمية يستلزم نقلة نوعية لمفهوم الوقف كي يصبح أداة استثمارية تموّل نفسها بنفسها[1]. ولقد سطّرت الجهات الوصيّـة أهدافا مرحلية بغرض إيجاد قاعدة متينة من أجل تطويـر التسيير المالي والإداري، لمعالجة التسيير العشوائي للأوقاف من جميع النّواحي سواء الإدارية أو المالية أو العقاريـة، نـذكر من بينها[2]:

ترقية أساليب التسيير المالي والإداري	**1. إعداد الملفات للأملاك الوقفية وتوحيد الوثائق الإدارية الخاصة بتسييرها.** **2. تسيير الإيجار وكل المسائل المرتبطة بـــه.** **3. ضبط الوضعية المالية من خلال التّقارير الماليـة الثلاثيـــة.**
حصر الأملاك الوقفية	**1. جرد عام من خلال إنشاء بطاقيـــة وطنية وسجلات الجرد للأملاك الوقفية المستغلة وكذلك بالنسبة للمساجد والمدارس القرآنية**
البحث عن الأملاك الوقفية	**1. اكتشاف واسترجاع الأملاك الوقفية وتسوية الكثير منها.** **2. الاعتماد على الخبراء العقاريين وبالتنسيق مع مصالح ذات الارتباط المشترك**
التسوية القانونية للأملاك الوقفية	**1. التسوية القانونية للأمـــلاك الوقفية، والحصول على عقود وسندات رسمية.** **2. التنسيق مع بعض الوزارات المعنية في صيغة تعليمات وزاريـة مشتركة أدت كلها إلى تسارع وتيرة التسوية القانونية للأملاك الوقفية**
الاستثمار الوقفي	**1. فتح المجال لتنمية واستثمار الأملاك الوقفية سواء بتمويل ذاتي من حساب الأوقاف، أو بتمويل وطني عن طريق تحويل الأموال المجمعة إلى استثمارات منتجة باستعمال مختلف أساليب التوظيف الحديثة.**

الجدول رقم (04): أهداف تطوير تسيير الأوقاف
(من إعداد الطالبـة بالاعتماد على موقع الشؤون الدينية في الجزائر)

[1]. زنكري، ميلود وسعيداني، سميرة .(2011). اقتصاديات الوقف في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر). الكويت. ط1. ص122.

[2]. موقع وزرة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائر. https://www.marw.dz

مع العلم أن الوعاء الوقفي في الجزائر منحصر في أقنية محددة تشمل الأراضي العقارية المختلفة صالحة للبناء وأخرى للفلاحة، المحلات التجارية، بساتين الأشجار المثمرة، مدارس قرآنيــة، مكتبات، المستودعات والمخازن والمرائب وغيرها من الأوقاف؛ ويمكن معرفة تركيز النشاط الوقفي في لجزائر من خلال حوصلة عامة الأملاك الوقفيــة إلى غاية سنة 2014 حسب ما هو مثبت في مواقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف[1].

نوع الوقف	العدد		نوع الوقف	العدد
محالات تجاريــة	1388	حصيلة الأملاك الوقفيــة	قاعات	03
مرشات وحمامات	571		مدارس قرآنية	08
سكنات إلزاميــة	4020		كنائس	27
سكنات	2266		مرائب	09
أراضي فلاحية	656		حظائر	22
أراضي بيضاء	750		مستودعات وخزائن	25
أراضي غابيــة	01		شاحنات	01
أراضي مشجرة	04		أضرحة	02
أشجار ونخيل	28		نوادي	03
بساتين وواحات	119		حضانات	10
مكاتب	37		وكالات	05
مكتبات	03		أخرى	03
9967				

الجدول رقم (05): حصيلة الأملاك الوقفية إلى غاية 2014

(من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع وزارة الشؤون الدينية)

ويظهر من محصلة التّعداد الوقفي أنّ تركيبة الأصول الوقفيــة أغلبها عبارة عن عقارات، حيث تمثل السكنات أكبر نسبة من الأملاك الوقفية، وأغلبها سكنات وظيفيــة ملحقة بمساجد للانتفاع الشخصي لا ينتج عنها ربح ومداخيل.

ويمكن التّــوزيع الإجمالي لهذه الأصول في المخطط الآتي:

[1]. موقع وزرة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائر. https://www.marw.dz

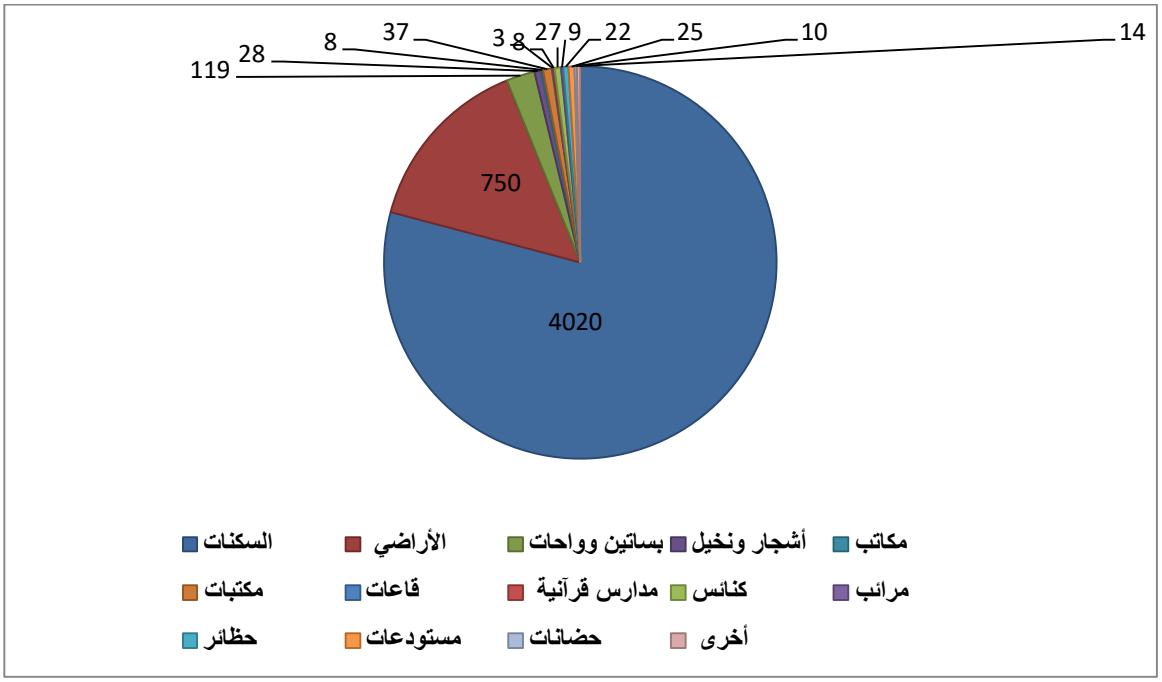

الشكل رقم (03): التّــوزيع الإجمالي الأصول الوقفية (من إعداد الطالبة)

الذي يمكن أن نستشفه مما سبق الوقوف عليه من حال قطــاع الوقف في الجزائر هو أن أنشطة الوقف لاتزال محصورة في أنواع بعينها تتميز بطابعها البسيط لم تتعداها إلى وقفيات ذات مردود خدماتي عالي أو قيمة سوقية مرتفعــة، لذلك لازالت قضية التّمويل بالوقف من الميادين البكر في الجزائر نظرا إلى أنّ المبدأ التمويلي المعتمد قائم على أساس واحد ووحيد هو الإنفاق الحكومي لمختلف قطاعات الدولــة، رغم ما تبذله الجهات الوصية من جهود لبعث النشاط الوقفي، فالحاجة تشتد إلى تفعيل دور الوقف في ميادين مختلفة منها التّعليم والبحث العلمي، تخفيفا للأعباء ومشاركة النهوض بالمسؤوليات، فقد تزايدت أعباء موازنات التعليم العالي على تثقل كاهل الحكومات، ممّــا خلق ضرورة دخول المؤسسات الوقفية ساحة المساهمة في المجهود التعليمي والعلمي والثقافي، الذي تتزايد أعباؤه باطراد تنفيذا لمبـدأ التعليم للجميع وتحقيقا لمبدأ المشاركة الشعبية والتطوعية والتّــلقائية[1].

وفي هذا الإطار هناك عنصران يمكن الاعتماد عليهما في تنمية موارد التعليم العالي والبحث العلمي وهما النمو المستديم للوقف المبني على الشراكة الاستراتيجية بين قطاع التّعليم العالي والنسيج الاقتصادي الاجتماعي.

[1]. منصور، سليم هاني. مرجع سبق ذكره. ص 211.

المبحث الثاني: إسهام الوقف في تمويل المؤسسات الجامعية وتحقيق استدامتها المالية

يمكن لمؤسسّة الوقف أن تحتل مكانا متميّزا من خلال ما يمكن إقامته من مشروعات تعليمية اقتصادية إنتاجية تساهم في بناء النهضة العلمية، فالمشروعات الوقفية لا تنحصر في المشروعات الخدمية فحسب، فللوقف دور بارز في تمويل البنية الأساسية للجامعات التي تحتاج إلى تمويل ضخم نظرا لطبيعة مشروعاتها، كما أنها ليست محل اهتمام القطاع الخاص الذي يجري وراء العوائد المرتفعة والسريعة.

المطلب الأول: التمويل بالوقف الماهية والأهمية

من الواضح أن الوقف كأداة تمويلية تُعين كل من هو قادر على الإنتاج، فهو يُعطي دافعية للإنتاج وتشغيل الطاقات، مما يؤدي إلى الرفع من مستوى الإنتاجية حيث يعمل على إدارة وتوجيه موارده بطريقة تلقائية ومستقلة نحو أوجه القصور المختلفة.

الفرع الأول: التّمويل بالوقف

التّمويل بالوقف عبارة عن مركّب إضافي من مفردتين هما: التّمويل والوقف، وقد سبق وعرضنا لمفهوم كل منهما بشكل مستقل في مباحث سابقة، ويمكن تعريفه بأنّه تدبير الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات التنموية، أي كل ما ينفق على مختلف القطاعات الاجتماعية على ضوء آليات الوقف وصوره في صورة أموال سائلة أو مساعدات عينية.

الفرع الثاني: أهمية التمويل بالوقف

بالنظر إلى التّصنيف الاقتصادي الحديث، دأب الاقتصاديون على تقسيم الاقتصاديات الحديثة إلى ثلاثة قطاعات رئيسية تتمثل في القطاع العام بشقيه الربحي وغير الربحي، ثم القطاع الخاص وهو قطاع ربحي بالأساس، وأخيرا القطاع الثالث وهو القطاع الخيري الذي يختلف عن القطاعين السابقين لأنه لا يهدف نظريا إلى تحقيق الربح، كما أنه يقوم على سبيل التطوع من قبل المتبرعين وذوي البر والإحسان من أفراد المجتمع، فإن الوقف يدخل لا محالة ضمن القطاع الثالث، لأنه في أصله عمل خيري[1].

كما أنّ طبيعة الوقف كمصدر اقتصادي تمويلي ارتبطت بعدة مفاهيم اقتصاديّة: كالادخار والاستثمار والتمويل والاقتصاد والتنمية المستدامة، إذ يعد الوقف أحد الأدوات الاقتصادية المهمة في إعادة ترتيب علاقات المجتمع، من خلال رؤية متضمنة لأبعاد مشبّعة منها الديني والانساني والاجتماعي

[1]. منصوري، كمال. (2011). الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف (دراسة حالة الجزائر). الأمانة العامة للأوقاف. الكويت .ط1. ص176.

والاقتصادي والثّـقافي قوامها مبادئ إسلاميـــة قادرة على تحريك عجلة النّشاط الاقتصادي نحو أهداف تخدم الصّالح العـــام.

إنّ أموال الوقف وعوائـد استثمـارها وتثميرها تشكّل مصدرا تمويليـــا دائما لشبكة واسعـة من المشروعات ذات النّـفع العام والمرافـق الخدميـــة، في مجالات متعـددة كالتّـعليم والصحـــة والحاجات الأفراد الأساسيـــة من فئات الهشّـة من المجتمـع، تنعكس على المستوى الاقتصادي والدور الرّعـائي للدولـــة وميزانيتهـــا العامة، وهذه الأخيرة تنعكس على التنميـــة البشريـة .

ويعود الاهتمام بالوقف عند كثير من الاقتصاديين إلى اعتبـارات عديـدة يمكن إجمـــال أبرزهـا في الآتي [1]:

- ❖ إن مفهوم التمويـل بالـوقف واستثماره من المفـاهيم الاقتصادية التي بـدأ يتّـسع انتشـارها على نطاق واسع في المجتمعات الاسلامية، ويحظى بالقبول الواسع لدى الباحثين في الاقتصاد الاسلامي، ولدى المختصّيـن بشؤون الأوقاف، والقائميـــن على البنوك التّنموية في العالم الاسلامي.
- ❖ إنّ صفة الدّوام هي أهم ما يتميّـز بـــه الوقف كأصل استثمـاري مستديم، مثل وقف الأراضي والمباني العقاريـة، ولهذا يحقق الوقف مفهوم التنمية المتواصلة أو المستدامة.
- ❖ إنّ الوقف كمصدر اقتصادي يحقق التنمية المتوازنـة في المجتمع الاسلامي، لأنه يجمع بين القيم الانسانية والروحيـــة وبين القيم الماديّـة، فهو ليس مجرد حبس أموال وصرف عائدات استثمارها على الجهات المنتفعـــة.
- ❖ يعتبر الوقف دعامـــة اقتصاديـــة وسياجا واقيا للفئات الاجتماعيـــة الهشة والتي تعصف بهم التقلّبات الاقتصاديـــة بين التضخم الذي ينتـج عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتأثير ذلك على مستوى الدخل الضعيف ويخفف من المشاكل الاجتماعية الناجمـــة عن الضّعف الاقتصادي العـام.
- ❖ إنّ الوقف من الأصول الرأسماليـــة اللازمة لعملية التنميـــة.

يسهم الوقف بأثر مباشر وغيـــر مباشر، فالمباشر بتوفيـر رأس المال لدعم الأبحاث وتوفير متطلباتها، وغير المباشر بالعمل على تهيئة الكوادر من الكفاءات المنتجة التي تساهم في دعم اقتصاديات المجتمع بزيادة قدراتهم وكفاءاتهم التي تؤدي بدورها إلى تحسين الانتاج ورفع اقتصاديات البلاد[2].

---

[1]. حسين عبد المطلب الأعرج. مرجع سبق ذكره. ص11.

[2]. سليمان أبو خيل. الوقف وأثره في تنمية موارد الجامعات. مرجع سبق ذكره. ص 239.

المطلب الثّـاني: صيغ وصور التمويـل بالوقف لدعم التعليم العالي والبحث العلمي

في ظل التطوّرات الاقتصاديـة المعاصرة دأب أصحاب الشأن من أهل الشرع والاقتصاد على تحديث المعاملات الماليـة الوقفيـة بما يتناسب ومتطلبات العصر وتحدّياتـه، والغايـة من وراء ذلك التّوسعة في صيغ الوقف وصور استثماره في وتنمية أموال الوقف واختيارهم الطرق الحديثة لتوظيفها على وجه لا يلحقه بـه فساد، إذا أُعتُمِدت على وجهها المطلوب، وبالكيفية التي وضعت عليها، بهدف استغلال الوسائل الممكنة من أجل تطويع المال الوقفي وتكييفه ودمجه في عجلة الاقتصاد الوطني لتحقيق العائد الاقتصادي المناسب للوقف في ظل تـوازن بين تثمير الأصل وتوزيع العائد في إطار من التّنافسية والأمـان. ومن صيغ وصور التمويل بالوقف لدعم التعليم العالي والبحث العلمي مايلي:

أولا: الصّناديق الوقفيـــة

تعتبـــر الصّناديق الوقفيـة من الأساليب الاستثماريـة النّاشئة تطبيقا وتـداولا، وظهرت فكرة الصناديق الوقفية كأحد أهم صيغ التمويل بالوقف المعاصرة لتقدّم حزمة من المزايـا التي تعزز قدرة الوقف على الاستدامة المالية مثل: تنويع الأصول، الحوكمة، والإدارة الاستراتيجية، وهي"عبارة عن تجميع أموال نقدية من عدد من الأشـخاص عن طريق التبرع أو الأسـهم؛ لاسـتثمار هذه الأموال، ثم انفاقها أو انفاق ريعها وغلتها على مصلحة عامة، تحقق النفع للأفراد والمجتمع، بهدف إحياء سـنة الوقف، وتحقيق أهدافه الخيريـة التي تعـود على الأمة والمجتمع والأفراد بالنفـع العام والخاص، وتكوين إدارة لهذا الصندوق تعمل على رعايته، والحفاظ عليه، والإشـراف على استثمار الأصول، وتوزيع الأرباح بحسب الخطة المرسومة"[1].

أمّـا الصناديق الوقفيـة لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي فهي عبارة عن أوعية نقدية استثمارية تتجمع فيها الأموال المخصصة للوقف العلمي والتعليمي تستخدم لإدارته واستثماره والإنفاق من عائده على احتياجات التعليم العالي والبحث العلمي، ويتمثل هدف الصناديق في إيجاد مشاريع ذات جدوى اقتصادية واجتماعية قادرة على تحقيق عوائد مالية تمكن من تنمية الوقف، وتتمثل مصادره الماليّـة من الجهات المانحة أفراد، شركات، هيئات ومؤسسات وجهات حكومية وأجنبيـــة.

[1]. الزحيلي، محمد مصطفى.(2008). الصناديق الوقفية المعاصرة: تكييفها، أشكالها، حكمها، مشكلاتها. بحث مقدّم لمؤتمر. ص04.

ثانيا: الكراسي العلميـــة والبحثية

تعدّ الكراسي العلمية من الأنماط الوقفيّة الحديثـــة في تمويل التعليم العالي ودعم البحث العلمي، ويمكن وصف الكرسي العلمي الوقفي بأنه منحة نقدية أو عينيـة في صورة وقف يتبرع بها فرد أو شخصية اعتباريـة، لتمويل برنامج بحثي أو أكاديمي بالجامعة وغالبا ما تدير الجامعة هذا الوقف ليصبح ضمن أوقاف الجامعـة .

ويمكن القول أنّ فكرة الكرسي العلمي الوقفي تقوم على تأسيس برنامج أكاديمي أو بحثي يدعم مبدأ تنمية الشراكة المجتمعية مع الجامعة، ودعم سبل التعاون بين الكفاءات في الجامعة ومختلف مؤسسات المجتمع، إذكاءً لروح البحث المؤسسي أسوة بالجامعات العالمية الموثوقة، الإسهام في إثراء المعرفة بكافة فروعها[1].

ويُستقطب لشغل هذا الكرسي أهل الاختصاص البازين والمشهود لهم بالتميّـز العلمي ويسند له الدّور الرئيسي والفاعل في تسيير الشؤون العلمية للكرسي، ويعمل ضمن البرنامج فريق من الباحثين من ذوي الخبرة والكفاءة في مجالهم، كما أن تمويل الكراسي العلمية يكون من مصادر خارج ميزانية الجامعة الأمر الذي يساعد في تمتع هذه الكراسي البحثية بمرونة إدارية وماليـة.

وهذه الصيغة مستخدمة في عديد من جامعات العالم مثل الجامعات الكندية والأمريكيـة، والدول الأسيوية كماليزيـا، سنغافورة وغيرها، ومن نماذج هذه الصيغة المستحدثة عربيـا موجود في الجامعات السعوديـة في مختلف التخصصات الطبية، الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها كثير، وقد خطت المملكة العربية السعوديـة في هذا التوجه خطوات جيدة وحثيثة متجاوزة أغلب الدول العربية حيث تجاوز عدد الكراسي البحثية في الجامعات السعودية أكثر من **230 كرسيا** بحثيا والعدد في تزايد، ومن أمثلتـه الأخرى عربيـا كراسي وقفيـة في الجامعات الأردنية ككرسي سمير شما للمسكوكات الاسلامية وهو كرسي مخصص لمادة المسكوكات الاسلامية في قسم التاريخ، وكذلك كرسي الشيخ صالح كامل للاقتصاد الاسلامي مخصص لعلم الاقتصاد الاسلامي[2].

[1]. حسن، مي علي محمود. (2014). الوقف مصدر من مصادر التمويل مع التطبيق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مصر. مقدمة لنيل شهادة رسالة ماجستير في الاقتصاد. جامعة القاهرة. مصر. ص28.

[2].المرجع نفسه. ص 29.

ثالثا: حاضنات الأعمال

تُعرف حاضنات الأعمال بكونها بناء مؤسسيي وإطار متكامل مخصص لمساعدة المؤسسات الناشئة **(startup)** في تأسيس وإدارة وتنمية المشروعات الجديدة من خلال تأمين حزمة متكاملة لهم من الخدمات والاستشارات والتسهيلات وآليات الدعم والمساندة لمدة زمنية محددة تسمى مدة الاحتضان، ليتمكنوا بعدها من الاعتماد على أنفسهم والخروج إلى سوق العمل وإقامة مشروعاتهم التنموية الصغيرة خارج الحاضنة[1].

وقد تم تسويق حاضنات الأعمال تحت مجموعة متنوعة من العلامات المترادفة إلى حد ما، بما في ذلك مسرعات الأعمال**(Business Accelerators)**؛ مجمعات الأبحاث**(Research Parks)**؛ حدائق المعرفة **(Knowledge Parks)**؛ حدائق العلوم**(Science Parks)**؛ المجمعات الصناعية **(Industrial Parks)** ومراكز الابتكار**(Innovation Center)**، حيث تغذي هذه المفاهيم إنشاء أعمال تجارية جديدة، لتحويل بيئة مؤسسية قادرة على تحقيق العمليات الديناميكية يسهل تسريع واكتشاف والتحقق من صحة وتطبيق جديد الأفكار والمفاهيم من أجل تطوير وتسويق منتجات جديد التقنيات والأعمال[2].

ويمكن للوقف أن يُسهم في النهوض بحاضنات الأعمال من خلال قيام الجامعات بتأسيس صناديق وقفية لهذه الحاضنات، لتسهيل ربط المشروعات النّاشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق ومتطلباته ما يجعلها استثمارا فعالا لأموال الوقف، ومن هنا تبرز أهمية حاضنات الأعمال من خلال كونها برامج تشاركية تساهم في توظيف الطلبة الخريجين والمتفوقين، والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات تجعلها قابلة للتحول إلى الإنتاج، كما تعمل على إقامة ودعم مشروعات إنتاجية أو خدمية صغيرة أو متوسطة تعتمد على تطبيق تقنية مناسبة وابتكارات حديثة، وتقدّم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة[3].

وعلى ضوء ما تمّ التطرّق إليه من صيغ وصور تمويل القطاع التّعليم العالي، يمكن القول أنّ الرؤية المستقبلية لاستثمار الوقف تُوجب استيعاب مستحدثات العصر الاقتصادية على المستوى التشغيلي لأموال الوقف فنيا وماليا واداريا لتحقيق المقدرة الكافية والملائمة لاستثمار أموال الوقف وتحقيق الأثر المبتغى والمأمول من نماء لأموال الوقف والمحافظة على أصوله من التلف والضياع.

---

[1] . https://www.inc.com /National-Business-Incubation-Association-NBIA.

[2] .Geovanny ; P. C et all. (2014). Business incubator research: a review and future directions. Pensamento and Justine University of the North Barranquilla, Colombia .P43.44 .

[3]. AL-Shawabkeh, Nesreen. (2021). Business incubators and their role in developing creativity in Jordanian universities from the faculty members' point of view . Palarch's Journal Of Archaeology Of Egypt /Egyptology 18(4). P06.

المطلب الثّالث: أثـر الوقف في تحمّل الأعباء الماليـــة

يساهم الوقف بنسب هامــة في تمويل التّـعليم العالي في الدول ذات التــقاليد الجامعية العريقـة سواءً كانت حكومية أو خاصة، إذ يعوّل على الوقف في تكويــن احتيــاطي مالي مستقبلي يساهم على سد عجز الموازنات السنويــة، وذلك تفعيلا لما يسمّى بالجامعات الوقفية والجامعات المنتجة.

فالوقف من حيث كونه مصدرا تمويليــا للمرافق والخدمات التّـعليمية له انعكاسـات على الأدوات الماليــة لمؤسسات التّـعليم العالي والبحث العلمي على النّحو الآتي:

1. أثـــر الـوقف على التّمويـل بعجـز الميـزانيـــة

لا شكّ أنّ طبيعة الوقف تجعل منه ثـروة استثمارية متزايـدة، فالوقف في أصله وشكله العام ثروة إنتاجيـــة توضع في الاستثمار على سبيل التأبيـد، يمنع بيعه واستهلاك قيمته، ويمنـع تعطيله عن الاستغــلال، ومن هنا تنبع قيمة الوقف نفسها على تنمية قطاع ثالث متمّيز عن كل من القطاع الحكومي والخاص له دور في إيجاد مصدر تمويلي دائم لتحقيق مصالح خاصة وعامـــة، فالإمكانات الوقفيـــة هي إحدى الإمكانات التي تؤخذ بعيـن الاعتبـار في بنـاء السياسات الماليـة التي تعتمد عليها الدول في ممارسة نشاطها الاقتصادي، ولذلك فاهتمام الحكومات بالموازنـــة العامة وحرصها على تقليل العجز السنوي عمل مستمر ودائم يشترك فيه مختلف قطاعات الدّولــة منها القطاع العام و القطاع الخاص والقطاع الثّــالث.

2. أثـر الوقف في ترشيد الإنفاق

يتجسد الدّور التّمويلي للوقف من خلال حشد الموارد المالية وتوجهها الى أنشطة ومشاريع ذات جدوى حيث "أنّ تعبئة الإمكانات المادية والبشرية من خلال المشروعات الوقفيــة يؤدي إلى ترشيد الإنفاق العام، بحيث يمكن توجيه موارد ميزانية الدولة وفق أولويات دورها الرئيسي، مع تخفيف الأعباء التنمويــة عنها، ليس فقط في مجال ترشيد الإنفاق العام على الخدمات، بل أيضا على ترشيد الإنفاق العام على إدارة شؤون المجتمع"[1].

3. أثـر الوقف في تخصيص المـــوارد

تعني قاعدة تخصيص الموارد، توجيه إيرادات الأوقاف كمصادر لتغطية إنفاق أو وجوه إنفاق معيّنة[2]، وهي الطريقة التي يتم بها توزيع مختلف الأوقاف المتاحة بين مختلف الاستخدامات التي يمكن وضعها فيـه وتوزيعها على الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

---

[1]. الجمل، أحمد عبد العظيم. مرجع سبق ذكره. ص134.

[2]. الأعرج، حسين عبد المطلّب. مرجع سبق ذكره. ص 99.

4. أثر الوقف في تشغيل أمثل للموارد الماليــة

من أولى الواجبات الوقفيــة توفير كافـة متطّلبات الإنتاج لتحقيق الزيادة في الفائض الاقتصادي، وتوظيف عناصر الإنتاج بصورة كاملة سواء كانت مادية أو بشريـة، والعمل على إيجاد المؤسسات الاقتصادية التي تنسجم مع تكوينه وآلياته كالعمل على إنشاء الصناديق الوقفية.

5. أثــر الوقف على تشجيع الاستثمار

فكرة الوقف في الأصل فكرة تنمويــة المنحى، إذ يسهم في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ككل، وذلك بما يولّده كقيمة مضافة تدعم اقتصاديات المجامع ككل والتعليم العالي بشكل خاص من خلال العمل على[1]:

- تحقيق أقصى ربح ممكن من الأنشطة الاستثمارية الوقفيـة، وتعظيم ريعها.
- ترجيح تنمية العائد المالي للوقف على غيره من الاعتبارات.
- اختيار المشاريع والأنشطة الوقفية على أساس معيار الموازنة بين العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي.

6. أثر الوقف على السلوك الادخاري

إنّ علاقة الوقف بالادخار تتجسد في حفظ الأموال الموقوفة وتخزينها وحجزها عن عمليات التداول، لذلك يرتبط مفهوم الوقف من حيث كونه حبس للأعين الموقوفة بالسلوك الادخاري الذي يتخذ شكل وعاء للموارد الاقتصادية بحيث يتم استثمار واستغلال مكونات هذا الوعاء على أساس عقلاني ورشيد يتوافق مع غاياتـه وأهدافـه[2].

نظرا لما يمتلكه الوقف من حجم ضخم من العقارات وكم هائل من الأموال النقدية السائلة، يعتبر الوقف أحد الأنشطـة الهامة في تفعيل الدورة الاقتصادية والتخطيط للسياسة الماليــة والتخفيف من العجز الموازناتي والعوائق والانحرافات التي تصيب الاقتصاد، فالوقف ليس فقط استثمارا من أجل المستقبل أو بناء لثروة إنتاجية، بـل هو استثمار تراكمي أيضا يتزايد يوما بعد يوم، بحيث تضاف دائما أوقافا جديدة لما هو موجود وقائم من أوقاف قديمة، دون أن ينتقص من القديمة شيء.

[1]. الأعرج، حسين عبد المطلب. مرجع سبق ذكره. ص 101.

[2]. المرجع نفسه. ص 100.

المبحث الثّـالث: صور من تطبيقات عالميـــة للوقف العلمي

في سبيل عرض للقـدوات والنّـماذج الواقعية الحيّـــة التي تشهدا تصدرا للمشهد العلمي والبحثي العالمي، ما أدلّ أنّ الوقف كنظام أو مؤسسة ذات طابع اقتصادي من شأنــه رفع القدرة الماليـة للجامعات من خلال بناء جسر من الثقة بين المانحيـن والجهة المسيّـرة بما يخـدم الرّؤى والاستراتيجيات من أجل تطوير مؤسّسات التّـعليم العالي من جامعات وكليات وأقسام، وتشجيع استمرارية التطور للعملية التعليمية، وتحسين قدرات المؤسسات الأكاديمية لتطوير ، وإنشاء التخصصات العلمية الحديثة والمبتكـرة بما يحقق مصلحة المجتمـع المحلي والإقليمي والعالمي.

المطلب الأوّل: تجربـــة جامعة هارفرد الأمريكيـــة

إنّ المؤسسات الوقْفيَّة الأمريكية تعد نموذجًا يستوجب التوقف عنده، وفي مقدمتها وقف جَامِعَة هارفارد بوصفها أقدم مؤسسة تعليميـة في الولايـات المتحـدّة الأمريكيـــة على الإطلاق، وهي جامعة وقفيـــةٌ تأسست في عام 1636، قـــام بتأسيسها جون هارفارد(1607– 1638).

إن أوقاف جامعة هارفارد قديمة قدم الجامعة نفسها تقريبًا في عام 1638 ، توفي الوزيـــر جون هارفارد من تشارلزتاون وترك مكتبته ونصف ممتلكاته لمؤسسة التعليم العالي المنشأة حديثًا آنذاك والتي ستصبح جامعة هارفارد منذ ذلك الحيـن[1].

كذلك تصنف الجامعة الأولى عالميًّا لأغلب التصنيفات العالمية المختلفـــة، مما جعل الجَامِعَة تعتلي الهرم الأكاديمي العالمي، زيادة على ذلك فهي جَامِعَة وقفية فقد تخرج منها ثمانيـة رؤساء للولايات المتحدة الأمريكية وكثير من القادة ورؤساء لبعض الدول وأصحاب رؤوس الأموال على مستوى العالم.

وقد أظهر التقرير المالي الذي نشر في 14 أكتوبر 2021 أن قيمة صندوق الاحتياط في جامعة هارفارد الأمريكية قد ارتفع في بنسبة 27% ما عزز موقعها كأغنى جامعة في العالم، وكان العائد على منحة هارفارد 33.6٪ وقد بـلغت قيمة أصولها 53,2 مليار دولار في آخر السنة الماليـة 2021[2].

---

[1] . موقع أوقاف جامعة هارفرد .https://www.harvard.edu/about/endowment

[2]. التقرير المالي السنوي لجامعة هارفرد لسنة 2021. ص08. https://finance.harvard.edu/annual-report

جامعة هارفرد **53.200 مليار**

2021

وزعت الأوقاف جامعة هارفرد أكثر من 5 مليار دولار نحو الميزانية التشغيلية للجامعة، والتي لا تزال تمثل أكثر من ثلث الإيرادات السنويـة، مع العلم أنّه سنـــة 2021 حصلت جامعة هارفارد على هبات بقيمة 597 مليون دولار مُنحت في شكل مساعدات مالية ومنح دراسيـة، مع العلم أنّ 70٪ من التّوزيع السنوي للوقف مقصور على برامج أو أقسام أو أغراض محددة.

ومن الأسباب المهمّة والفعّالة لنجاح النّـظام الوقفي لجامعة هارفارد إنشـــاء شركـة أوقاف جَامِعَة هارفرد في سنـة 1974م **(Harvard Management Company)** وهي تسيـّر أربعـة عشرة ألف صندوق، لإدارة أموال الوقف والأصول الماليّة ذات الصلة بالجامعة، مهمّتها الأساسية هي المساعدة في ضمان امتلاك الجامعة للموارد الماليّة للحفاظ على ثقتها وتوسيع قيادتها في مجال التّعليم والبحْث العلميّ للأجيال القادمة، ونجحت الشّركة في جلب العديد من الاستثمارات، حيث يجري إنفاق عائدات الوقف في دعم الرامج البحثية التي تتميز بها الجامعة، وكراسي الأستاذية، وتقديم المنح الدراسية للطلبة، وتأهيل مرافق الجامعة من مكتبات ومختبرات وأجهزة، وتوسيع منشآتها، مثل: المساحات الخضراء، والأبنية وصيانتها، وتأمين تقاعـــد أعضاء هيئـــة التدريس[1].

وتعتبر التّوزيعات السنويـة للأوقاف مصدرًا مهمًا لتمويل الجامعة، حيث تشكّل أكثر من ثلث إيرادات جامعة هارفارد كـــل عام، وهي أكبر مصدر دخل منفرد، وبهذه الطريقة، تعمل الهبات على سد الفجوة بين الإيرادات التي يتم الحصول عليها من المنح الدراسية والبحثية، والتكاليف الحرجة المرتبطة بأنشطة التدريس والبحـث بالجامعة.

[1] . موقع أوقاف جامعة هارفرد.https://www.harvard.edu/about/endowment

يوضّــح المخطّط الآتي توزيع القيمة السوقيــة لأوقــاف جامعة هــارفرد بحسب (الكليات والمدارس والمعاهـد) مقدرة بمليــون دولار:

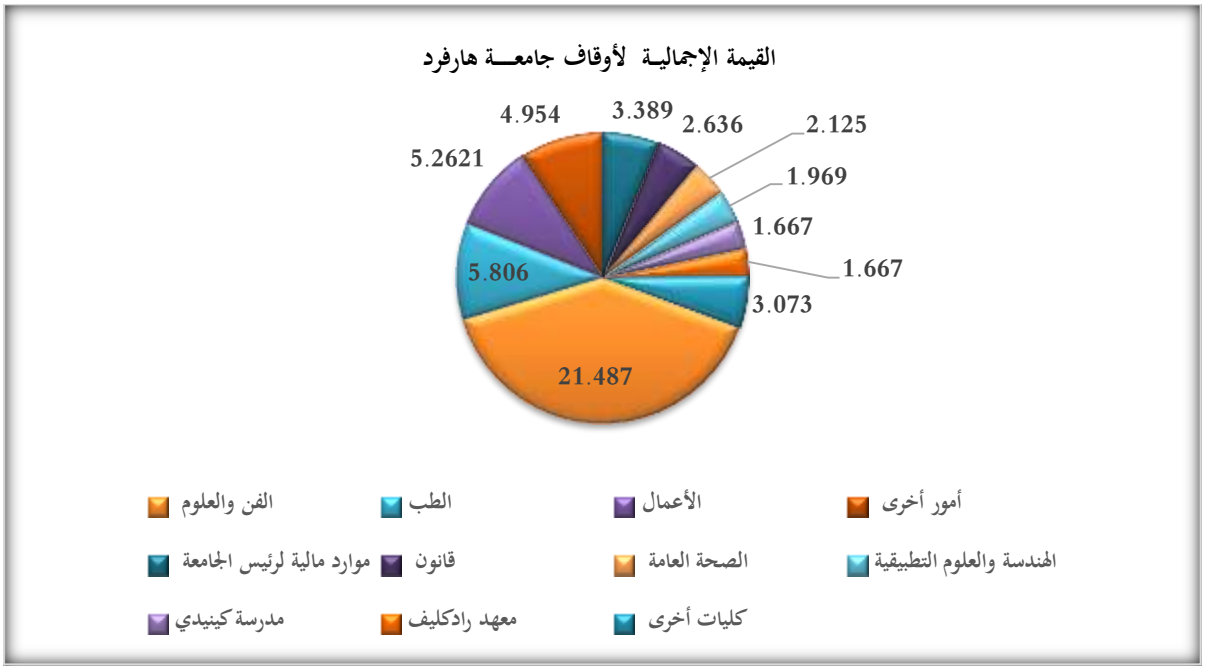

الشكــل رقم (04): القيمة الإجمالية لأوقاف جامعة هارفارد

من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر.[1]

ومما يجدر الإشارة إليــه، أنّــه في البطاقة التعريفيــة لأوقــاف جامعة هارفرد تقول: "**إنّ أوقافنا تنتمي إلى الأجيال الحاليــة والمستقبلية من الطلاب والعلماء الذين يساهم فضولهم وقيــادتهم في تشكيل عالمنا**"[2]، إذ تعتبــر أنّ الوقف هو مصدر مخصص للتمويل طويل الأجل، يتكون من الهدايا المتبرع بها، والذي يدعم مهمة وعمل الجامعة في كل سنــة، حيث يتم دفع جزء من الهبة كتوزيع سنوي لتمويل عمل المؤسسة، فيما يتم الاحتفاظ بأي تقدير يزيــد عن هذا التوزيع السنوي في الوقف حتى يتمكن من النمو ودعم الأجيال القادمة، كما تسعى مؤسسة هارفارد أن تكون رائدة في تشكيل المسارات المؤدية إلى مستقبل مستدام، مما دعاها إلى العمل مع خبراء في الاقتصاد والتّمويل، ومديري الاستثمار، وغيرهم من الشركاء لتطوير الأدوات المرتبطة بمحفظة هارفارد المتنوعة للاستثمارات المدارة خارجيًا.

[1]. موقع أوقاف جامعة هارفرد. https://www.harvard.edu/about/endowment

[2]. المرجع نفسه.

إنّ النّمذجـــة العالميـــة المتميّزة للوقف القائمة على: [استقطاب، إدارة، استثمار، صرف]، هو محور عمليات المسار الوقفي في الدول المتقدمة عموما ووقفيات جامعة هارفرد خصوصا، ولكل عملية من هذه العمليات الإجراءات الخاصة بها، وهو مسار يجمع هذه العمليات بطريقة منسجمة ومتتابعة ضمن [المدخلات، الإجراءات، ثم المخرجات][1].

ويوضح الرّسم التمثيلي التالي ترتيب أغنى خمس جامعات في العالم وفقا للوقف المالي، حيث تحتل جامعة هارفارد مراتب متقدمة، إذ تمثل الأرقام الموجودة بجانب كل جامعة استثمارات الوقف بالمليارات **($1,000)** لسنة 2021.

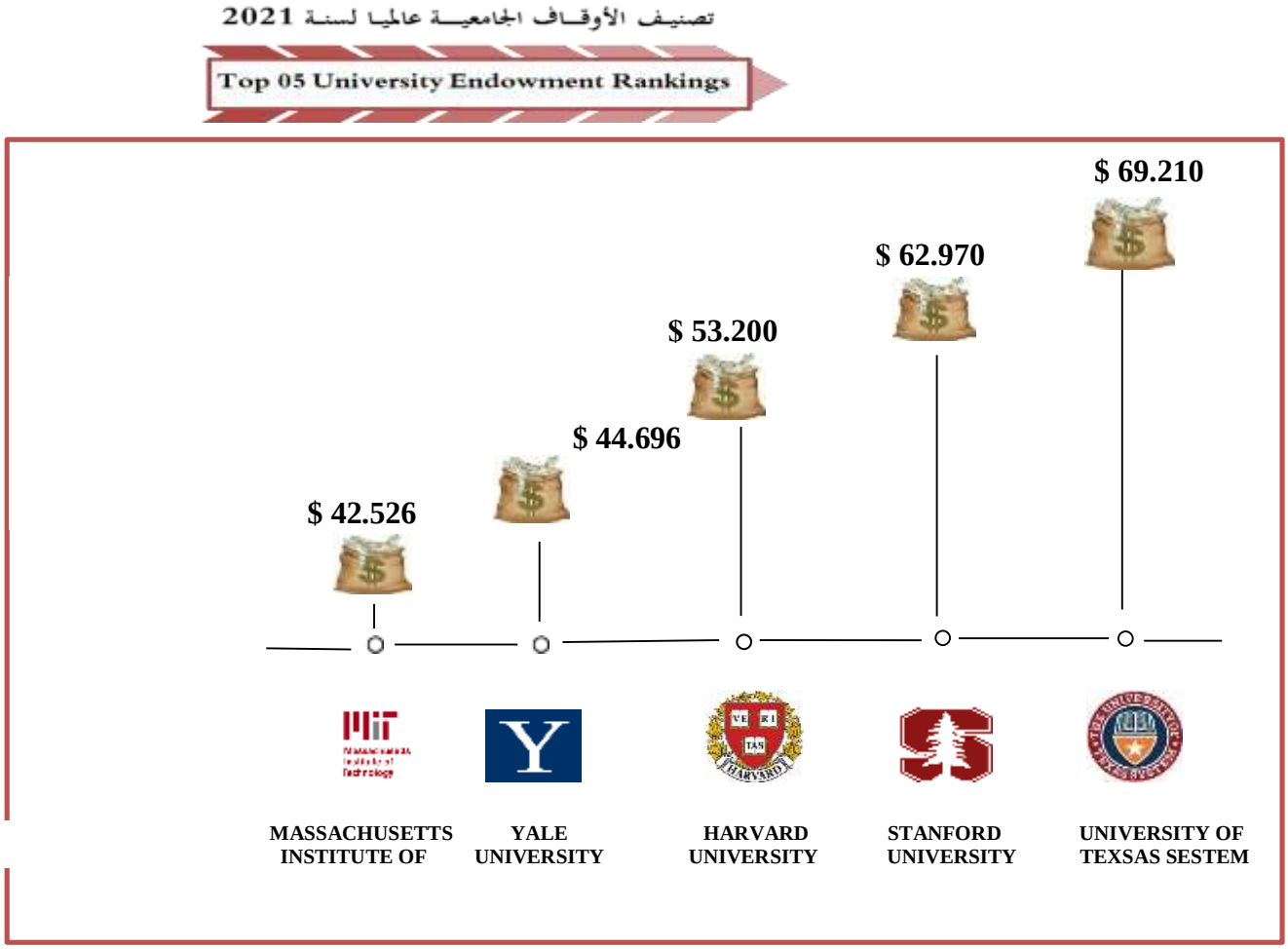

الشكل رقم (05): تصنيف الأوقاف الجامعية عالميا لسنة 2021

من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر [2]

[1]. الصلاحات، سامي. مرجع سبق ذكره. ص08.

[2]. موقع الكليات غير ربحية في العالم. https://www.nonprofitcollegesonline.com/wealthiest-universities-in-the-world

المطلب الثاني: تجربة جامعة كامبريدج البريطانيـــة

تعدّ جامعة كامبريدج واحدة من أقدم الجامعات في العالم والمراكز الأكاديمية الرائدة، ومجتمعًا ذاتيًا من العلماء تأسّست سنة 1902، وتقع الجامعة في مدينـة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وتعتبر الجامعة الأعرق على مستوى العالم في مجـال العلوم الطبيعية والرياضيات والفيزيـاء، تشتهر سمعتها بالإنجاز الأكاديمي المتميز في جميع أنحاء العالم وتعكس الإنجاز الفكري لطلابها ، فضلاً عن الأبحاث الأصلية ذات المستوى العالمي[1].

وفي المخطط أدنـاه المؤشرات الماليـــة لـمصادر دخل جامعـة كامبريـدج سنة **2021(£m)**:

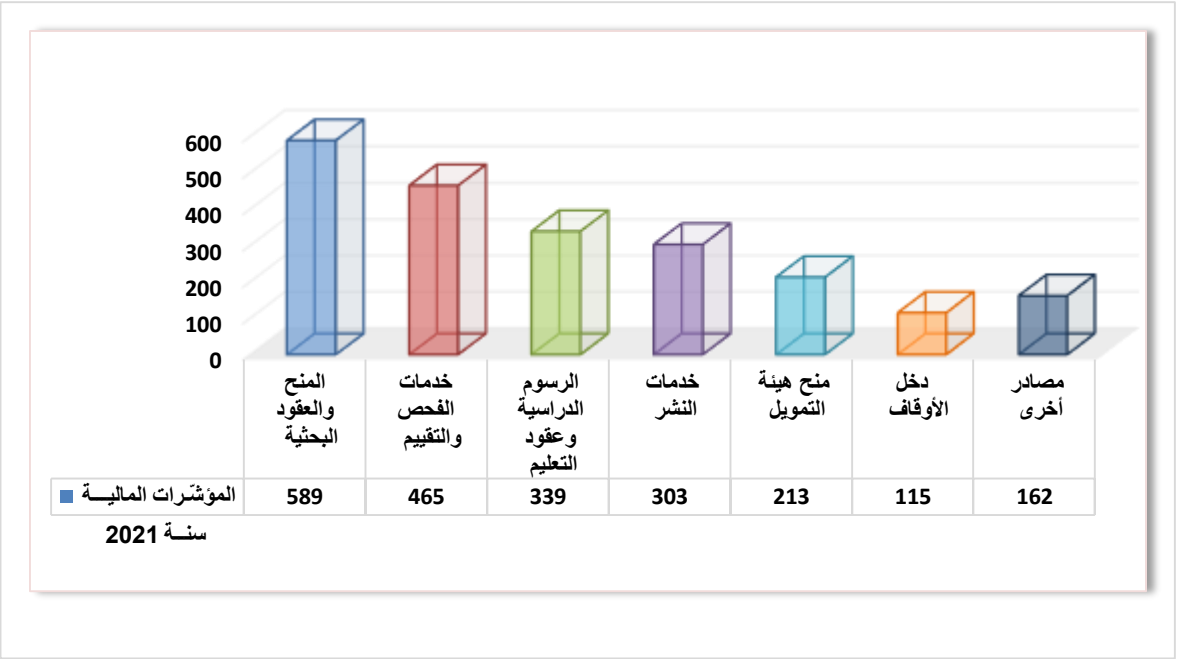

الشكل رقم (06): المؤشرات الماليـة لـمصادر دخل جامعـة كامبريـدج سنة 2021(£m)

من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصدر.[2]

ويقدّر دخل المجموعة مجتمعة بـــ: **2 177** مليون جنيه إسترليني مع السنة المنتهية في 31 يوليـو 2021، زاد دخل المجموعـــة بمقدار **102** مليون جنيه إسترليني (بزيادة قدرها 5٪) مقارنـــة بالسابق، وحسب

[1]. موقع جامعة كامبريدج . https://www.cam.ac.uk/about-the-university/history

[2]. التقرير المالي السنوي لجامعة كامبريدج لسنة 2021.ص07 https://www.cam.ac.uk/system/files/university of_cambridge_group_annual_reports_financial_statements_2020-21_.pdf

بيـان التـدّفقات النقديـة في التقرير المالي السنـوي للجامعـــة فإنّ إجمالي الدخل من الأوقاف بلـغ **47.9** مليار دولار سنـــة **2021**[1].

جامعـة كامبريـــدج	السنة الماليـــة	نهاية السنـــة 2021/07/31	نهاية السنـــة 2020/07/01
	(الجنـيه الاسترليني)	£m	£m
	التّبـرعات والأوقاف	(47.9)	(35.9)

الجدول رقم (06) : بيان التدفقات النقدية لجامعة هارفرد لسنة 2021

وقد ارتفع متوسط مستوى الاعتمـاد على الوقف من 18.6٪ عام 2020 إلى 20.3٪ سنـة 2021[2]. ممّـا ساهم في توفيـر الدعم المالي لأنشطة البحث والتدريس والأنشطة الأخرى بالجامعة، كما يحتفظ الصندوق الوقفي ويستثمر التبرعات المقدمة للجامعة وكلياتها والصناديق الخيرية المرتبطة بالجامعة ورؤوس الأموال الأخرى طويلة الأجل، مع الحفاظ على رأس مال التبرعات وتعظيم الدخل المتـــاح للتوزيع.

وتعكس دراسة رادار الوقف لجامعة كامبريدج لعام 2021 الدور المتزايد للوقف في نموذج الأعمال الخاص بالكليات والجامعات. حيث شهد نموا ملحوظا في دعم الوقف للميزانية ومساهمته في صحة الميزانية العمومية.

[1]. التقرير المالي السنوي لجامعة كامبريدج لسنة 20021 . مرجع سبق ذكره .ص 65.

[2] . Tracy; Abedon. Filosa.(2020). Endowment Radar Study 2021: A Growing Role. published at https://www.cambridgeassociates.com/insights/endowments-foundations/

المطلب الثّالث: تجربة جامعة ملك سعود السعوديـــــة

تعدّ المملكة العربية السعودية من الدّول الرائدة على المستوى العربي في مجال استخدام الوقف لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي إحقاقا لمبدأ الاستدامة المالية، إذ يسمح الإطار القانوني لديها بامتلاك الجامعة أصولا وقفية واستثمارها، كما تتنوع الأساليب المستخدمة من قبل الجامعات للتمويل عن طريق الوقف

جامعة الملك سعود أوّل جامعة بالمملكة العربية السعودية وهي جامعة حكومية أسست في سنة 1957م/1377هـ، وتختص الجامعة بكل ما يتصل بالتعليم العالي الذي تتولاه كلياتها ومعاهدها وبتشجيع البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب والعلوم[1].

ويهدف مشروع أوقاف جامعة الملك سعود حسب رؤيتها إلى تعزيز الموارد المالية الذاتية للجامعة، والمساهمة في الأنشطة التي تعمل على نقل الجامعة للعالمية، ودعم أنشطة البحث والتطوير والتعليم، ودعم العلاقة بين الجامعة والمجتمع؛ ويمكن توضيح هذه الأهداف في النقاط التالية[2]:

- تعزيز موارد الجامعة الذاتية أسوة بالجامعات العالمية المرموقة لتحفيز الإبداع والتميز على كافة الأصعدة.
- تمويل برامج البحث والتطوير التقني بما يخدم البشرية ويعزز اقتصاديات المعرفة لتحقيق التنمية المستدامة للوطن.
- استقطاب وتحفيز الباحثين والمبدعين والموهوبين والمتميزين ورعايتهم.
- زيادة الاستفادة من موارد الجامعة البشرية والبنية التحتية والتجهيزات.
- دعم المستشفيات الجامعية في علاج الأمراض المزمنة. تمويل معامل جامعة الملك سعود الخارجية في مراكز متقدمة للاستفادة من الخبرات العالمية. تعزيز أعمال الخير والتكافل الاجتماعي وأعمال البر الأخرى.

كما تأتي جامعـــة الملك سعود في مقدّمة النماذج العربية الوقفية النّاجحة في الوقت الراهن، التي يقدر حجم أوقافها بـ: 4.9 مليـار ريال سعودي، في شكل مجمعات صناعيـــة، وفنادق استثمارية بمشاركة من شركات القطاع الخاص، إضافة إلى وجود عدد كبر من كراسي البحث العلمي الممولة من القطاع الخاص أو من بعض الشخصيات العامة والخرجين.

---

[1]. موقع جامعة الملك سعود. https://ksu.edu.sa/ar/about-ksu

[2]. موقع أوقاف جامعة الملك سعود. https://endowments.ksu.edu.sa/ar

إنّـها واحدة من أغنى الجامعات في العالم، حيث بلغ حجم وقفياتها سنـــة 2021 بـــ: 2.700$ أي ما يقارب 3 مليار دولار لتحتـل بذلك المرتبة 48 عالميا من حيث التصنيف الوقفي للجامعات.

جامعة الملك سعود **4.9 مليار ريال سعودي**

2021

وقفيـات جامعة الملك سعود والمشاريع الاستثماريـــة:

أنشأت جامعة الملك سعود "برنامج أوقاف الجامعة" لتحقيق جملة من الأهداف من أهمها بناء نموذج وقف تعليمي ناجح يعزز دور الجامعة في تطوير الأرضية العلمية والثقافية المناسبة لتأهيل الأجيال وقيادة التعليم العالي إلى مستويات عالية من التميز والإبداع، ومشروع أوقاف الجامعة يسهم في تعزيز القدرات المالية للجامعة ويمكّنها من القيام بدورها المنوط في جو من الاستقرار المالي في ظل دعم مستمر من وزارة التعليم العالي وإدارة الجامعة والمتبرعين الأخيار.

- **الصندوق الوقفي**

الصندوق الأهلـي صندوق تعليمي استثماري وقفي مفتوح ومطروح طرحا عاما. تُـوقف وحداته لصالح جامعة الملك سعود، يستثمر في أصول استثمارية متعددة، يبلغ رأس مال الصندوق 10 مليون ريال سعودي، والغرض من تأسيسه المحافظة على رأس المال على المدى المتوسط والطويل وتنميته من خلال الاستثمار في محفظة ذات نسبة مخاطرة منخفضة إلى متوسطة تستثمر في فئات أصول مختلفة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتحقيق أداء أفضل أو موازي للمؤشر الإرشادي على أساس ثلاث سـنوات متجددة (ويحسب على أساس سنوي)[1].

كما يهدف الصندوق إلى دعم الجامعة في تحقيق أهدافها، لتوفير مستقبل مالي مستدام، وتشجيع البحث العلمي، وإثراء البعد التكافلي وأعمال الخير داخل الجامعة.

[1]. التقرير السنوي 2021 للصندوق الأهلي وجامعة الملك سعود الوقفي https://www.awqaf.gov.sa/ar/box-certificate/licensed -boxes

أبراج الجامعـــة

مشروع "أبراج الجامعة" هو باكورة مشروعات أوقاف الجامعة، وهي عبارة عن مشروع استثماري كبير ضمن الصندوق العقاري في موقع متميز من أرض المدينة الجامعية، ويتكون المشروع من أحد عشر برجا منها أبراج لخدمات الضيافة والفندقة مرتبطة بمجموعة فندقية عالمية، وأبراج مكتبية وطبية، وخدمات للمؤتمرات والاجتماعات والاحتفالات، إضافة إلى الخدمات التجارية وأسواق[1].

نظام التبرّع والاستقطاع

عبارة عن مبادرات يتقدم بها منسوبي الجامعة في شكل صيغ التبرع والاستقطاع من مرتباتهم لأوقاف الجامعة وذلك إيمانا منهم بأهمية وجود مثل هذه الأوقاف (كشراكة مجتمعية لبناء مجتمع المعرفة)، وقد جاءت هذه الآلية رغبة في تفعيل إجراءات طلب التبرع أو الاستقطاع لأوقاف الجامعة الإلكتروني بحيث يقوم المتبرع الراغب في التبرع أو الاستقطاع بتعبئة النموذج الخاص بذلك الكترونيا وما يتبع ذلك من إجراءات الكترونية وذلك لتسهيل ومتابعة الطلبات[2].

الكراسي العلميـــة

شهدت الجامعات السعوديـــة تطورات غير مسبوقة في منظومة البحث العلمي كان من أبرزها وأهمها تجربة الكراسي البحثية؛ حيث تُعد المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة عربيا في تَّبني فكرة كراسي البحث استجابة للتّطلعات نحو تطوير البحث العلمي، والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة القائمة على اقتصاد المعرفة، وتعد الكراسي البحثية أحد أهم مكونات منظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية ليس فقط من حيث تقديم التمويل اللازم لمشاريع الأبحاث والدراسات، وإنما من حيث استقطاب أفضل الباحثين العالميين وتبني طلاب دراسات عليا (ماجستير– دكتوراه)، مما يساعد في استكمال منظومة البحث العلمي في مجالات علمية مهمة والارتقاء بها وتحسين قدرتها على الابتكار ووضع مخرجاتها في خدمة المجتمع.

يبـلغ عدد الكراسي البحثيـة في جامعة الملك سعـود اثنـان وسبعون **(72) كرسيّـا** سنـــة 2021، موزعـة على مختلف التخصصات العلميـــة والطبيـة والهندسية والإنسانية[3].

---

[1] . التقرير الأدبي الدوري عن مشروع أبراج الجامعة الوقفي على موقع https://endowments.ksu.edu.sa/

[2]. نظام التبرع والاستقطاع على موقع جامعة الملك سعود. https://endowments.ksu.edu.sa

[3]. موقع وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية لجامعة الملك سعود. https://chairs.ksu.edu.sa

خاتمــة الفصل

وعلى ضوء ما تمّ التطرّق إليه في هذا الفصل من الـدّراسة، يمكن القول أنّ التمويل بالوقف هو قاطرة الاستدامة المالية نحو تأمين موارد ماليــة كافية لسد احتياجات قطاع التّعليم العالي والوفاء بمتطلبات جودة التّعليم والبحث ومخرجاتهما.

وانطلاقا من هذه الأهميــة دأب أصحاب الشأن من أهل الشرع والاقتصاد في ظل التطوّرات الاقتصاديــة المعاصرة على تحديث المعاملات الماليــة الوقفيــة بما يتناسب ومتطلبات العصر وتحدياتــه، والغايــة من وراء ذلك التـوسعة في صيغ الوقف وصور استثماره في وتنمية أموال الوقف واختيارهم الطرق الحديثة لتوظيفها على وجه لا يلحقه بـه فساد من أجل تطويع المال الوقفي وتكييفه ودمجه في عجلة الاقتصاد الوطني لتحقيق العائد الاقتصادي المناسب للوقف في ظل تـوازن بين تثميـر الأصل وتوزيع العائد في إطار من التنافسية والأمــان.

الفصل الثّـالث:

دراسة تطبيقيــة إجرائيــة حول واقع وأفاق التمويل بالوقف في الجزائر

الفصل الثّــالث: دراسة تطبيقيــة إجرائيــة حول واقع وأفاق التمويل بالوقف في الجزائر

في هذا الفصل من الدراسة عرض للخطوات الإجرائيــة المنهجية المتعلقة بتنفيذ البحث، حيث تم بناء الاستبيان لمعرفة دور الوقف كآلية تمويلية لقطاع التعليم العالي مع الآليات والأساليب المقترحة التي يراها الأساتذة الباحثون بأنها سوف تساهم في تنمية موارد الجامعات وجديرة بأن تستخدم من أجل تفعيل الدور التمويلي للوقف وفيما يلي وصف للمراحل المتبعة بدءا من منهج الدارسة وصولا إلى استخلاص النتائج.

والتي تشتمــل على ما يلي:

1. **المنهج المستخـدم في البحث**
2. **مجتمع الدراسة وعينته**
3. **أداة الدراسة**
4. **صدق وثبات أداة الدراســة**
5. **أساليب المعالجــة الإحصائيــة**
6. **تحليل نتائج الدّراسة وتفسيــرها**
7. **عرض وتفسير النتائــج**

❖ أوّلا: منهج البحث

هذه الدارسة هي دارسة وصفية تحليلية، تقوم على توصيف المشكلة البحثية بدقة، وصولًا لاستنتاجات إيجابية يعبّر عنها تعبيرا كيفيا وكميا، بالاعتماد على جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالموضوع المدروس من أجل استقصاء مظاهره وعلاقاته المختلفة يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع المحل الـدرّاسة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى بيـان أهمية تفعيل دور الوقف كآلـية تمويليـة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي مع تخصيص الجزائر كتجربة بكر في هذا الميدان، وسوف تعتمد الدراسة على نوعيين أساسيين من المعطيات والبيانات.

- **البيانات الأولية**

عن طريق توزيع استبيانات لحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلهـا الإحصائية، مع استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

- **البيانات الثانويـة**

من خلال مراجعة الكتب والدوريـات والمنشورات الخاصة المتعلقة بالموضوع سواء كانت قديمة أو حديثـة، والتي قد تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي ومنهجي.

❖ ثـانيا: مجتمع الدراسة وعينتـــه

إنّ مجتمع الدّراسـة المستهدف لبحث مجموعـة من الأبعاد والمحاور المسطرة في دليل الاستبيان هو قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي، أّمـا عّينـة الدارسة فهي الهيئـة الأكاديميـة من أساتذة التّـعليم العـالي في الجامعات الجزائريـة نظرا لقرب مواقعهم من المجتمـع الكلّي وهو قطاع التّـعليم العالي والبـحث العلمي.
وقد تمّ توزيـع الاستبيان الكترونيـا عن طريق وسائل التّواصل المختلفـة، بعد ما تم اعتمـاد الصيغة الآليـة في تحويـل الأنموذج الورقي للاستبيان إلى الكتـروني باستخدام **GOOGLE DRIVE**، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة**(61)ستّيـن استبانـة.**

والجداول التـالية تبين خصائص وسمات عيّنة الدراسة كما يلي:

أولا: البيانات الشخصية والوظيفيـة

1. توزيع عينة البحث حسب متغير الجنس

الجنس		
التّعييـن	التكرار	النسبة المئويـة%
ذكر	43	%70.5
أنثى	18	%29.5
المجموع	61	%100

الجدول رقم(07): توزيع العينة حسب متغيّر الجنس

من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج الحزمة الإحصائية(SPSS V26)

يوضح الجدول رقم(07) توزيع عينة الدراسة تبعا للجنس، حيث يتضح أنّ 70.5% من أفراد العيّنة المشاركين في الدّراسة من الذكور، وهي نسبة مرتفعة غلبت على استجابة الإناث التي لم تتجاوز 29.5%، ويعود ذلك إلى كون الذكور هم الأكثر اهتمام على هذا النوع من الدارسات والوظائف، زيادة على استجابة هذه الفئة للرد على الاستبيان والإجابة عنه عن طريق وسائل الاتصال المختلفة. ويظهر ذلك جليا من خلال الرسم البياني التالي:

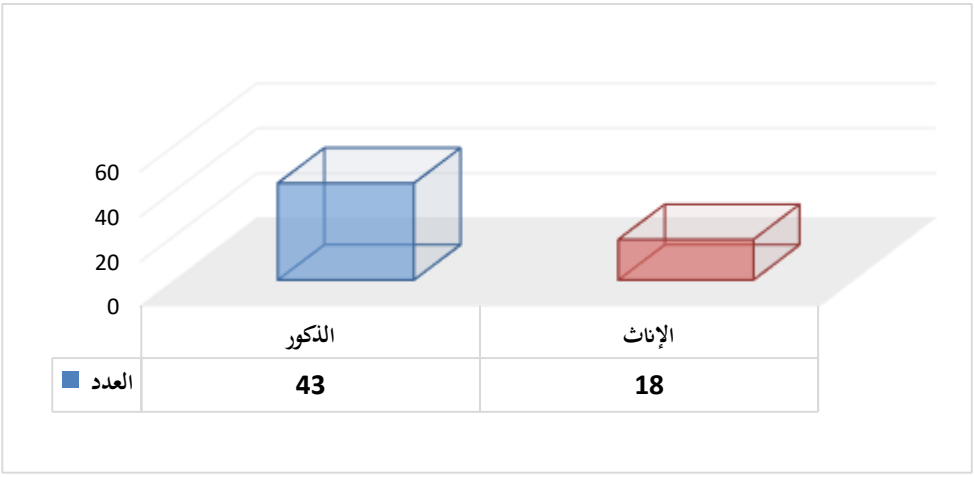

الشكل رقم(07): رسم بياني يوضح توصيف العينة حسب الجنس

من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج الحزمة الإحصائية(SPSS V26)

2. توزيع عينـة البحث حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلميـة		
التّعييـن	التكرار	النسبة المئويـة%
أستاذ تعليم عالي	14	%23
أستاذ محاضر	37	%60.6
أستاذ مساعد	5	%8.2
أستاذ مؤقت	5	%8.2
المجموع	61	%100

الجدول رقم(08): توزيع العينة حسب متغيّر الدرجة العلمية

من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

يوضّح الجدول رقم (08) توزيع عينة الدراسة تبعا للدرجة العلمية، حيث يتضح أنّ 60.6% من أفراد العيّنة هم أساتذة محاضرون، بينما 23% أساتذة التعليم العالي، في حين يتقاسم كل من الأستاذة مساعدون والأستاذ مؤقتون النّسبة المئوية مناصفة بنسبة تقدّر بـ: 8.2 %، وعليه نستنتج ممّا سبق أن غالبية أفراد العينة المشاركين في الدراسة هم الأساتذة من رتبة أستاذ محاضر، حيث بلغت نسبتهم 60 %من إجمالي أفراد العّينة.

والشكل الآتي يوضح ذلك جليّا:

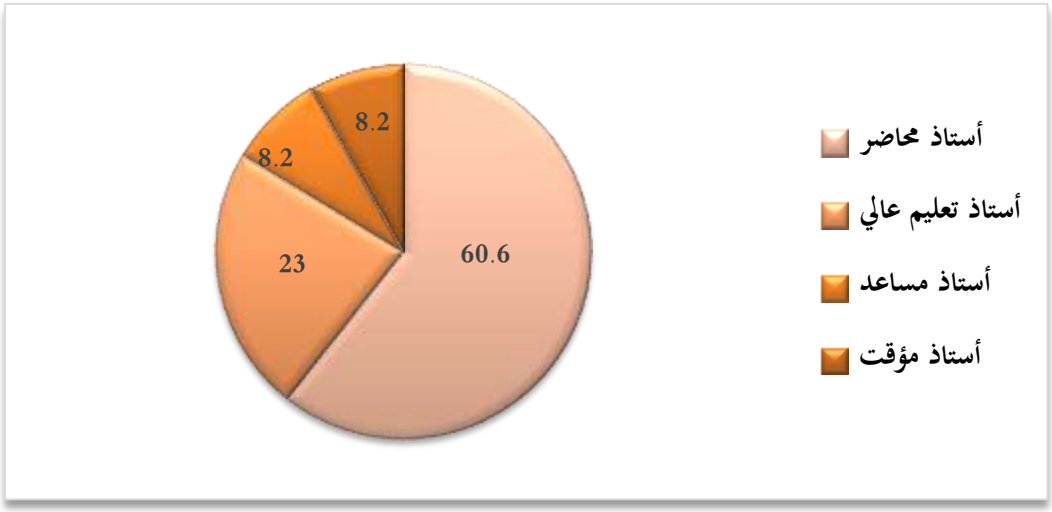

الشكل رقم (08): رسم بياني يوضح توصيف العينة حسب الدرجة العلمية

من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج الحزمة الإحصائية(SPSS V26)

3. توزيع عينة البحث حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية		
التّعيين	التكرار	النسبة المئويـة%
أقل من خمس سنوات	7	%11.5
من 05 سنوات إلى 10 سنوات	19	%31.1
أكثر من 10 سنوات	35	%57.4
المجموع	61	%100

الجدول رقم(09): توزيع العيّنة حسب متغير الخبرة المهنية

من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج الحزمة الإحصائيـة(SPSS V26)

من المؤشرات بالجدول رقم(09) أعلاه، يتضح أن 57.4%من أفراد العينة تعتبر سنوات خبرتهم أكثر من 10سنوات، بينما 31.1 % تراوحت سنوات الخبرة لديهم بين 05إلى 10 سنوات، كما يتبين أنّ هناك 11.5 %، خبرتهم المهنية أقل من 05 سنوات، وعليه يتبين مما سبق أن غالبية أفراد العينة سنوات خبرتهم المهنيـة من 10 سنوات فأكثر، حيث بلغت نسبتهم 57.4%، وهذا يشير إلى أن غالبية أفراد العينة لديهم خبرة جيدة في مجال العمل مما يكون لرؤيتهم فيما يتعلق بقضايا تمويل قطاع التعليم العالي في التعليم العالي في تحقيق أهداف الدراسة.

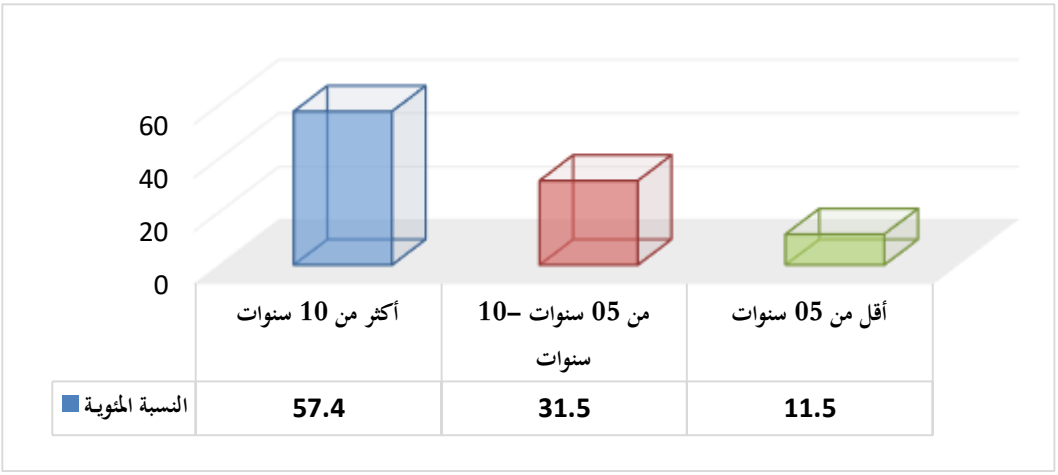

الشكل رقم (09): رسم بياني يوضح توصيف العينة حسب الخبرة المهنيـة

من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج الحزمة الإحصائيـة(SPSS V26)

4. توزيع عينة البحث حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي		
التعيين	التكرار	النسبة المئويـة%
علوم اقتصادية	29	%47.5
علوم التسـيير	9	%14.7
علوم قانونية	7	%11.5
علوم إسلامية	4	%6.6
تخصصات أخرى	12	%19.7
المجموع	61	%100

الجدول رقم(10): توزيع العينة حسب متغيّر التخصص العلمي

من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج الحزمة الإحصائية(SPSS V26)

يتضّح من الجدول السابق أنّ أغلب المشاركين في الدراسة هم من تخصّصي العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بنسبتي 47.5% و14.7 على التّوالي، في حين حل تخصص علوم قانونية في المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بـ: 11.5 %، كما بلغت نسبة ذوي تخصص علوم الإسلامية 6.6%، أمّا النسبة المتبقية والمقدرة بـ: 19.7% فقد توزعت على العديد من التخصصات، وهو ما يظهر جليّا من خلال الرسم البياني التالي:

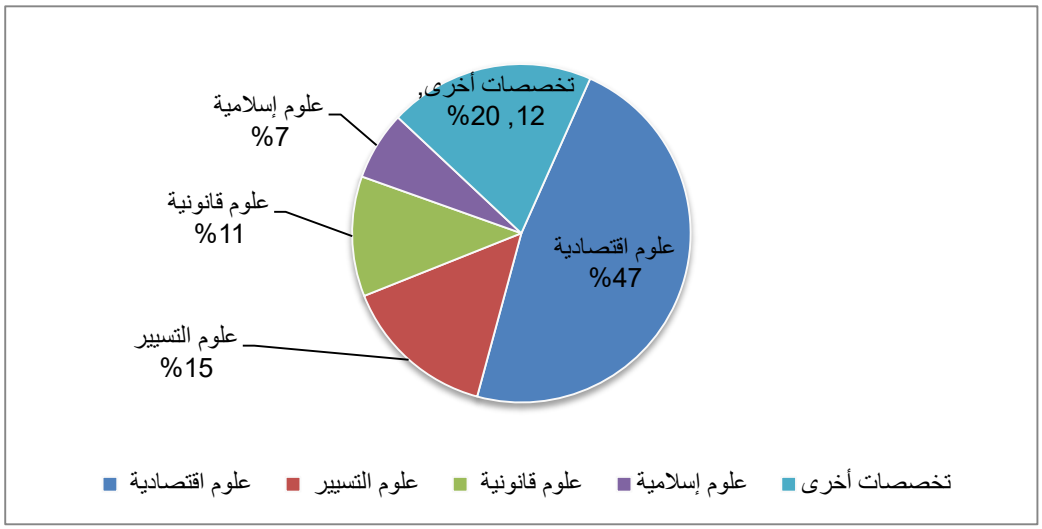

الشكل رقم(10) رسم بياني يوضح توصيف العينة حسب التخصص العلمي

من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج الحزمة الإحصائية(SPSS V26)

5. توزيع عيّنة البحث حسب المنصب النوعي

المنصب النـوعي		
التعيين	التكرار	النسبة المئويـة%
مدير جامعة	1	%1.6
عميد كليّة	0	%0
مدير معهد	2	%3.3
رئيس قسم	5	%8.2
مسمى آخر	12	%19.7
لا يوجد	41	%67.2
المجموع	61	%100

الجدول رقم(11): توزيع العينة حسب متغير المنصب النوعي

من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج الحزمة الإحصائيـة(SPSS V26)

يبيّن الجدول رقم (11) توزع الإجابات حسب متغير المنصب النّوعي، فنجد أنّ الفئة الغالبة للمشاركين في الاستبيان لا يتقلدون أي منصب بنسبة: 67.2%، أمّا المرتبة الثّانية فقد قدرت بـ 19.7% وهم ممن ذكروا مسميات لمناصب أخرى غير مدرجة ضمن الخيارات المقترحة، في حين قدرت مشاركة الأساتذة الذين يتقلدون منصب رئيس قسم بـ: 8.2 %، كما يتبين أنّ نسبة 3.3% من أفراد العيّنة هم مدراء معاهد، أمّا أقل نسبة والمقدرة بـ: 1.6% فقد كانت لمدير جامعة وقد كانت عبارة عن مشاركة فرد واحد، وذلك ما يوضّحه الرسم البياني الآتي:

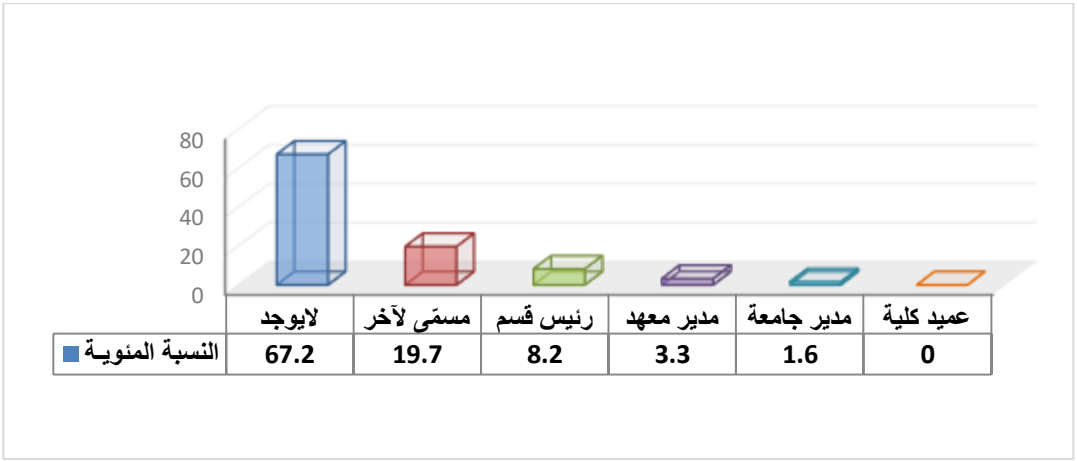

الشكل رقم (11): رسم بياني يوضح توصيف العينة حسب المنصب النوعي

من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج الحزمة الإحصائية(SPSS V26)

4. توزيع عينة البحث حسب المؤسسة الجامعيـة:

المؤسسة الجامعيـة					
التعيين	التكرار	النسبة المئوية%	التعيين	التكرار	النسبة المئوية%
جامعة سعيدة	30	%49.2	جامعة أدرار	1	%1.6
المركز الجامعي بالنعامة	10	%18	جامعة البويرة	1	%1.6
جامعة سيدي بلعباس	2	%3.3	جامعة وهران3	1	%1.6
جامعة غرداية	2	%3.3	جامعة بسكرة	1	%1.6
جامعة البليدة	2	%3.3	جامعة تبسة	1	%1.6
جامعة الجزائر3	2	%3.3	جامعة تيارت	1	%1.6
مركز البحث في العلوم الإسلامية	2	%3.3	جامعة سطيف2	1	%1.6
جامعة الجلفة	1	%1.6	المركز الجامعي البيض	1	%1.6
جامعة معسكر	1	%1.6	المركز الجامعي آفلو	01	1.6
المجموع	61	%100			

الجدول رقم(12): توزيع عينة البحث حسب المؤسسة الجامعية

من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج الحزمة الإحصائية(SPSS V26)

بالنسبة لمتغيّر المؤسسة الجامعية، فإن الجدول رقم (11) يبيّن أن غالبية المشاركين بآرائهم في الاستبيان من المؤسسة الجامعية مولاي الطاهر بسعيدة، بإجمالي يقدر ب30 أستاذ ما يمثّل نسبة 49.2% ثم يليها المركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة بـ:10 أستاذة بنسبة 18%، ثم مجموعة مؤسسات جامعية (جامعة سيدي بلعباس، جامعة غرداية، جامعة البليدة، جامعة الجزائر3، مركز البحث في العلوم الإسلامية) كانت نسبة كل منها تقّدر بـ: 3.3%، وأخيرا فقد كانت النسبة أقل من حيث المشاركات في كل من (جامعة الجلفة، جامعة معسكر، جامعة أدرار، جامعة البويرة، جامعة البليدة02، جامعة بسكرة، جامعة تبسة جامعة، تيارت ،جامعة سطيف 02، المركز الجامعي البيض) وقد قدّرت نسبة كل مؤسسة بـ:1.6 %

والشكل التالي يوضح ذلك جليا هذا التوزيع:

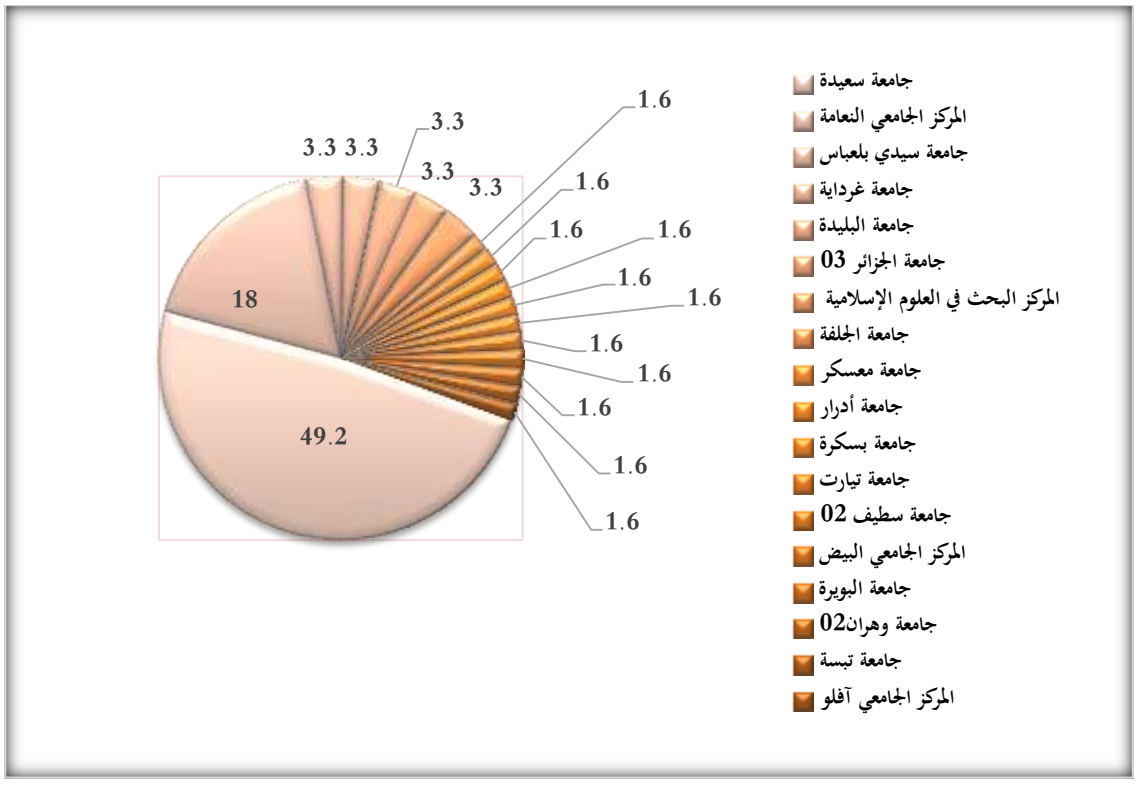

الشكل رقم (12): رسم بياني يوضّح توصيف العينة حسب المؤسسة الجامعية
من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج الحزمة الإحصائية(SPSS V26)

❖ ثالثـــا :أداة الدّراســة

الاستبيان: يعتبر الاستبيان من أهم الأدوات الاستقصائية في جمع البيانات، والتي أخذت في الانتشار في مجال البحوث، ولا تزال تأخذ موقعاً بارزاً في الوقت الحالي بين وسائل جمع البيانات، **وقد تم إعداد الاستبيان للدراسة الحالية على النّحو التالي:**

- إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانـات والمعلومات.
- عرض الاستبيان على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمته لجمع البيانات.
- تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب الملاحظات الأولية للأستاذ المشرف
- عرض الاستبيان على ستة محكّمين وهم أساتذة جامعيون لإبداء ملاحظاتهم حول محتوى الاستبيان.
- إعداد الاستبيان في شكله النهائي بعد التعديل وحذف مايلزم بناءً على توجيهات الأساتذة المحكمين، ووفقا لما تقتضيه ضرورة الدّراسة.
- توزيع الاستبيان على جميع أفراد العيّنة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

وقد تمّ تصميم استبيان يغطّي متغيرات وتساؤلات البحث، مصاغ في أربعة أجزاء، تتضمّن في مجملها تسعة (09)محاور بحثية، يندرج تحت كل محور مجموعة من الفقرات والبالغ عددها الإجمالي 54 فقرة، وانطلاقا من ذلك أخذ الاستبيان شكله النهائي **كما يلي:**

- **الجزء الأوّل: يتكوّن من البيانات الشّخصية والوظيفية لمجتمع الدّراسة.**
- **الجزء الثّاني: واقع الوقف وتمويل قطاع التّعليم العالي في الجزائر.**
- **الجزء الثّالث: جدوى التّمويل بالوقف لقطاع التّعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.**
- **الجزء الرّابع: تفعيل نظام الوقف لقطاع التّعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.**

وقد تمّ وضع لكلّ فقرة وزنا مدرجاً وفق **مقياس ليكرت الخماسي**، بالاعتماد على العبارات التّالية **(غير موافق بشدّة، غير موافق، غير موافق إلى حد ما، موافق، موافق بشدّة)**، وتمثّل رقميّا على الترتيب بـــ: **(5.4.3.2.1)**

التّصنيف	غير موافق بشدّة	غير موافق	غير موافق إلى حد ما	موافق بشدّة	موافق
الدّرجـة	01	02	03	04	05
المتوسط المترجح	من 1 إلى 1,79	من 1,8 إلى 2,59	من 2,6 إلى 3,39	من 3,4 إلى 4,19	من 4,2 إلى 5

الجدول رقم (13): مقياس ليكـــرت الخماسي

(من إعداد الطالبة)

- **صدق الاستبيـان**

المقصود بصدق الاستبيان هو معرفة إن كانت فقرات الاستبيان يمكن أن تقيس ما وضعت لأجله أم لا؟ وقد تم التأكّد من صدق الاستبيان من خـلال **صدق المحتوى** حيث تمّ عرض الاستبيان على مجموعة من المحكّميـن تألّفت من ستــة (06) محكميـن متخصصين في الجـوانب التّـالية: الجانب الاقتصادي، الشرعي، تسيير، إحصاء، المنهجيــة.

- **الاتساق الظاهري**

بعد عرض الاستبيان في صورته الأولية على المحكمّيــن أبدوا ملاحظاتهم حول الأداة سواء كان بالتّعديل أو الحذف أو الإضافة، وقد تم إجراء التعديلات المطلوبة بناء على ملاحظتهم، وبعد أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار ظهر الاستبيان في صورتــه النّهائية.

قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان:

الرقم	التعيين	المؤسسة الجامعية	الرتبة	التخصص
01	صفيح صادق	جامعة معسكر	أستاذ تعليم عالي	مالية
02	بلخير عمراني	مركز البحث في الحضارة والعلوم الإسلامية-الأغواط-	أستاذ بحث قسم أ	علوم اسلامية
03	بن عاتق حنان	جامعة معسكر	أستاذ تعليم عالي	نقود-مالية-بنوك
05	حجماوي توفيق	جامعة سعيدة	أستاذ تعليم عالي	مالية وبنوك
06	عمر مهدي	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر أ	علوم التسيير
07	بختاوي فاطمة الزهراء	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر أ	الطرق الكمية للتسيير

الجدول رقم (14): القائمة الاسمية للأستاذة المحكّمين (من إعداد الطالبـة)

- **الاتساق الدّاخلي**

تم التحقّق من صدق أداة الدراسة من خلال قياس الاتساق الداخلي والذي يعني درجة ارتباط كل فقرة بالمحور المندرجة تحت إطاره و ارتباط كل محور بالمجموع الكلي للجزء الذي ينتمي إليه، وارتباط كل جزء مع المجموع الكلي لأداة الدراسة.

وللوقوف على درجة العلاقة بين محاور الدراسة تمّ استخدام معامل الارتباط بيرسون لقياس الاتساق الداخلي**(Internal Consistency) .**

1. الاتساق الداخلي لعبارات المحور الأوّل

	إنّ واقـع قطـاع الوقف في الجزائـر في ظل محوريـة المـدى والبعـد هـو:	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	نشاط ذو بعد ديني عماده الإنفاق في سبيل الله	0.910	0.00
02	نشاط ذو بعد اجتماعي يعتمد كمصدر مالي مخصّص للأغراض الإنسانية	0.960	0.00
03	نشاط ذو بعد اقتصادي يتكون من الهبات من الجهات المانحـة مع شرط استثمارها لتوليد وتدفق الإيرادات لدعم الخدمات الاجتماعية	0.964	0.00
04	نشاط ذو بعد سياسي بما يوفره للدّولة من موارد تحافظ على النّظام العام وتؤدّي إلى أمنـه واستقراره	0.959	0.00
05	نشاط ذو بعد علمي وثقافي يتحقّق بإيجاد رؤوس أموال منتظمـة واستثمارها وتخصيص منافعها لرعاية الشؤون العلمية والتعليمية والبحثية	0.945	0.00
06	نشاط ذو أبعاد متعددة قائم على استثمار الأموال أو ممتلكات تُعطى أو تُقرض لها وتستخــدم أرباحها لدعم مجالات مختلفة	0.964	0.00

**معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.01)

الجدول رقم (15): تحليل عبارات المحور الأوّل (واقع قطاع الوقف في الجزائر)
من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

يتّضح من الجدول رقم (15) أنّ قيم معاملات الارتباط ودلالتها الإحصائية تشير إلى أنّ جميع عبارات المحور الأول الخاصة بقطاع الوقف في الجزائر في ظل محورية البعد والمدى ترتبط بشكل معنوي مع المجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة إحصائية (0.00)، حيث أنّ مستوى الدلالة أقل من (0.01)، وعليه نستنتج من ذلك أن هذه العبارات تتمتع بدرجة مرتفعة من الصدق، مما يعني تحقق هدف القياس في هذا المحور، حيث تراوحت معاملات ارتباط مع الدرجة الكلية للمحور ما بين (0.910 و0.964).

2. الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثّاني

	تتمثل مصادر تمويل قطاع التّـعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر في:	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	التّمويل الحكومي	0.733	0.00
02	تمويل القطاع الخاص ودعم المؤسسات الاقتصادية	0.981	0.00
03	التّمويل الخارجي(هبات ومنح)	0.978	0.00
04	التّمويل بالأوقاف ومشاركة قطاع المجتمع المدني	0.946	0.00
05	الرّسوم الدراسية	0.983	0.00
06	التّمويل الذّاتي (تقديم خدمات استشارية، استغلال الهياكل والمباني والمرافق الجامعة، استغلال الأبحاث والمنتجات العلميـة)	0.983	0.00

**معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.01)

الجدول رقم (16): تحليل عبارات المحور الثاني (مصادر تمويل قطاع التّـعليم العالي والبحث العلمي) من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

يُبيّن الجدول رقم (16) أنّ جميع قيم معاملات الارتباط لعبارات المحور الثّاني الخاصة بمصادر تمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ترتبط بشكل معنوي مع المجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة إحصائية (0.00)، حيث أنّ مستوى الدلالة أقل من (0.01)، ومنه نستنتج أنّ عبارات المحور عالــية الصدق لما وضعت لقياسه، حيث تراوحت معاملات الارتباط لعبارات للمحور ما بين (0.733 و0.983).

3. الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثّالث

ينحصر واقع الأوقـاف التمويليـة لقطاع التعليم العـالي والبحث العلمي في:		معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	النّقود (أموال، سندات، أسهم..)	0.983	0.000
02	العقار (أراضي، بنايات...)	0.983	0.000
03	المنافع(حقوق التأليف، أبحاث، براءات اختراع..)	0.964	0.000
04	المنقول (كتب، أجهزة، مواد تعليم...)	0.950	0.000
05	الأوقاف المشتركة (تجميع كل أنواع الوقف)	0.976	0.000
06	لاشيء مما ذكر	0.959	0.000

**معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.01)

الجدول رقم (17): تحليل فقرات المحور الثالث (واقع الأوقـاف التمويليـة)
من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

من الجدول رقم (17) يتضح أنّ قيم معاملات الارتباط ودلالتها الإحصائية تشير إلى أن جميع عبارات المحور الثالث الخاصة بواقع الأوقاف التمويلية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ترتبط بشكل معنوي مع المجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة إحصائية (0.00)، حيث أنّ مستوى الدلالة أقل من (0.01)، وبالتالي هذه العبارات تتمتع بصدق مرتفع جدّا بما يحقق هدف القياس في هذا المحور، إذ تراوحت معاملات ارتباطها ما بين (0.950 و0.983).

4. الاتّساق الداخلي لعبارات المحور الرابع

من اعتبارات الاهتمام بالوقف كأداة ماليـة اقتصاديـة وعلاقتـه بالتّعليم العالي والبحث العلمي:		معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	الإقبال المتزايد على التّعليم العالي مع تضخّم في الأعباء الماليـة	0.969	0.00
02	تنميـة موارد الجامعات وتحقيق الاستدامة الماليـة	0.974	0.00
03	محاولة توزيع أعباء التعليم المالية بين القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني	0.961	0.00
04	تغيير النّظرة إلى التّعليم من مجرد كونه خدمـة استهلاكيـة إلى اعتباره استثمارا له آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة في التنمية الاقتصاديـة	0.973	0.00
05	تفعيل النظام التكافلي في تمويل مؤسسات التعليم العالي	0.977	0.00
06	تعزيز الاعتماد على الفكر الاقتصادي الإسلامي ومنهجه في مجال التعليم العالي والبحث العلمي	0.963	0.00

**معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.01)

الجدول رقم (18): تحليل عبارات المحور الرابع (اعتبارات الاهتمام بالوقف كأداة ماليـة)
من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

يبيّن الجدول رقم (18) أنّ قيم معاملات الارتباط لعبارات المحور الرابع الخاصة باعتبارات الاهتمام بالوقف كأداة ماليـة اقتصاديـة وعلاقته بالتّعليم العالي والبحث ودلالتها الاحصائية ترتبط بشكل معنوي مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة إحصائية (0.00)، حيث أنّ مستوى الدلالة أقل من (0.01)، ومنه نستنتج أن هذه العبارات تحقق هدف القياس في هذا المحور، وعليه فإنّ عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه. حيث تراوحت معاملات الارتباط ما بين (0.963 و0.977).

5. الاتساق الداخلي لعبارات المحور الخامس

	تكمن الحاجة إلى الوقف واستثماره كآليـة لتمويل مؤسسات التّـعليم العالي والبحث العلمي في:	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	تطوير بيئة التّعليم العالي من خلال الإنشاء والبناء والتعمير	0.977	0.00
02	تحديث الجامعات وتجهيزها بالوسائل التّقنية الحديثة	0.967	0.00
03	الإنفاق على المراكز البحثيـة ودعم المختبرات والمراكز العلمية والتعليمية	0.977	0.00
04	توفير برامج المنح الدراسية والتّداريب مدفوعة التكاليف	0.976	0.00
05	دعم التظاهرات العلميـة والملتقيات والأيام الدراسية ودعم مختلف الأنشطة الطلابية	0.975	0.00
06	دعم التّأليف والنشر العلمي وطباعة الكتب الجامعيـة	0.950	0.00

**معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.01)

الجدول رقم (19): تحليل عبارات المحور الخامس(الحاجة إلى الوقف واستثماره)
من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

يُوضّح الجدول رقم (19) أنّ قيم معاملات الارتباط ودلالتها الإحصائية تشير إلى أن جميع عبارات المحور الخامس الخاصة بالحاجة إلى الوقف واستثماره كآليـة لتمويل مؤسسات التّـعليم العالي والبحث العلمي ترتبط بشكل معنوي مع المجموع الكلي للمحور الذي تنتمي عند مستوى دلالة إحصائية (0.00)، حيث أنّ مستوى الدلالة أقل من (0.01)، ومنه نستنتج أن هذه العبارات تتمتع بصدق مرتفع جدّا، مما يعني تحقق هدف القياس في هذا المحور، إذ تراوحت معاملات الارتباط ما بين (0.950 و0.977).

6. الاتساق الداخلي لعبارات المحور السادس

الآثار المترتبـة على التّمويل بالوقف في دعم قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي تتمثل في:		معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	التحكم في التكاليف والنّفقات المتزايدة، وتنويع مصادر المال للتّعليم العالي بين المؤسسات المجتمعية	0.967	0.00
02	زيادة جودة وكفاءة الأداء العلمي والإداري	0.980	0.00
03	تحقيق الميزة التنافسية وزيادة فعالية مؤسسات التعليم العالي	0.977	0.00
04	العالمية والانتشار على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي	0.943	0.00
05	تشجيع المبادرات والمشروعات الإبداعية	0.960	0.00
06	السيادة والاستقلالية في اتخاذ القرارات	0.973	0.00

**معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.01)

الجدول رقم (20): تحليل عبارات المحور السادس(الآثار المترتبـة على التّمويل بالوقف)

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

يُبيّن الجدول رقم (20) أنّ قيم معاملات الارتباط لكل عبارات المحور السادس الخاصة بالآثار المترتبة على التّمويل بالوقف في دعم قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي التي ترتبط بشكل معنوي مع المجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة إحصائية (0.00)، حيث أنّ مستوى الدلالة أقل من (0.01)، وعليه نستنتج أن هذه العبارات تحقق هدف القياس في هذا المحور، وعليه فإنّ عبارات المحور صادقة لما وضعت لقياسه، وقد تراوحت معاملات الارتباط مع الدرجة الكلية للمحور ما بين (0.943 و0.980).

5. الاتساق الداخلي عبارات المحور السابع

من أساليب الاستثمار الوقفي التي تؤدّي إلى تنويع مصادر التّمويل في الجامعات:		معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	إنشاء صناديق وقفية لإدارة واستثمار أوقاف الجامعات	0.976	0.00
02	إنشاء حاضنات الأعمال تؤسس للمشاريع الإنتاجية الاستثمارية	0.969	0.00
03	إنشاء مشاريع تجارية مثل (محلات تجارية، معارض، مكاتب استشارية، ومراكز تعليمية...)	0.942	0.00
04	بيع مخرجات الجامعات(الكتب، الاختراعات، الأبحاث)	0.985	0.00
05	إقامة برامج بحثية وزمالات أكاديمية ودورات التدريبية مدفوعة الثمن	0.983	0.00
06	إقامة مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص	0.948	0.00

**معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.01)

الجدول رقم (21): تحليل عبارات المحور السابع(أساليب الاستثمار الوقفي)
من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

يتضح من الجدول رقم (21) أنّ قيم معاملات الارتباط ودلالتها الإحصائية تشير إلى أن عبارات المحور السابع الخاصة بأساليب الاستثمار الوقفي التي تؤدّي إلى تنويع مصادر التّمويل في الجامعات ترتبط بشكل معنوي مع المجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة إحصائية (0.00)، حيث أنّ مستوى الدلالة أقل من (0.01)، ومنه نستنتج أن هذه العبارات تتمتع بدرجة صدق مرتفعة جدّا، مما يعني تحقق هدف القياس في هذا المحور، وقد تراوحت معاملات الارتباط مع الدرجة الكلية للمحور ما بين (0.933 و0.984).

6. الاتساق الداخلي لعبارات المحور الثامن

تتمثل العوائق التي تقف حاجزا في مأسسة أوقاف التّعليم العالي والبحث العلمي في:		معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	عدم وضوح علاقة قطاع الوقف بمختلف الأنظمة الاجتماعية الأخرى	0.933	0.00
02	إشكالية التنظيم الإداري	0.967	0.00
03	غياب النّص القانوني الذي يكفل الإطار التنظيمي لتسير أوقاف الجامعات	0.972	0.00
04	غياب النّظام المحاسبي والافصاح المالي والرقابة المالية	0.984	0.00
05	ضعف الأداء وفاعلية العنصر البشري المتمثل في القيادة والإدارة الرشيدة	0.979	0.00
06	غياب الفكر الاستراتيجي الوقفي والتسويقي والتوعية الإعلامية	0.974	0.00

**معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.01)

الجدول رقم (22): تحليل عبارات المحور الثامن(عوائق مأسسة أوقاف التّعليم العالي والبحث العلمي)

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

يُبيّن الجدول رقم (22) أنّ جميع قيم معاملات الارتباط لعبارات المحور الثّامن الخاصة بعوائق مأسسة أوقاف التّعليم العالي والبحث العلمي ودلالتها الإحصائية ترتبط بشكل معنوي مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه عند مستوى دلالة إحصائية (0.00)، حيث أنّ مستوى الدلالة أقل من (0.01)، وبالتّالي نستنتج أن هذه العبارات تحقق هدف القياس في هذا المحور مما يشير أن عبارات المحور تتمتع بصدق عالي، حيث تراوحت معاملات ارتباطها ما بين (0.933 و0.984).

7. الاتساق الداخلي لعبارات المحور التاسع

	تتحدد شروط حوكمة الوقف في إتاحة الموارد للإسهام في جودة التّعليم العالي والبحث العلمي في:	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	الخطط والإدارة الاستراتيجية	0.972	0.00
02	اللوائح والأنظمة والمواثيق الأخلاقية	0.987	0.00
03	الكفاءة والفاعلية المهنية في الأداء الإداري والمالي	0.987	0.00
04	النزاهة المالية والشفافية(نشر التقارير المالية السنوية)	0.975	0.00
05	الاستقلالية والسيادة في اتخاذ القرار	0.987	0.00
06	وجود مختصين في الاقتصاد والاستثمار في المؤسسات الوقفة	0.973	0.00

**معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.01)

الجدول رقم (23): تحليل عبارات المحور التاسع(شروط حوكمة الوقف)

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

يتّضح من الجدول رقم (23) أنّ قيم معاملات الارتباط ودلالتها الإحصائية تشير إلى أن جميع عبارات المحور التاسع الخاصة شروط حوكمة الوقف في إتاحة الموارد للإسهام في جودة التّعليم العالي والبحث العلمي ترتبط بشكل معنوي مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي له عند مستوى دلالة إحصائية (0.00)، حيث أنّ مستوى الدلالة أقل من (0.01)، ما يعني أن هذه العبارات تحقق هدف القياس في هذا المحور، وهي تتمتع بدرجة صدق مرتفعة جدّا، حيث تراوحت معاملات ارتباط المحاور ما بــين (0.972 و0.987).

- **الاتساق البنائي لأجزاء ومحاور الدراسة**

التعيـــين		معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الجزء الثاني: واقع الوقف وتمويل قطاع التّعليم العالي في الجزائر	**المحور الأول:** واقع قطاع الوقف في الجزائر في ظل محورية المدى والبعد	**0.971**	**0.000**	**0.976**	**0.000**
	المحور الثاني: مصادر تمويل قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر	**0.981**	**0.000**		
	المحور الثالث: واقع الأوقاف التمويلية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي	**0.993**	**0.000**		
الجزء الثالث: جدوى التّمويل بالوقف لقطاع التّعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر	**المحور الرابع:** اعتبارات الاهتمام بالوقف كآداة مالية اقتصادية وعلاقته بالتّعليم العالي والبحث العلمي	**0.992**	**0.000**	**0.990**	**0.000**
	المحور الخامس: الحاجة إلى الوقف واستثماره كآلية لتمويل مؤسسات التّعليم العالي والبحث العلمي	**0.996**	**0.000**		
	المحور السادس :الآثار المترتبة على التّمويل بالوقف في دعم قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي	**0.993**	**0.000**		
الجزء الرابع: تفعيل نظام الوقف لقطاع التّعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر	**المحور السابع:** أساليب الاستثمار الوقفي التي تؤدّي إلى تنويع مصادر التّمويل في الجامعات	**0.989**	**0.000**	**0.959**	**0.000**
	المحور الثامن: العوائق التي تقف حاجزا في مأسسة أوقاف التّعليم العالي والبحث العلمي	**0.985**	**0.000**		
	المحور التاسع: شروط حوكمة الوقف في إتاحة موارد ملموسة للإسهام في جودة التّعليم العالي والبحث العلمي	**0.995**	**0.000**		

**معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.01)

الجدول رقم (24): الاتساق البنائي لأجزاء ومحاور الدراسة

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

من الجدول رقم (24) يتضح أنّ قيم معاملات الارتباط ودلالتها الإحصائية تشير إلى أن:

1. جميع أجزاء الدراسة الثلاثة ترتبط بشكل معنوي قوي مع الدرجة الكلية لأداة الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية (0.00)، حيث أنّ مستوى الدلالة أقل من (0.01)، ومنه نستنتج أنّ جميع الأجزاء تحقق أهداف المقياس، حيث تراوحت معاملات صدق الأجزاء بين(0.990 و0.976)، ممّا يشير إلى أنّ أداة الدراسة تتمتع بدرجة صدق مرتفعة جدّا .
2. جميع محاور الدراسة التسعة ترتبط بشكل معنوي مع الدرجة الكلية لأداة الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية (0.00)، حيث أنّ مستوى الدلالة أقل من (0.01)، وعليه يتضح أنّ جميع المحاور تحقق أهداف المقياس، حيث تراوحت معاملات صدق المحاور بين(0.971 و0.989)، ممّا يشير أنّ أداة الدراسة تتمتع بدرجة صادقة لما وضعت لقياسه.

3. ثبــات الاستبيان

المقصود بثبات الاستبيان هو أنّها تعطي نفس النتائج لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الشروط والظروف، أي أن النتائج لا تتغير بشكل كبير لو تم إعادة توزيعها على نفس العينة عدة مرّات خلال نفس المجال الزمني مما يعني لنا الاستقرار في النتائج.

وقد تم التحقق من ثبات الاستبيان من خــلال: **معامل ألفا كرونباخ Cronbach s Alpha Coefficient**، وهو معامل أو مؤشر لقياس ثبات الاختبار في البحث، ، والنتائج مبينة في الجدول التّالي:

صدق وثبات الاستبانــة				
التعيين		عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	
الجزء الثاني: واقـع الـوقف وتمويل قطاع التّعليم العالي في الجزائر	**المحور الأول:** واقع قطاع الوقف في الجزائر في ظل محورية المدى والبعد	**06**	**0.976**	**0.979**
	المحور الثاني: مصادر تمويل قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر	**06**	**0.972**	
	المحور الثالث: واقع الأوقاف التمويلة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي	**06**	**0.986**	
الجزء الثالث: جدوى التّمويل بالوقف لقطاع التّعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر	**المحور الرابع:** اعتبارات الاهتمام بالوقف كآداة مالية اقتصادية وعلاقته بالتّعليم العالي والبحث العلمي	**06**	**0.987**	**0.992**
	المحور الخامس: الحاجة إلى الوقف واستثماره كآلية لتمويل مؤسسات التّعليم العالي والبحث العلمي	**06**	**0.987**	
	المحور السادس :الآثار المترتبة على التّمويل بالوقف في دعم قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي	**06**	**0.985**	
الجزء الرابع: تفعيل نظام الوقف لقطاع التّعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر	**المحور السابع:** أساليب الاستثمار الوقفي التي تؤدّي إلى تنويع مصادر التّمويل في الجامعات	**06**	**0.986**	**0.989**
	المحور الثامن: العوائق التي تقف حاجزا في مأسسة أوقاف التّعليم العالي والبحث العلمي	**06**	**0.986**	
	المحور التاسع: شروط حوكمة الوقف في إتاحة موارد ملموسة للإسهام في رفع جودة التّعليم العالي والبحث العلمي	**06**	**0.991**	
الثبات الكلي لأداة الدراسة		**54**	**0.979**	

الجدول رقم (25): نتائج صدق وثبات الاستبيان

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

من الجدول رقم (25) يتضح أنّ أداة الدراسة ومحاورها تحقق ثباتا مرتفعا، مما يشير أنّ أداة الدراسة ذات اعتمادية عالية وعليه يمكن الوثوق بالنتائج التي تتوصل إليها الدراسة، كما نلاحظ من المؤشرات المثبتة في الجدول أنّ الثبات الكلّي لأداة الدراسة بلغت قيمته (0.979)، وهذا يدل أنّ ثبات أداة الدراسة يفوق الحد المسموح للثبات والذي يبلغ (0.80).

❖ رابعا: الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة ، تم إدخال بيانات الدراسة، بعد ترميزها إلى الحاسب الآلي، حيث تمت معالجتها، باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V26)، تم استخراج الجداول الإحصائية ومن ثمّ تحليل البيانات تحليلاً علمياً بالاعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية التالية:

1. التكرارات، النسب المئوية لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة.
2. معامل الارتباط بيرسون **Pearson Correlation** للتأكد من الصدق الداخلي لأداة الدراسة.
3. معامل ألفا كرونباخ **Alpha Cornbaph** لحساب ثبات أداة الدراسة ومحاورها.
4. اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف– سمرنوف **Sample K-S).**
5. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك لقياس استجابات أفراد العينة.
6. اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة.

❖ خامسا: عرض وتحليل بيانات الدراسة

- **التوزيع الطبيعي**

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف Sample K-S)

يعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبعيا، ويوضح الجدول رقم نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل محاور الاستبانة (0.200) وهي أكبر من 0.05 (sig. > 0.05)، وهذا يدل على أنّ البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

التعيـــين			مستوى الدلالة
كل محاور الاستبانة	الأجزاء	03	0.200
	المحاور	09	
	الفقرات	54	

الجدول رقم(26): اختبار التوزيع الطبيعي (I-Sample Kolmogorov-Smirnov-)
من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

- **الإجابة على تساؤلات الدراسة**

1. ما مدى الحاجة إلى مساهمة الوقف في تنمية الموارد المالية لقطاع التّعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر؟
2. ما جدوى الاعتماد على نظام الوقف وصيغه كبدائل متاحة في تعزيز جودة قطاع التّعليم العالي ومؤسساته في الجزائر؟
3. ما السبل الممكنة التي تؤدّي إلى تفعيل دور الوقف في خدمة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر؟

- **معالجة بيانات الدراسة**

تتضمن الجداول الآتية(من 27 إلى 35) نتائج تحليل آراء واستجابات أفراد عيّنة الدراسة البالغ عددهم (61)، ممثلة بتكرار الإجابات على مقياس الاستجابة والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب أهمية النسبية لعبارات كل محور.

وفيما يلي أهم المؤشّرات التحليلية للمعطيات:

- **المحور الأوّل: واقع قطاع الوقف في الجزائر في ظل محورية البعد والمدى**

	إنّ واقـع قطــاع الوقف في الجزائر في ظل محوريـة المـدى والبعد هو:	ت	الخيارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ن%	غير موافق بشدّة	غير موافق	غير موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة			
1	نشاط ذو بعد ديني عماده الإنفاق في سبيل الله	ت	2	4	3	30	22	4.082	0.988	01
		ن%	3.3	6.6	4.9	49.2	36.1			
2	نشاط ذو بعد اجتماعي يعتمد كمصدر مالي مخصّص للأغراض الإنسانية	ت	2	6	11	34	8	3.655	0.946	03
		ن%	3.3	9.8	18	55.7	13.1			
3	نشاط ذو بعد اقتصادي يتكون من الهبات من الجهات المانحة مع شرط استثمارها لتوليد وتدفق الإيرادات	ت	6	2	12	32	9	3.590	1.101	04
		ن%	9.8	3.3	19.7	52.5	14.8			
4	نشاط ذو بعد سياسي بما يوفره للدّولة من موارد تحافظ على النّظام العام وتؤدّي إلى أمنه واستقراره	ت	9	12	19	20	1	2.868	1.087	02
		ن%	14.8	19.7	31.1	32.8	1.6			
5	نشاط ذو بعد علمي وثقافي يتحقّق بإياد رؤوس أموال منتظمة واستثمارها وتخصيص منافعها لرعاية الشؤون العلمية والتعليمية والبحثية	ت	13	8	8	28	4	3.032	1.316	06
		ن%	21.3	13.1	13.1	45.9	6.6			
6	نشاط ذو أبعاد متعددة قائم على استثمار الأموال أو ممتلكات تُعطى أو تُقرض لها وتستخدم أرباحها لدعم مجالات مختلفة	ت	5	10	9	32	5	3.360	1.111	05
		ن%	8.2	16.4	14.8	52.5	8.2			
	المتوسط الحسابي							**3.431**	**1.037**	

الجدول رقم (27): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول (واقع قطع الوقف في الجزائر في ظل محورية المدى والبعد)

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

من النتائج الواردة بالجدول رقم (27) أعلاه يتّضح أن غالبيـّة أفراد العينة ترى أنّ واقع نشاط الوقف ذو بعد ديني عماده الإنفاق في سبيل الله، ويدعم ذلك قيمة المتوسط الحسابي الذي تقدر قيمته (4.082) وهي أكبر من متوسطات كل عبارات المحور بانحراف معياري قدره (0.988)، وتعني الاتجاه نحو موافقة والتأكيد أن واقع قطاع الوقف في الجزائر ذو بعد ديني.

كما نستخلص من المؤشّرات الواردة بالجدول أعلاه أنّ استجابات العيّنة تشير إلى أنّ الوقف يتوزّع بين أنشطة مختلفة (دينية، اجتماعية، سياسية، اقتصادية) بشكل متفاوت ويعزّز هذه الاستجابة قيم المتوسطات الحسابية المرجّحة حيث تراوحت ما بين(4.082 و 3.590).

أما بالنّسبة لكون نشاط الوقف ذو أبعاد علمية ثقافية، فتشير استجابات أفراد العيّنة إلى عدم الموافقة نوعا ما على أّن الوقف نشاط يؤدي دورا في تحريك وتنشيط الحركة العلمية ويؤكد ذلك قيمة المتوسّط الحسابي التي تقدّر قيمته (3.032).

- **المحور الثّاني: مصادر تمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي**

تتمثل مصادر تمويل قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر في:		ت	الخيارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ن%	غير موافق بشدّة	غير موافق	غير موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة			
1	التّمويل الحكومي	ت	1	0	3	19	38	4.524	0.744	01
		ن%	1.6	0	4.9	31.1	62.3			
2	تمويل القطاع الخاص ودعم المؤسسات الاقتصادية	ت	16	19	14	8	4	2.246	1.203	05
		ن%	26.2	31.1	23	13.1	6.6			
3	التّمويل الخارجي(هبات ومنح)	ت	16	15	17	12	1	2.459	1.133	03
		ن%	26.2	24.6	27.9	19.7	1.6			
4	التّمويل بالأوقاف ومشاركة قطاع المجتمع المدني	ت	19	24	11	5	2	2.131	1.056	06
		ن%	31.1	39.3	18	8.2	3.3			
5	الرّسوم الدراسية	ت	16	16	23	19.7	4.9	2.508	1.219	02
		ن%	26.2	26.2	23	19.7	4.9			
6	التّمويل الذّاتي	ت	18	16	15	8	4	2.409	1.229	04
		ن%	29.5	26.2	24.6	13.1	6.6			
المتوسط الحسابي								**2.743**	**1.040**	

الجدول رقم (28): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني (مصادر تــمويل قطاع التّــعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر)

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

يتبين من النتائج المثبتة بالجدول رقم (28) أنّ غالبية أفراد العيّنة يؤكدون أن التمويل الحكومي هو أكبر مصدر لتمويل التّعليم العالي والبحث العلمي ذا اعتمادية كبيرة في تغطية نفقاته وتسيير التزاماته، ويدعم ذلك قيمة المتوسط الحسابي الذي تقدر قيمته (4.524) بانحراف معياري قدره(0.744)، مما يؤكد أنّ هناك موافقيــة عاليـة للعبارة.

كما نستخلص من الجدول أعلاه أنّ استجابات أفراد العينة تميل إلى عدم الموافقة لباقي العبارات والتي تدور حول فكرة أنّ تمويل قطاع التعليم العالي يعتمد على مصادر غير حكومية في تغطية نفقاته (تمويل القطاع الخاص، التمويل بالوقف، التمويل الذاتي، الرّسوم الدراسية ، التمويل الخارجي) ويدعم ذلك استجابة أفراد العينة حول واقع قطاع الوقف قيم المتوسطات الحسابية التي تراوحت بين(2.131و2.508).

- **المحور الثالث: واقع الأوقاف التمويلية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي**

	ينحصر واقع الأوقاف التّمويلية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في:	ت	الخيارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ن%	غير موافق بشدّة	غير موافق	غير موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة			
1	النّقود (أموال، سندات، أسهم..)	ت	10	17	11	17	6	2.868	1.271	03
		ن%	16.4	27.9	18	27.9	9.8			
2	العقار(أراضي، بنايات...)	ت	12	15	11	18	5	2.819	1.284	04
		ن%	19.7	24.6	18	29.5	8.2			
3	المنافع(حقوق التأليف، أبحاث، براءات اختراع...)	ت	6	15	14	22	4	3.049	3.131	02
		ن%	9.8	24.6	23	36.1	6.6			
4	المنقول (كتب، أجهزة، مواد تعليم...)	ت	6	11	12	28	4	3.213	1.127	01
		ن%	9.8	18	19.7	45.9	6.6			
5	الأوقاف المشتركة (تجميع كل أنواع الوقف)	ت	10	18	15	13	5	2.754	1.206	05
		ن%	16.4	29.5	26.4	21.3	8.2			
6	لاشيء مما ذكر	ت	19	10	17	7	8	2.590	1.382	06
		ن%	31.1	16.4	27.9	11.5	13.1			
	المتوسط الحسابي العام							**2.882**	**1.196**	

الجدول رقم (29): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث (واقع الأوقـاف التمويليــة لقطاع التعليم العـالي والبحث العلمي)

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

يتبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (29) أنّ الإجابات حول عبارات المحور المتعلّق واقع الأوقاف التمويلية قد أخذت وسطا حسابيا عاما قدر بـ: (2.882) أي اتجاه كلي نحو عدم الموافقة نوعا ما، ويدعم اتجاهات العيّنة حول واقع الأوقاف التمويلية قيم المتوسطات الحسابيـة التي تتراوح قيمتها بين (2.590 و3.214).

- **المحور الرابع: من اعتبارات الاهتمام بالوقف كأداة ماليـة اقتصادية وعلاقته بالتّعليم العالي والبحث العلمي:**

	من اعتبارات الاهتمام بـالوقف كأداة مالية اقتصاديـة وعلاقتـه بالتّـعليم العالي والبحث العلمي:	ت	الخيارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ن%	غير موافق بشدّة	غير موافق	غير موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة			
1	الإقبال المتزايد على التّعليم العالي مع تضخّم في الأعباء المالية	ت	5	3	20	22	11	3.508	1.104	05
		ن%	8.2	4.9	32.8	36.1	18			
2	تنمية موارد الجامعات وتحقيق الاستدامة المالية	ت	4	5	10	31	11	3.655	1.078	03
		ن%	6.6	8.2	16.4	50.8	18			
3	محاولة توزيع أعباء التعليم المالية بين القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني	ت	4	8	16	25	8	3.409	1.085	06
		ن%	6.6	13.1	26.2	41	13			
4	تغيير النّظرة إلى التّعليم من مجرد خدمة استهلاكية إلى اعتباره استثمارا له آثار في التنمية الاقتصادية	ت	5	3	8	32	13	3.737	1.109	02
		ن%	8.2	4.9	13.1	52.5	21.3			
5	تفعيل النظام التكافلي في تمويل مؤسسات التعليم العالي	ت	7	4	13	24	13	3.524	1.232	04
		ن%	11.5	6.6	21.3	39.3	21.3			
6	تعزيز الاعتماد على الفكر الاقتصادي الإسلامي ومنهجه في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.	ت	5	5	6	23	22	3.852	1.236	01
		ن%	8.2	8.2	9.8	37.7	36.1			
	المتوسط الحسابي العام							3.614	1.106	

الجدول رقم (30): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الرابع (اعتبارات الاهتمام بالوقف كأداة ماليـة اقتصادية وعلاقته بالتّعليم العالي والبحث العلمي)

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

من النتائج الموضّحة بالجدول رقم(30) أعلاه يتبيّن أنّ استجابات العيّنة حول اعتبارات الاهتمام بالوقف كأداة مالية اقتصادية وعلاقته بالتعليم العالي والبحث العلمي تميل نحو الموافقة، مما يعني أنّ هناك عدة اعتبارات للاهتمام بالوقف، ويؤكّد ذلك قيمة المتوسط الحسابي العام حيث بلغت قيمته (3.614) بانحراف معياري قدره(1.106).

كما نلاحظ أنّ أقصى قيمة للوسط الحسابي كانت مرتبطة بالعبارة رقم: (06) بقيمة (3.852)، ونستخلص من المؤشّرات الدالة بالجدول أعلاه أنّ الاهتمام بالوقف كأداة مالية اقتصادية وعلاقته بالتّعليم العالي والبحث العلمي، تبرز من خلال عدة اعتبارات تتمثّل فيما يلي:

1. تعزيز الاعتماد على الفكر الاقتصادي الإسلامي ومنهجه في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.
2. تغيير النّظرة إلى التّعليم من مجرد خدمة استهلاكية إلى اعتباره استثمارا له آثار في التنمية الاقتصادية.
3. تنمية موارد الجامعات وتحقيق الاستدامة المالية.
4. تفعيل النّظام التّكافلي في تمويل مؤسسات التّعليم العالي.

ويدعم درجة استجابة أفراد العيّنة حول العبارات السابقة التي تمثل اعتبارات الاهتمام قيم المتوسطات الحسابية التي تراوحت ما بين(3.852 و3.524)، مما يدل على أنّ الاتجاه العام للإجابات كان نحو الموافقة.

- **المحور الخامس: الحاجة إلى الوقف واستثماره كآليــة لتمويل مؤسسات التّـعليم العالي والبحث العلمي**

تكمن الحاجة إلى الوقف واستثماره كآلية لتمويل مؤسسات التّعليم العالي والبحث العلمي في:		ت	الخيارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ن%	غير موافق بشدّة	غير موافق	غير موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة			
1	تطوير بيئة التّعليم العالي من خلال الإنشاء والبناء والتعمير	ت	3	2	15	30	11	3.721	0.968	03
		ن%	4.9	3.3	24.6	49.2	18			
2	تحديث الجامعات وتجهيزها بالوسائل التّقنية الحديثة	ت	3	6	17	23	12	3.573	1.071	06
		ن%	4.9	9.8	27.9	37.7	19.7			
3	الإنفاق على المراكز البحثية ودعم المختبرات والمراكز العلمية والتعليمية	ت	3	3	14	24	17	3.803	1.061	02
		ن%	4.9	4.9	23	39.3	27.9			
4	توفير برامج المنح الدراسية والتّداريب مدفوعة التكاليف	ت	4	4	16	24	13	3.623	1.097	05
		ن%	6.6	6.6	21.3	50.8	18			
5	دعم التظاهرات العلمية والملتقيات والأيام الدراسية ودعم مختلف الأنشطة الطلابية	ت	4	2	13	31	11	3.704	1.022	04
		ن%	6.6	3.3	21.3	50.8	18			
6	دعم التّأليف والنشر العلمي وطباعة الكتب الجامعية	ت	3	1	10	29	19	3.967	0.999	01
		ن%	4.9	1.6	16.4	45.9	31.1			
المتوسط الحسابي العام								**3.732**	**1.006**	

الجدول رقم(31) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الخامس (الحاجة إلى الوقف واستثماره كآليـة لتمويل مؤسسات التّـعليم العالي والبحث العلمي)

من إعداد الطالبـة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

يتبيّن من خلال النتائج المدوّنة بالجدول رقم(31) أنّ غالبية أفراد العينة يرون أن هناك حاجة للاهتمام بالوقف لتمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ويدعم ذلك درجة الموافقية التّي تؤكّدها قيمة المتوسط الحسابي العام حيث بلغت قيمته(3.732) بانحراف معياري قدره (1.006) ما يعني الميل نحو الموافقة على العبارات.

كما نستخلص من المؤشرات الدالة بالجدول أعلاه أنّ الحاجة إلى الوقف واستثماره كآليـة لتمويل مؤسسات التّعليم العالي تبرز من خلال سد العديد من الاحتياجات المادية والمعنوية التي تتمثّل فيما يلي:

1. دعم التّأليف والنشر العلمي وطباعة الكتب الجامعية.
2. الإنفاق على المراكز البحثيـة ودعم المختبرات والمراكز العلمية والتعليمية.
3. تطوير بيئة التّعليم العالي من خلال الإنشاء والبنـاء والتعمير.
4. دعم التظاهرات العلمية والملتقيات والأيام الدراسية ودعم مختلف الأنشطة الطلابية.

ويدعم درجة استجابة أفراد العينة حول العبارات السابقة التي تمثل الحاجة إلى التمويل بالوقف واستثماره قيم المتوسطات الحسابية حيث تراوحت ما بين(3.967 و3.704).

المحور السادس: الآثار المترتبة على التّمويل بالوقف في دعم قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي

	الآثار المترتبة على التّمويل بالوقف في دعم قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي تتمثل في:	ت	الخيارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ن%	غير موافق بشدّة	غير موافق	غير موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة			
1	التحكم في التكاليف والنّفقات المتزايدة، وتنويع مصادر المال للتّعليم العالي بين المؤسسات المجتمعية	ت	3	1	14	35	8	3.721	0.896	03
		ن%	4.9	1.6	23	57.4	13.1			
2	زيادة جودة وكفاءة الأداء العلمي والإداري	ت	3	1	15	32	10	3.737	0.929	02
		ن%	4.9	1.6	24.6	52.5	16.4			
3	تحقيق الميزة التنافسية وزيادة فعالية مؤسسات التعليم العالي	ت	3	3	16	29	10	3.655	0.981	05
		ن%	4.9	4.9	26.2	47.5	16.4			
4	العالمية والانتشار على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي	ت	3	6	16	19	10	3.459	1.025	06
		ن%	4.9	4.9	26.2	47.5	16.4			
5	تشجيع المبادرات والمشروعات الإبداعية	ت	4	1	10	32	14	3.836	1.019	01
		ن%	6.6	1.6	16.4	52.5	23			
6	السيادة والاستقلالية في اتخاذ القرارات	ت	5	2	12	30	12	3.688	1.088	04
		ن%	8.2	3.3	19.7	49.2	19.7			
	المتوسط الحسابي العام							**3.683**	**0.956**	

الجدول رقم(32): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور السادس (الآثار المترتبة على التّمويل بالوقف في دعم قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي)

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

تدل النتائج المثبتة بالجدول رقم (32) أن غالبية أفراد العينة يؤكدون أن تفعيل نظام الوقف كآلية تمويلية يترتب عليه عدة آثار من شأنها ترقية التعليم العالي والبحث العلمي، ويدعم ذلك قيمة المتوسط الحسابي الحسابي العام حيث بلغت قيمته(3.683) بانحراف معياري قدره (0.956)، ما يعني الميل نحو الموافقة.

كما نستخلص من المؤشّرات الدّالة بالجدول أعلاه أنّ من أهم الآثار المترتّبة على التّمويل بالوقف في دعم قطاع التــّعليم العالي والبحث العلمي مــا يلي:

1. تشجيع المبادرات والمشروعات الإبداعية.
2. التحكم في التكاليف والنّفقات المتزايدة، وتنويع مصادر المال للتّعليم العالي بين المؤسسات المجتمعية.
3. زيادة جودة وكفاءة الأداء العلمي والإداري.
4. السيادة والاستقلالية في اتخاذ القرارات.
5. تحقيق الميزة التنافسية وزيادة فعالية مؤسسات التعليم العالي.
6. العالمية والانتشار على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

ويدعم درجة استجابة أفراد العيّنة حول العبارات السابقة التي تمثل الأثار المترتبة على التمويل بالوقف لدعم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي قيم المتوسطات الحسابية حيث تراوحت ما بين (3.836 و3.459).

- **المحور السابع: أساليب الاستثمار الوقفي التي تؤدّي إلى تنويع مصادر التّمويل في الجامعات**

	أساليب الاستثمار الوقفي التي تؤدّي إلى تنويع مصادر التّمويل في الجامعات	ت	الخيارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ن%	غير موافق بشدّة	غير موافق	غير موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة			
1	إنشاء صناديق وقفية لإدارة واستثمار أوقاف الجامعات	ت	3	2	9	38	9	3.786	0.914	05
		ن%	4.9	3.3	14.8	62.3	14.8			
2	إنشاء حاضنات الأعمال تؤسس للمشاريع الإنتاجية الاستثمارية	ت	3	1	6	37	14	3.950	0.920	02
		ن%	4.9	1.6	9.8	60.7	23			
3	إنشاء مشاريع تجارية مثل (محلات تجارية، معارض، مكاتب استشارية، ومراكز تعليمية وغيرها)	ت	5	4	8	38	6	3.590	1.038	06
		ن%	8.2	6.6	13.1	62.3	9.8			
4	إقامة برامج بحثية وزمالات أكاديمية ودورات التدريبية مدفوعة الثمن	ت	3	3	8	35	12	3.819	3.974	04
		ن%	4.9	4.9	13.1	57.4	19.7			
5	بيع مخرجات الجامعات(الكتب، الاختراعات، الأبحاث)	ت	3	2	8	36	12	3.852	0.945	03
		ن%	4.9	3.3	13.1	59	19.7			
6	إقامة مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص	ت	3	0	7	33	18	4.032	0.930	01
		ن%	4.9	0	11.5	54.1	29.5			
	المتوسط الحسابي العام							**3.838**	**0.922**	

الجدول رقم(33): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور السابع (أساليب الاستثمار الوقفي التي تؤدّي إلى تنويع مصادر التّمويل في الجامعات)
من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

من النتائج المثبتة بالجدول رقم(33) يتّضح أن غالبية أفراد العينة يؤكدون أن هناك عدة أساليب استثمارية للاستثمار الوقفي لتمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ويدعم ذلك درجة الموافقة مع قيمة المتوسط الحسابي العام حيث بلغت قيمته (3.838) بانحراف معياري قدره(0.922)

كما نستخلص من المؤشرات بالجدول أعلاه أنّ هناك اتجاه كلي نحو الموافقة إلى أنّ الاستثمار الوقفي يؤدّي إلى تنويع مصادر التّمويل في الجامعات من خلال أساليب وصيغ متعدّدة تتمثّل فيما يلي:

- إقامة مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص.
- إنشاء حاضنات الأعمال تؤسس للمشاريع الإنتاجية الاستثمارية.
- بيع مخرجات الجامعات(الكتب، الاختراعات، الأبحاث).
- إقامة برامج بحثية وزمالات أكاديمية ودورات التدريبية مدفوعة الثمن.
- إنشاء صناديق وقفية لإدارة واستثمار أوقاف الجامعات.
- إنشاء مشاريع تجارية مثل (محلات تجارية، معارض، مكاتب استشارية، ومراكز تعليمية وغيرها).

ويدعم درجة استجابة أفراد العيّنة حول العبارات السابقة التي تمثل أساليب الاستثمار الوقفي التي تؤدّي إلى تنويع مصادر التمويل في الجامعات قيم المتوسطات الحسابية حيث تراوحت ما بين(4.032 و3.590).

- **المحور الثّامن: العوائق التي تقف حاجزا في مأسسة أوقاف التّعليم العالي والبحث العلمي**

	تتمثل العوائق التي تقف حاجزا في مأسسة أوقاف التّعليم العالي والبحث العلمي في:	ت	الخيارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ن%	غير موافق بشدّة	غير موافق	غير موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة			
1	عدم وضوح علاقة قطاع الوقف بمختلف الأنظمة الاجتماعية الأخرى	ت	3	0	3	38	17	4.082	0.881	04
		ن%	4.9	0	4.9	62.3	27.9			
2	إشكالية التنظيم الإداري	ت	2	2	5	33	19	4.065	0.910	06
		ن%	3.3	3.3	8.2	54.1	31.1			
3	غياب النّص القانوني الذي يكفل الإطار التنظيمي لتسير أوقاف الجامعات واستثمارها	ت	3	0	10	24	24	4.082	1.004	03
		ن%	4.9	0	16.4	39.3	39.3			
4	غياب النّظام المحاسبي والافصاح المالي والرقابة المالية	ت	2	1	7	27	24	4.147	0.928	01
		ن%	3.3	1.6	11.5	44.3	39.3			
5	ضعف الأداء وفاعلية العنصر البشري المتمثل في القيادة والإدارة الرشيدة	ت	2	3	6	27	23	4.082	0.988	05
		ن%	3.3	4.9	9.8	44.3	37.7			
6	غياب الفكر الاستراتيجي الوقفي والتسويقي والتوعية الإعلامية	ت	3	3	4	25	26	4.114	1.066	02
		ن%	4.9	4.9	6.6	41	42.6			
	المتوسط الحسابي العام							**4.095**	**0.933**	

الجدول رقم(34): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثامن العوائق التي تقف حاجزا في مأسسة أوقاف التّعليم العالي والبحث العلمي
من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

من النتائج المثبتة بالجدول رقم(34) يتضّح أنّ غالبية أفراد العينة يرون أن هناك عدة عوائق تقف حاجزا لمأسسة أوقاف التعليم العالي والبحث العلمي، ويدعم ذلك درجة الموافقة مع قيمة المتوسط الحسابي العام حيث بلغت قيمته (4.095) بانحراف معياري قدره(0.933)، كما نلاحظ أن أقصى قيمة للوسط الحسابي كانت مرتبطة بالعبارة رقم: (04) بقيمة (4.147).

كما نستنتج من المؤشرات الدالة بالجدول أعلاه أن هناك عدة عوائق التي تقف حاجزا في مأسسة أوقاف التّعليم العالي والبحث العلمي تمثّل فيما يلي:

- غياب النّظام المحاسبي والافصاح المالي والرقابة المالية.
- غياب الفكر الاستراتيجي الوقفي والتسويقي والتوعية الإعلامية.
- ضعف الأداء وفاعلية العنصر البشري المتمثل في القيادة والإدارة الرشيدة.
- عدم وضوح علاقة قطاع الوقف بمختلف الأنظمة الاجتماعية الأخرى.

ويدعم درجة استجابة أفراد العيّنة حول العبارات السابقة الخاصة بعوائق مأسسة أوقاف التّعليم العالي والبحث العلمي قيم المتوسطات الحسابية حيث تراوحت ما بين(4.082 و 4.147) وهي استجابة تدل على الموافقة لجميع عبارات المحور.

- **المحور التاسع: شروط حوكمة الوقف في إتـاحة موارد ملموسة للإسهام في رفع جودة التعليم العالي والبحث العلمي**

	تتحدد شـروط حوكمة الوقف في إتـاحة موارد ملموسة للإسهام في رفع جودة التّـعليم العالي والبحث العلمي في:	ت	الخيارات					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		ن%	غير موافق بشـدّة	غيـر موافق	غير موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة			
1	الخطط والإدارة الاستراتيجية	ت	4	1	8	36	12	3.836	0.986	06
		ن%	6.6	1.6	13.1	59	19.7			
2	اللوائح والأنظمة والمواثيق الأخلاقية	ت	4	1	6	34	16	3.934	1.014	03
		ن%	6.6	1.6	9.8	55.7	26.2			
3	الكفاءة والفاعلية المهنية في الأداء الإداري والمالي	ت	3	2	6	35	16	3.934	0.963	04
		ن%	4.9	3.3	9.8	57.4	24.6			
4	النزاهة المالية والشفافية(نشر التقارير المالية السنوية)	ت	3	2	6	28	22	4.049	1.023	01
		ن%	4.9	3.3	9.8	45.9	36.1			
5	الاستقلالية والسيادة في اتخاذ القرار الكفاءة والفاعلية المهنية في الأداء الإداري والمالي	ت	3	2	7	34	15	3.918	0.971	05
		ن%	4.9	3.3	11.5	55.7	24.6			
6	وجود مختصين في الاقتصاد والاستثمار في المؤسسات الوقفية	ت	4	2	7	27	21	3.967	1.094	02
		ن%	6.6	3.3	11.5	44.3	34.4			
	المتوسط الحسابي العام							**3.939**	**0.988**	

الجدول رقم(35): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور التاسع (شـروط حوكمة الوقف في إتاحة موارد ملموسة للإسهام في رفع جودة التّـعليم العالي والبحث العلمي)

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

تشير النتائج المثبتة بالجدول رقم(33) أن غالبية أفراد العينة يؤكدون أن الالتزام بشروط حوكمة الوقف تؤدي إلى تنمية الموارد المالية والمعنوية للرفع من جودة التعليم العالي والبحث العلمي، ويدعم ذلك درجة الموافقة مع قيمة المتوسط الحسابي العام حيث بلغت قيمته(3.939) بانحراف معياري قدره(0.988).

كما نستنتج من المؤشرات بالجدول أعلاه أنّ من معايير حوكمة النشاط الوقفي للإسهام في رفع جودة التّعليم العالي والبحث العلمي مايلي:

- النزاهة المالية والشفافية(نشر التقارير المالية السنوية)، ونلاحظ أن أقصى قيمة للوسط الحسابي كانت مرتبطة بهذه العبارة والتي قدرت بـ:(4.049)
- وجود مختصين في الاقتصاد والاستثمار في المؤسسات الوقفية.
- الكفاءة والفاعلية المهنية في الأداء الإداري والمالي.
- اللوائح والأنظمة والمواثيق الأخلاقية.

ويدعم درجة استجابة أفراد العيّنة حول العبارات السابقة التي تمثل اعتبارات الاهتمام قيم المتوسطات الحسابية حيث تراوحت ما بين(4.049 و3.934) ما يعني الاتجاه نحو الموافقة.

- **اختبار فروض الدراسة**

1. هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين مساهمة الوقف وتنمية الموارد المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.
2. هناك أثر ذو دلالة احصائية بين تفعيـل نظام الوقف وتعزيز جودة التعليم والبحث العلمي.
3. هناك أثر ذو دلالة احصائية بين حوكمة الوقف وتنويع المصادر التمويلية الجامعات.

1.2 اختبار الفرضية الأولى

- هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين مساهمة الوقف وتنمية الموارد المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

للوقوف على أثر مساهمة الوقف على تنمية الموارد المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط، وتمّ الاعتماد على الجداول الإحصائية التالية:

إحصاءات الانحدار Statistics Regression

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير	sig, varation de f
	R	R-deux	R-deux ajusté		
1	0,981	0,962	0,961	0,198	0,000
المتغير المستقل: التمويل بالوقف					
المتغير التابع: تنمية الموارد المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي					

الجدول رقم (36) يوضّح إحصاءات الانحدار الفرضية الأولى Statistics Regression

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

يتبيّن من النّتائج الواردة في الجدول رقم (36) أنّ معامل الارتباط بين التمويل بالوقف وتنمية الموارد المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بلغ (R=0.981)، وهذا يؤكد وجود علاقة ارتباطية قوية بين المتغيرين.

كما أنّ التمويل بالوقف يفسر ما قيمته 96.6%، من التغيّر في تنمية موارد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، لأنّ معامل التحديد الخاص بتنمية موارد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يساوي (R2= 0962)، وتعتبر هذه النسبة عالية جدّا.

أمّا قيمة مستوى المعنوية SIG قد بلغ (0.00) وهي أقل من 5% ما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل بالوقف وتنمية الموارد المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ودرجة مساهمة وأثر كبير على تغطية نفقات التعليم العالي والبحث العلمي.

معاملات الانحدار Coefficients

النموذج	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	قيمة t	القيمة المعنوية sig
	B	الخطأ المعياري	Beta		
التمويل بالوقف	0,892	0,023	0,981	38,517	0,000
المتغير التابع: تنمية الموارد المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي					

الجدول رقم (37) يوضّح جدول المعاملات Coefficients

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

من خلال الجدول رقم (37) وطريقة الانحدار البسيط يظهر لنا أنّ علاقة الانحدار بين المتغيّر المستقل المتمثل في التمويل بالوقف والمتغير التابع المتمثل في تنمية الموارد المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي هي علاقة ذات دلالة إحصائية من خلال t-test حيث بلغت قيمة (T=38.517)عند مستوى المعنوية SIG(0.00) ، وهي أقل من (0.05) ويدل ذلك على أنّ هناك أثر ذو دلالة معنوية بين التمويل بالوقف وتنمية الموارد المالية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

2.2 اختبار الفرضية الثانية

- هناك أثر ذا دلالة احصائية بين تفعيـل نظام الوقف تعزيز جودة التعليم والبحث العلمي.

للوقوف على مدى أثر التمويل الوقف على تعزيز جودة التعليم العالي والبحث العلمي، تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط، وتمّ الاعتماد على الجداول الإحصائية التالية:

إحصاءات الانحدار Statistics Regression

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير	sig, varation de f
	R	R-deux	R-deux ajusté		
1	0,989	0,977	0,977	0,145	0,000
المتغير المستقل: التمويل بالوقف					
المتغير التابع: تعزيز جودة التعليم العالي والبحث العلمي					

الجدول رقم (38): يوضّح إحصاءات الانحدار Statistics Regression

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

يتوضّح من خلال النتائج المثبتة في الجدول رقم (38) أنّ تعزيز جودة التعليم العالي والبحث العلمي والذي يمثل المتغيّر التابع يتأثّر بصورية جوهرية تأثير ذو دلالة إحصائية بتفعيل الوقف كآلية تمويلية، حيث بلغ معامل الارتباط (R=0.989)، وهذا يؤكد وجود علاقة طردية بين التمويل بالوقف وتعزيز جودة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

علما أنّ التمويل بالوقف يفسر ما قيمته 97.7%، من التغيّر في تعزيز جودة التعليم العالي والبحث العلمي، لأنّ معامل التحديد الخاص بتعزيز جودة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يساوي (R2= 0.977)، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جدا.

أمّا قيمة مستوى المعنوية SIG قد بلغ (0.00) وهي أقل من 5%، ما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الوقف كآلية تمويلية وتعزيز جودة التّعليم العالي والبحث العلمي.

جدول معاملات الانحدار

النموذج	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	قيمة t	القيمة المعنوية sig
	B	الخطأ المعياري	Beta		
التمويل بالوقف	0,94	0,019	0,989	50,421	0,000
المتغير التابع: تعزيز جودة التعليم العالي والبحث العلمي					

الجدول رقم (39): يوضّح جدول المعاملات Coefficients

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

من خلال الجدول رقم (39) وطريقة الانحدار البسيط يظهر لنا أنّ علاقة الانحدار بين المتغيّر المستقل المتمثل في التمويل بالوقف والمتغير التابع المتمثل في تعزيز جودة التعليم العالي والبحث العلمي هي علاقة ذات دلالة إحصائية من خلال t-test حيث بلغت قيمة (T=50.421) عند مستوى المعنوية SIG (0.00) وهي أقل من (0.05)، ويدل ذلك على أنّ هناك أثر ذو دلالة معنوية بين الوقف كآلية تمويلية وتعزيز جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

2.3 اختبار الفرضية الثالثة

- هناك أثر ذو دلالة احصائية بين حوكمة الوقف وتنويع المصادر التمويلية الجامعات.

للوقوف على مستوى أثر تفعيل حوكمة الوقف على تنويع المصادر التمويلية للجامعات ، تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط، وتمّ الاعتماد على الجداول الإحصائية التالية:

إحصاءات الانحدار Statistics Regression

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R-deux	معامل التحديد المعدل R-deux ajusté	الخطأ المعياري للتقدير	sig, varation de f
1	0,982	0,964	0,964	0,17	0,000
المتغير المستقل: حوكمة الوقف					
المتغير التابع: تنويع المصادر التمويلية للجامعات					

الجدول رقم:(40): يوضّح إحصاءات الانحدار Statistics Regression

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

يتبين من النتائج الواردة في الجدول رقم (40) أن معامل الارتباط بين حوكمة الوقف وتنويع المصادر التمويلية للجامعات بلغ (R=0.982)، وهذا يؤكد وجود علاقة ارتباطية قوية بين المتغريين.

كما أنّ حوكمة الوقف يفسر ما قيمته 96.4%، من التغيّر في تنويع المصادر التمويلية الجامعات، لأنّ معامل التحديد الخاص بتنويع المصادر التمويلية للجامعات يساوي (R2= 0964)، وتعتبر هذه النسبة عالية جدا.

أمّا قيمة مستوى المعنوية SIG قد بلغ (0.00) وهي أقل من 5%، ما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة الوقف وتنويع المصادر التمويلية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

جدول معاملات الانحدار

النموذج	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	قيمة t	القيمة المعنوية sig
	B	الخطأ المعياري	Beta		
حوكمة الوقف	0,916	0,023	0,982	39,904	0,000
المتغير التابع: تنويع المصادر التمويلية للجامعات					

الجدول رقم (41): يوضّح جدول المعاملات Coefficients

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS V26)

من خلال الجدول رقم (41) وطريقة الانحدار البسيط يظهر لنا أنّ علاقة الانحدار بين المتغيّر المستقل المتمثل في حوكمة الوقف والمتغير التابع المتمثل في تنويع المصادر التمويلية للجامعات، وهي علاقة ذات دلالة إحصائية من خلال t-test حيث بلغت قيمة (T=39.904)عند مستوى المعنوية SIG (0.00) وهي أقل من (0.05)، ويدل ذلك على أنّ هناك أثر ذو دلالة معنوية لحوكمة الوقف على تنويع المصادر التمويلية للجامعات.

❖ سادسا: نتائج الدراسة

بناء على تحليل وتفسير بيانات الدراسة، فإن أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ما يلي:

1. بيّنت الدراسة أن واقع نشاط الوقف هو ذو بعد ديني قائم على منهج عقائدي أخلاقي مبعثــه التكافل الاجتماعي.

2. أشارت الدراسة أن أغلبية استجابات العينة يؤكدون أن التّمويل الحكومي هو أكثر مصدر لتمويل قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي وهو ذو اعتمادية كبيرة في تغطية نفقاته وتسيير التزاماته .

3. كشفت الدراسة أن غالبية أفراد العينة تميل نحو الموافقة إلى ضرورة الاهتمام بالوقف كأداة مالية اقتصادية وعلاقته بالتعليم العالي والبحث العلمي، وذلك لعدة اعتبارات تتمثّل فيما يلي:

- تعزيز الاعتماد على الفكر الاقتصادي الإسلامي ومنهجه في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.
- تغيير النّظرة إلى التّعليم من مجرد خدمة استهلاكية إلى اعتباره استثمارا له آثار في التنمية الاقتصادية.
- تنمية موارد الجامعات وتحقيق الاستدامة المالية.
- تفعيل النّظام التّكافلي في تمويل مؤسسات التّعليم العالي.

4. أشارت الدراسة أن غالبية أفراد العينة يرون أن هناك حاجة للاهتمام بالوقف لتمويل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تبرز من خلال سد العديد من الاحتياجات المادية والمعنوية التي تتمثّل فيما يلي:

- دعم التّأليف والنشر العلمي وطباعة الكتب الجامعية.
- الإنفاق على المراكز البحثية ودعم المختبرات والمراكز العلمية والتعليمية.
- تطوير بيئة التّعليم العالي من خلال الإنشاء والبناء والتعمير.
- دعم التظاهرات العلمية والملتقيات والأيام الدراسية ودعم مختلف الأنشطة الطلابية.

5. أوضحت الدراسة أن غالبية أفراد العينة يؤكدون أنّ تفعيل نظام الوقف كآلية مالية وتمويلية يترتب عليه عدة آثار من شأنها ترقية التعليم العالي والبحث العلمي، أهمها مايلي:

- تشجيع المبادرات والمشروعات الإبداعية.
- التحكم في التكاليف والنّفقات المتزايدة، وتنويع مصادر المال للتّعليم العالي بين المؤسسات المجتمعية.

- زيادة جودة وكفاءة الأداء العلمي والإداري.
- السيادة والاستقلالية في اتخاذ القرارات.
- تحقيق الميزة التنافسية وزيادة فعالية مؤسسات التعليم العالي.
- العالمية والانتشار على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

6. كشفت الدراسة أن هناك اتجاه كلي نحو الموافقة من أفراد العينة إلى أنّ الاستثمار الوقفي يؤدّي إلى تنويع مصادر التّمويل في الجامعات من خلال أساليب وصيغ متعدّدة تتمثّل فيما يلي:

- إقامة مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص.
- إنشاء حاضنات الأعمال تؤسس للمشاريع الإنتاجية الاستثمارية.
- بيع مخرجات الجامعات(الكتب، الاختراعات، الأبحاث).
- إقامة برامج بحثية وزمالات أكاديمية ودورات التدريبية مدفوعة الثمن.
- إنشاء صناديق وقفية لإدارة واستثمار أوقاف الجامعات.
- إنشاء مشاريع تجارية مثل (محلات تجارية، معارض، مكاتب استشارية، ومراكز تعليمية وغيرها).

7. أشارت الدراسة إلى أهم العوائق التي تقف حاجزا في مأسسة أوقاف التّعليم العالي والبحث العلمي، حيث أن غالبية أفراد العينة يرون أن من بين العوائق التي تقف حاجزا في مأسسة أوقاف التعليم العالي والبحث العلمي تمثّل فيما يلي:

- غياب النّظام المحاسبي والافصاح المالي والرقابة المالية.
- غياب الفكر الاستراتيجي الوقفي والتسويقي والتوعية الإعلامية.
- ضعف الأداء وفاعلية العنصر البشري المتمثل في القيادة والإدارة الرشيدة.
- عدم وضوح علاقة قطاع الوقف بمختلف الأنظمة الاجتماعية الأخرى.

8. من النتائج التي خلصت إليها الدراسة عن أهمية حوكمة الوقف في إتاحة موارد ملموسة للإسهام في رفع جودة التّعليم العالي والبحث العلمي، حيث أن غالبية أفراد العينة يؤكدون أن الالتزام بشروط حوكمة الوقف تؤدي إلى تنمية الموارد المالية والمعنوية للرفع من جودة التعليم العالي والبحث العلمي، ومن بين أهم معايير حوكمة النشاط الوقفي للإسهام في رفع جودة التّعليم العالي والبحث العلمي مايلي:

- النزاهة المالية والشفافية(نشر التقارير المالية السنوية).

- وجود مختصين في الاقتصاد والاستثمار في المؤسسات الوقفية.
- الكفاءة والفاعلية المهنية في الأداء الإداري والمالي.
- اللوائح والأنظمة والمواثيق الأخلاقية.

9. تؤكد الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية قوية بين التمويل بالوقف وتنمية الموارد المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل بالوقف وتنمية موارد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ودرجة مساهمة وأثر كبير في تغطية نفقات التعليم العالي والبحث العلمي.

10. وضحت الدراسة أنّ تعزيز جودة التعليم العالي والبحث العلمي يتأثر بصورية جوهرية ذات دلالة إحصائية بتفعيل الوقف كآلية تمويلية، وهذا يؤكد وجود علاقة طردية بين التمويل بالوقف وتعزيز جودة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ما يعني أنّ هناك أثر ذو دلالة معنوية بين الوقف كآلية تمويلية وتعزيز جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

11. بينت النتائج أن هناك علاقة ارتباطية بين حوكمة الوقف وتنويع المصادر التمويلية للجامعات، ما يدل على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين حوكمة الوقف وتنويع المصادر التمويلية الجامعات.

خاتمـــة

انطلاقا ممّا سلف عرضه ومحصّلة لمـا تمّ الدوران حولـه في ثنايـا هذه الدراسة، يعد تفعيل الوقف خطوة إجرائية حاسمة في طريق البناء العلمي والحضاري، ذلك أنّ هذا النظام يعمل على تكريس العديد من القيم الحضاريـة خاصة إذا وجد بيئة مناسبة وظروف مساعدة لتحقيق التّطلعات المسطرة والسير ضمن الأطر السليمة والصحيحة وهو ما يتـوّج بوضع مطمئن ومريح، حيث يظهر جليّا أنّ الوقف نظام يكرس التّنمية بمفهومها الشامل والمستدام، وهو إيذان بقيام قطاع ثالث اقتصادي اجتماعي.

كما يعتبر الوقف مصدر القوة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ومـزوّدا للطاقة المؤسسيـة للتنميـة العلمية والتعليمية والبحثية، بما يوفره من مؤسسات ومرافق وأنشطة ومشاريع تعليمية تتمتع بالتمويل الذاتي والاستقلال الإداري والتنوع الوظيفي، هذه المؤسسات والمرافق والأنشطة يتم من خلالها تقديم حزمة من الخدمات والمنافع الخاصة والعامة في مجالات حيوية شتى، لذا يمثّـل استثمار الوقف خطوة صائبة في الاتجاه الصحيح نحو دفع خطى تنمية موارد الجامعات مما يعزز الحفاظ على الموارد للأجيال القـادمة، ويزيـد من الفرص الإقلاع الحضاري بأبعاده الشاملـة.

علما أنّ التجربة الجزائريـة في تفعيل الوقف لتنميـة موارد التّعليم العالي والبحث العلمي، هي تجربـة لا تزال بعيـــدة عن المأمــول في ظـل عدم وجود إرادة منفتـحة على تـّداول الفكـرة التمويل بالوقف كآلية ماليـة استثماريـة وربطها بقطاع التّعليم العالي والبحث العلمي، وعلى هذا كان تمكيــن الوقف مُتعــذِّرا إلى حيـــن توافــر الاستعـداد والجاهزيـة اللاّزمة للتفعيل.

الاقتراحات والتوصيات

1. في مقدّمتها ضرورة امتلاك الإرادة الحقيقة، على مستوى الأفراد والجماعات، وعلى مستوى الحكومات وهيئات المجتمع المدني، وامتلاك الوعي الحضاري بقيمة الوقف الّذي هو بمثابة البوصلة الّتي تقود نحو الارتقاء بالعلم والإسهام الفاعل في مسيرة التقدم والنّماء.
2. إيجاد بنية تحتية مؤسسية لأعمال البرّ الاجتماعية والاقتصادية، تضبط شؤون الوقف تأسيسا وإدارة وانتفاعا لتتحقّق الكفاية الوظيفية من خلال رفع مستوى التفاعل بين أقطاب الممارسة الوقفية (المجتمع، الأوقاف، الدولة) والعمل على تنظيمها، وممارسة الرقابة عليها، وضمان التكافل والتواصل وتقارب اهتماماتها واستراتيجياتها.

- عملية تفعيل استثمار الوقف في قطاع التّعليم العالي والبحث العلمي ومتطلباته يحتاج الى مفاعلة حيوية بين التنظير والتطبيق، والوقوف أولا بأول على كل جديد في عالم الاستثمار، وما يعنيه ذلك من تتبع الإحداثيات الاقتصادية المرصودة ومتغيّراتها ومستجدّاتها والتّكيف مع طبيعتها.
- الاقتداء بالنّماذج الوقفية العالمية بوصفها وعاءً لخبرات معاصرة لا يمكن إهمال أهميتها ضمن خبرات تفعيل نظام الوقف.
- سياسة الوقف لن تثمر في الفراغ، فلا يمكن أن يتواجد في كيان معزول عن كل القيم الإنسانية، ولا يمكن أن يكون للوقف أثر وفاعلية إذا كان مطواع في يد إنسان هش ومجتمع هش وحضارة هشّة، إذ لا يمكن أن يحقق المطلوب من دون توافر الظروف الكفيلة الداعمة له والمُرسية لمبادئه.
- تشكيل الوعي الحضاري مرتبط بأهمية الوقف وضرورته في عملية النهوض، خاصة لدى القائمين على شؤون الجامعات والمراكز البحثية المهتمة بتمويل التّعليم العالي والبحث العلمي، مع إيمانهم بقيمة الأوقاف والدور الذي يمكن أن تسهم به في زيادة إيرادات مؤسساتهم إذا ما اعتمدوا عليها كوسيلة للتمويل.
- تجسيد الوقف والتطور الإنمائي والنهضوي لا يستقيم إلاّ من خلال النهوض بالموارد البشرية وربطها بالمعرفة والتكنولوجيا، وكذلك فتح نوافذ على المجتمع المدني والحركات الجمعويّة، وتوصيل قنوات الحوار بين الإدارة والسلطة والمواطن.

- ترقيـــة وتطوير المنظومة التشريعيـة والإداريـة والماليـة لتسيير مؤسسات الأوقاف واستثمارها، لأنّ المستقبل هو امتداد للحاضر، ومعرفة المـاضي هي وسيلة لتشخيص الحاضر ولتنظيم المستقبل، فإن بناء الأسس الاستراتيجية لتفعيل الوقف كآلية تمويلية تدعم موارد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لابّد أن ينطلق من الفهم الواعي لواقع القطاع واحتياجاتـه، إحاطةً واستيعابًا، تمحيصًا ونقدًا.
- استثمار أموال الوقف في شكل صناديق وقفية بموجب استيعاب مستحدثات العصر الاقتصاديـة على المستوى الّـتشغيلي لأموال الوقـف فنيا وماليا واداريا لتحقيق المقدرة الكافية والملائمة لاستثمار أموال الوقف وتحقيق الأثر المبتغى والمأمول من نماء لأموال الوقف والمحافظة على أصوله من التلف والضيـاع.

أفـــاق الدّراسة

لأنّ الطّرق والطرح كان ولا يـزال محتـشم في باب الوقف وفاعليته الاقتصاديـة، فهناك العديد من الجزئيات التي لازالت تحتاج إلى دراسات معمّقة وجهودا مكثّفــة على سبيـل التأطير النّــظري والتفعيل التطبيقي ولعل منها: دور الصـناديق الوقفية في تحسين جودة النّظم المالية والتمويلية للمؤسسات الجامعية.

قائمة المراجع

❖ المصادر

1. ابن منظور. (1999). لسان العرب. تصحيح: أمين عبد الوهاب، محمّد الصادق العبيدي. دار إحياء التراث العربي.ط3. بيروت. لبنان.

2. صحيح مسلم. تحقيق فؤاد عبد الباقي. دار الكتاب اللبناني. بيروت.ج6.

❖ الكتــب

3. أبو خيل، سليمان بن عبد الله. (2004). الوقف وأثره في تنمية موارد الجامعات. الإدارة العامة للنشر والتوزيع. السعودية

4. أبو الخيل، سليمان بن عبد الله. (2008). *الوقف الشريعة في الاسلامية*– حكمه وحكمته وأبعاده الدينية والاجتماعية–. فهرسة الملك فهد. الرياض. السعودية.

5. الأعرج، حسين عبد المطلب. (2018). *اقتصاديات الوقف*. مطبوعات جامعة كاي (جامعة أونلاين متخصصة في الاقتصاد الإسلامي.

6. الجاسر، سليمان بن جاسر. (2012). *الوقف وأحكامه في ضوء الشريعة الاسلامية*. مدار الوطن ط1. للنشر. السعودية.

7. الجمل، أحمد عبد العظيم. (2007). *دور نظام الوقف في التنمية الاقتصادية المعاصرة*. دار السلام للطباعة. ط1.مصر.

8. الدهشان، جمال علي خليل. (2015). التّعليم والتعلم في ظل الأجهزة المحمولة. دار جونا للنّشر والتوزيع. مصر.

9. الساعتي، يحي محمود. (1996). الوقف وبنية المكتبة العربية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. الرياض. السعودية.

10.السرحاني، راغب. (2010). روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية. شركة نهضة مصر للطباعة والنشر. القاهرة. مصر.

11.الضامن، منذر. (2004). أساسيات البحث العلمي. دار المسيرة. ط1. الأردن.

12.الطرابلسي، برهان الدين ابراهيم موسى علي.(1981). الإسعاف في أحكام الوقف .مجلد دار رائد العربي. بيروت. لبنان.

13.القحف، منذر. (2000). *الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته*. دار الفكر المعاصر.ط1. دمشق.

14.النجار، عبد الله بن محمد بن أحمد وآخرون. (2005). *الروض المربع شرح زاد المستقنع*. مدار الوطن لنشر. الرياض. السعودية.

15.المصري، رفيق يونس. (1999). الأوقاف فقها واقتصادا. دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع.ط1. دمشق. سوريا.

16.الميداني، عزت محمد أيمن.(2012). الإدارة التمويلية في الشركات. مكتبة العبيكان.ط7. السعودية.

17.بدران، شبل ودهشان، جمال. (2001). *التجديد في التعليم الجامعي*. دار قباء للطباعة والنشر. مصر.

18.بكار، عبد القادر محمود. (2007). *دور نظام الوقف في التنمية الاقتصادية المعاصرة*. دار السلام للطباعة. القاهرة.

19. بن المناوي، عبد الرؤوف. (1990). *التوقيف على مهمات التعريف*. تحقيق عبد الحميد الصالح حمدان. .ط1. عالم الكتب. القاهرة.

20.جامع، محمد نبيل. (2012). *تطوير التعليم العالي (في ظل نهضة عربية معاصرة)*. دار الجامعة الجديدة. مصر.

21.جردات، عبد الناصر أحمد والشامي، لبنان هاتف. (2009). أسس العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. ط1. الأردن.

22.زين الدين، عبد المنعم. (2012). *ضوابط المال الموقوف (دراسة فقهية معاصرة). ط1*. دار النوادر. دمشق. سوريا.

23.سيدرين، ساندر. (1994). النجاح في التعليم العالي (ترجمة وليم عبيد وعبد الرحمن الأحمد). منشورات ذات السلاسل. الكويت.

24. صقر، عطية عبد الحليم. (1997). *اقتصاديات الوقف*. دار النهضة العربية. القاهرة. مصر.

25.عجام، ميثم وسعود، علي.(2014). تخطيط المال العام: سياسات تعبئة الموارد وإدارة المصروفات العامة ط1. دار الكندي للنشر والتوزيع. الأردن.

26.عزب، محمد علي. (2011). التعليم الجامعي وقضايا التنميـــة. مكتبة الأنجلو مصرية. مصر.

27.عزوز، رفعت وعبد الرؤوف، طارق. (2019). اقتصاديات وتمويل التعليم. مؤسسة طيبة. ط1. القاهرة.

28.مجموعة مؤلفين، تحرير جمال، أحمد و كنعان، طاهر. (2012). تمويل التعليم في البلاد العربية. المركز العربي للأبحاث والسياسات.ط1. الدوحة. قطر.

29.مصيطفى، بشير.(2020). الجزائر 2030 رؤية استشرافية. دار الجسور. ط2. الجزائر.

30.هاني منصور، سليم. (2004). *الوقف ودوره في المجتمع الاسلامي* المعاصر. ط1. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان.

❖ المؤتمرات العلمية

31.الخطيب، ياسين بن ناصر. (2001). أثر الوقف في نشر التعليم والثقافة [ورقة علمية]. مؤتمر الأوقـاف الأول. مكة المكرمة. السعودية.

32.الدقي، نور الدين. (2015). تمويل التعليم العالي في الوطن العربي . [جلسة مؤتمر] الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث والعلمي في الوطن العربي. مصر.

33.الزحيلي، محمد مصطفى.(2008). الصناديق الوقفية المعاصرة : تكييفها، أشكالها، حكمها، مشكلاتها. بحث مقدّم لمؤتمر. جامعة أم القرى. السعودية.

34.الشلتوني، أنور محمد. (2011). التدابير الشرعية لإعادة الوقف العلمي إلى دوره الفاعل في النهضة العلمية للأمة [ورقة علمية]. مؤتمر أثر الوقف الإسلامي في النهضة العلمية. الشارقة. الإمارات.

35.الغفيلي، عبد الله بن منصور. (2013). المنتجات الوقفيـة. مشروع بحثي ممول من كرسي الشيخ راشد بن دايـل لدراسات الأوقاف، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية. الريـاض. السعودية.

36.عبد المنعم، هبة وقعول، سفيان. (2019). اقتصاد المعرفة. ورقة إطارية لصندوق النقد الدولي. الإمارات العربية المتحدة.

37.عليمات، خالد محمود. (2015). الوقف الإسلامي خصائصه وآثاره العلمية والحضارية [ورقة علمية]. المؤتمر العلمي الدولي الرابع: الوقف على البحث العلمي وأثره في الشهود الحضاري كلية الشريعة. جامعة آل البيت. الأردن.

38.قروتشا، جيمس ي وميللر، وجوديث ي. (2006). الوصول إلى جامعة منتجة استراتيجيات لإنقاص التكاليف وزيادة جودة التعليم العالي . ترجمة فاطمة عصام صبري .مكتبات ونشر العبيكان. السعودية.

❖ المجلاّت العلمية

39.حمـزة، هشام سالم. (2017). الهيكلة المالية للوقف النّقدي. مجلة الاقتصاد الاسلامي السعودية. مجلد30. (3).

40. دناقة، أحمد. (2015). الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيو اقتصادي: تحليل سوسيولوجي. الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية .(01).

41.زنكري، ميلود وسعيداني، سميرة .(2011). اقتصاديات الوقف في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر). (1). الكويت.

42.سليماني، حياة ودحية، عبد اللطيف. (2021). دور الوقف في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي. مجلة الاجتهاد القضائي. (21). جامعة محمد خيضر. بسكرة .

43.شابرا، عمر محمد وحبيب، أحمد. (2006). الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية. المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب. السعودية.

44.شعبان، رأفت محمد. (2020). أثر الوقف في تحقيق التنمية المالية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة. المجلة القانونيــة. مجلد7. (16).

45. صلاحـات، سامي. (2013). الجودة الوقفية دراسة في معاييـر الإدارة والتنمية. *مجلّة الشّريعة والدّراسات الإسلامية. جامعة الكويت*. (28).

46.عزب، إيمان أحمد محمد. (2018). التّشبيك مدخل لإدارة المعرفة. مجلة الإدارة التربويـة. (18).

47.كياري، فاطمة الزهراء. (2014). تمويـل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والتحديات. *المجلة الجزائرية للمالية العامة*. (4).

48.منصوري، كمال.(2011). الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف (دراسة حالة الجزائر).ط1. الأمانة العامة للأوقاف. الكويت.

49.نصر، عبد الكريم. (2013). نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني. *معهد أبحاث السياسات الاقتصادية. القدس*. فلسطين.

❖ رسائل الدكتوراه والماجستير

50. بن ناصر، عبد القادر. (2012). التأمين التعاوني التعليمي تصور مقترح لاستثمار التأمينات في تمويل التعليم العالي في السعودية. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط. جامعة أم القرى. السعودية.

51.حسن، مي علي محمود. (2014). الوقف مصدر من مصادر التمويل مع التطبيق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مصر (رسالة ماجستير).

52.صالح، لينا زيد. (2005). صيغ التمويل المستقاة من الفكر التربوي الاسلامي وأوجه الإفادة منها في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني. رسالة ماجستير. كلية التربية. الجامعة الإسلامية. فلسطين.

❖ القوانين

53.القانون رقم 91-10 المؤرخ في27 أفريل سنة 1991 المتعلق بالأوقاف المعدل والمتمم.

❖ الجرائد الرسمية

54.الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية. (30ديسمبر 2021). العدد100.

55.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (30 ديسمبر 2019). العدد 81.

56.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.(30 ديسمبر 2018). العدد 79.

57.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (31 ديسمبر 2017). العدد 83.

58.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (30 ديسمبر 2017). العدد 100.

59.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (28 ديسمبر 2017). العدد 76

60. الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية. (04أفريل 1999). العدد 24.

❖ المراجع باللغة الأجنبية

61. AL-Shawabkeh, Nesreen. (2021). Business incubators and their role in developing creativity in Jordanian universities from the faculty members' point of view . Palarch's Journal Of Archaeology Of Egypt /Egyptology 18(4). P06**.**

62. Porter, M , E . (1996). what is strategy. Harvard Business Review.

63. Oxford dictionary. (4th ed).

64. Xiaoying,Q. (2016).Globalized Higher Education.The Routledge International Handbook of Globalization Studies .2nd edition. London & New York: Routledge.

65. Tracy; Abedon. Filosa.(2020). Endowment Radar Study 2021: A Growing Role. published at https://www.cambridgeassociates.com/insights/endowments-foundations/

❖ المواقع الالكترونية

66. https://www.marw.dz/.

67. https://ksu.edu.sa/ar/about-ksu.

68.https://endowments.ksu.edu.sa/ar.

69.https://chairs.ksu.edu.sa

70. https://www.awqaf.gov.sa/ar/box-certificate/licensed-boxes.

71.https://www.inc.com /National-Business-Incubation-Association-NBIA

72.https://finance.harvard.edu/annual-report.

73.https://www.nonprofitcollegesonline.com/wealthiest-universities-in-the-world/

74.https://www.harvard.edu/about/endowment/.

75.https://www.cam.ac.uk/about-the-university/history.

76.https://www.cam.ac.uk/system/files/university_of_cambridge_group_annual_reports_financial_statements.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الاستبيان

الجـــزء الأوّل: البيانـــات الشخصيـــة والوظيفيـــة

محـور البيانـات الشخصيـة والوظيفيـة						
الجنـس	ذكر		أنثى			
الـرتبة العلميـة	أستاذ تعليم عالي		أستاذ محاضر		أستاذ مساعد	أستاذ مؤقت
التخصص العلمي						
المنصب العالي	مدير جامعة	عميد كلية	مدير معهد	رئيس قسم	مسمى آخر	لا يـوجد
الخبرة المهنيـة	أقل من 05 سنوات		من 05–10 سنوات		أكثر من 10 سنوات	
المؤسسة الجامعيـة						

الجزء الثاني: واقـع الـوقف وتمويـل قطـاع التّـعليم العالي في الجزائــر

المـحـــاور						
إنّ واقـع قطـاع الوقف في الجزائـر في ظل محوريـة المدى والبعـد هـو:		غير موافق بشدّة	غير موافق	غير موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة
01	نشاط ذو بعـد ديني عمـاده الإنفـاق في سبيل الله					
02	نشاط ذو بعد اجتماعي يعتمد كمصدر مـالي مخصّص للأغراض الإنسانيـة					
03	نشاط ذو بعد اقتصادي يتكون من الهبات من الجهات المانحـة مع شرط استثمارها لتوليد وتدفق الإيـرادات لدعـم الخدمات الاجتماعيـة					
04	نشاط ذو بعد سياسي بما يوفره للـدّولة من مـوارد تحـافظ على النّظام العام وتؤدّي إلى أمنـه واستقـراره					
05	نشاط ذو بعد علمي وثقافي يتحقّـق بإيجاد رؤوس أموال منتظمـة واستثمارها وتخصيـص منافعها لرعايـة الشؤون العلمية والتعليميـة والبحثية					
06	نشاط ذو أبعاد متعددة قائم على استثمار الأموال أو ممتلكات تُعطى أو تُقرض لها وتستخـدم أرباحها لدعم مجالات مختلفة					
تتمثل مصادر تـمويل قطاع التّـعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر في:		**غير موافق بشدّة**	**غير موافق**	**غير موافق إلى حد ما**	**موافق**	**موافق بشدة**
01	التّـمويل الحكومي					
02	تمويـل القطاع الخاص ودعم المؤسسات الاقتصاديـة					
03	التّمويـل الخارجي(هبات ومنح)					
04	التّمويل بالأوقاف ومشاركة قطاع المجتمع المدنـي					
05	الرّسوم الدراسيـة					
06	التّمويل الذّاتي (تقديم خدمات استشاريـة، استغلال الهياكل والمباني والمرافق الجامعة، استغلال الأبحاث والمنتجات العلمية)					
ينحصـر واقع الأوقـاف التمويليـة لقطاع التعليم العـالي والبحث العلمي في:		**غير موافق بشدّة**	**غير موافق**	**غير موافق إلى حد ما**	**موافق**	**موافق بشدة**
01	النّـقود (أموال، سندات، أسهم..)					
02	العقـار(أراضي، بنايات...)					
03	المنـافع(حقوق التأليف، أبحـاث، بـراءات اختراع..)					
04	المنقـول (كتب، أجهزة، مـواد تعليم...)					
05	الأوقاف المشتركـــة (تجميع كل أنـواع الوقف)					
06	لاشيء مما ذكـــر					

الجزء الثّالث: جدوى التّمويـل بالوقف لقطاع التّـعليم العالي والبحث العلمي في الجزائــر

المـحـــاور						
من اعتبارات الاهتمام بـالوقف كـآداة ماليــة اقتصاديـة وعلاقتــه بالتّعليم العالي والبحث العلمي:		غير موافق بشـدّة	غير موافق	غير موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة
01	الإقبال المتزايد على التّعليم العالي مع تضخّم في الأعباء الماليــة					
02	تنميــة موارد الجامعات وتحقيق الاستدامة الماليــة					
03	محاولة توزيع أعباء التعليم المالية بين القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني					
04	تغيير النّظرة إلى التّعليم من مجرد كونه خدمة استهلاكية إلى اعتباره استثمارا له آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة في التنمية الاقتصاديــة					
05	تفعيل النظام التكافلي في تمويل مؤسسات التعليم العالي					
06	تعزيز الاعتماد على الفكر الاقتصادي الإسلامي ومنهجه في مجال التعليم العالي والبحث العلمي					
تكمن الحاجة إلى الوقف واستثماره كآليــة لتمويل مؤسسات التّعليم العالي والبحث العلمي فــي:		غير موافق بشـدّة	غير موافق	غير موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة
01	تطوير بيئة التّعليم العالي من خلال الإنشاء والبنــاء والتعمير					
02	تحديث الجامعات وتجهيزها بـالوسائــل التّـقنية الحديثــة					
03	الإنفاق على المراكز البحثية ودعم المختبــرات والمراكز العلمية والتعليمية					
04	توفير برامج المنح الدراسية والتّداريب مدفوعة التكاليف					
05	دعم التظاهرات العلميــة والملتقيات والأيــام الدراسيــة ودعم مختلف الأنشطة الطلابيــة					
06	دعم التّأليف والنشر العلمي وطباعة الكتب الجامعيــة					
الآثار المترتبــة على التّــمويل بالوقف في دعم قطاع التّــعليم العالي والبحث العلمي تتمثل فــي:		غير موافق بشـدّة	غير موافق	غير موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة
01	التحكم في التكاليف والنّــفقات المتـزايدة، وتنويع مصادر المال للتّعليم العالي بين المؤسسات المجتمعيــة					
02	زيـادة جـودة وكفـاءة الأداء العلمي والإداري					
03	تحقيـق الميزة التنافسيــة وزيادة فعاليــة مؤسسات التعليم العالي					
04	العالمية والانتشار على المستوى المحلي والإقليمي والعالمــي					
05	تشجيـع المبادرات والمشروعات الإبداعيــة					
06	السيــادة والاستقلالية في اتــخاذ القرارات					

الجزاء الرابـع: تفعيـل نظـام الوقف لقطاع التّـعليم العالي والبحث العلمي في الجزائــر

المحـــــاور						
من أساليب الاستثمار الوقفي التي تؤدّي إلى تنويع مصادر التّمويل في الجامعات:		غير موافق بشـدّة	غير موافق	غير موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة
01	إنشاء صناديق وقفيــة لإدارة واستثمار أوقاف الجامعات					
02	إنشاء حاضنات الأعمال تؤسس للمشاريع الإنتاجية الاستثماريـة					
03	إنشاء مشاريع تجاريـة مثل (محلات تجاريــة، معارض، مكاتب استشارية، ومراكز تعليمية وغيـرها)					
04	بيـع مخرجـات الجامعات(الكتب، الاختراعات، الأبحاث)					
05	إقامة برامج بحثية وزمالات أكاديمية ودورات التدريبية مدفوعة الثمن					
06	إقامة مشاريع مشتركـة مع القطاع الخاص					
تتمثل العوائــق التي تقف حاجزا في مأسســة أوقاف التّعليم العالي والبحث العلمي في:		غير موافق بشـدّة	غير موافق	غير موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة
01	عدم وضوح علاقة قطاع الوقف بمختلف الأنظمة الاجتماعية الأخرى					
02	إشكالية التــنظيم الإداري					
03	غياب النّص القانــوني الذي يكفل الإطار التنظيمي لتسير أوقاف الجامعات واستثمارها					
04	غياب النّــظام المحاسبي والافصاح المالي والرقابة الماليــة					
05	ضعف الأداء وفاعليــة العنصر البشري المتمثــل في القيادة والإدارة الرشيــدة					
06	غياب الفكر الاستراتيجي الوقفي والتسويقي والتوعية الإعلامية					
تتحدد شـروط حوكمة الوقف في إتـاحة موارد ملموسة للإسهام في رفع جودة التّـعليم العالي والبحث العلمي في:		غير موافق بشـدّة	غير موافق	غير موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة
01	الخطط والإدارة الاستراتيجيــة					
02	اللوائح والأنظمـة والمواثيق الأخلاقيـة					
03	الكفاءة والفاعليــة المهنية في الأداء الإداري والمالي					
04	النزاهة الماليــة والشفافية(نشر التقارير المالية السنوية)					
05	الاستقلاليـة والسيـادة في اتخاذ القرار					
06	وجود مختصين في الاقتصاد والاستثمار في المؤسسات الوقفيـة					

الملحق رقم (02): جداول تكرارات البيانات الوظيفية

Statistiques

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	43	70,5	70,5	70,5
	أنثى	18	29,5	29,5	100,0
	Total	61	100,0	100,0	

الدرجة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عالي تعليم أستاذ	14	23,0	23,0	23,0
	محاضر أستاذ	37	60,7	60,7	83,6
	مساعد أستاذ	5	8,2	8,2	91,8
	مؤقت أستاذ	5	8,2	8,2	100,0
	Total	61	100,0	100,0	

التخصص

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقتصادية علوم	29	47,5	47,5	47,5
	تسيير علوم	9	14,8	14,8	62,3
	قانونية علوم	7	11,5	11,5	73,8
	اسلامية علوم	4	6,6	6,6	80,3
	أخرى تخصصات	12	19,7	19,7	100,0
	Total	61	100,0	100,0	

المنصب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	جامعة مدير	1	1,6	1,6	1,6
	معهد مدير	2	3,3	3,3	4,9
	قسم رئيس	5	8,2	8,2	13,1
	آخر مسمى	12	19,7	19,7	32,8
	يوجد لا	41	67,2	67,2	100,0
	Total	61	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 05 من أقل	7	11,5	11,5	11,5
	سنوات 10 إلى 05 من	19	31,1	31,1	42,6
	سنوات 10 من أكثر	35	57,4	57,4	100,0
	Total	61	100,0	100,0	

الملحق رقم (03) : جداول ثبات الدراسة
معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlations

Corrélations

	واقع قطاع الوقف	نشاط ذو بعـــد ديني	نشاط ذو بعد اجتماعي	نشاط ذو بعد اقتصادي	نشاط ذو بعد سياسي	نشاط ذو بعد علمي وثقافي	نشاط ذو أبعاد متعددة
Corrélation de Pearson	1	,910**	,960**	,964**	,959**	,945**	,964**
Sig. (unilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
N	61	61	61	61	61	61	61

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (unilatéral).

Corrélations

	مصادر تمويل قطاع التعليم والبحث العلمي	التّـــمويل الحكومي	تمويـــل القطاع الخاص ودعم المؤسسات الاقتصاديـــة	التّمويـــــل الخارجي	التّمويل بالأوقاف ومشاركة قطاع المجتمع المدنـــي	الرّسوم الدراسيـــة	التّمويل الذّاتي
Corrélation de Pearson	1	,733**	,981**	,978**	,946**	,983**	,983**
Sig. (unilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
N	61	61	61	61	61	61	61

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (unilatéral).

Corrélations

	الأوقاف واقع التمويلية التعليم لقطاع العالي	النّـــقـود أموال، سندات، أسهم..)	العقـــار أراضي، بنايات...)	المنـــافـع حقوق (التأليف، أبحـــاث، بـــراءات اختراع..)	المنقـول أجهزة، كتب، تعليم مـواد...)	الأوقاف المشتركـــة	مما لاشيء ذكـــــر
Corrélation de Pearson	1	,983**	,983**	,964**	,950**	,976**	,959**
Sig. (unilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
N	61	61	61	61	61	61	61

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (unilatéral).

Corrélations

	اعتبارات الاهتمام بالوقف كآداة مالية اقتصادية وعلاقته بالتعليم العالي والبحث العلمي	الإقبال المتزايد على التّعليم العالي مع تضخّم في الأعباء الماليـــــة	تنميـــــة موارد الجامعات وتحقيق الاستدامة الماليـــة	محاولة توزيع أعباء التعليم المالية بين القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني	تغيير النّـظرة إلى التّـعليم من مجرد كونه خدمـة استهلاكية إلى اعتباره	تفعيل النظام التكافلي في تمويل مؤسسات التعليم العالي	تعزيز الاعتماد على الفكر الاقتصادي الإسلامي
Corrélation de Pearson	1	,969**	,974**	,961**	,973**	,977**	,963**
Sig. (unilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
N	61	61	61	61	61	61	61

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (unilatéral).

Corrélations

	الحاجة إلى الوقف واستثماره كآلية اتمويل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	تطوير بيئة التّعليم العالي من خلال الإنشاء والبنـــاء والتعمير	تحديـث الجامعات وتجهيزها بـالوسائـــل التّـــقنية الحديثـــة	الإنفاق على المراكز البحثيـة ودعم المختبـــرات والمراكز العلمية والتعليمية	توفير برامج المنح الدراسية والتّـداريب مدفوعة التكاليف	دعم التظاهرات العلميـــــة الأنشطة الطلابيـــة	دعم التّأليف والنشر العلمي وطباعة الكتب الجامعيـة
Corrélation de Pearson	1	,977**	,967**	,977**	,976**	,975**	,950**
Sig. (unilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
N	61	61	61	61	61	61	61

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (unilatéral).

Corrélations

	الآثار المترتبة على التمويل بالوقف في دعم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	التحكم في التكاليف والنّـــفقات المتـزايدة، وتنويع مصادر المال للتّـعليم العالي	زيـادة جـودة وكفـــاءة الأداء العلمي والإداري	تحقيـق الميزة التنافسيـــة وزيادة فعاليـــة مؤسسات التعليم العالي	العالمية والانتشار على المستوى المحلي والإقليمي والعالمـــي	تشجيـع المبادرات والمشروعات الإبداعيـة	السيـــادة والاستقلالية في اتـــخاذ القرارات
Corrélation de Pearson	1	,967**	,980**	,977**	,943**	,960**	,973**
Sig. (unilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
N	61	61	61	61	61	61	61

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (unilatéral).

Corrélations

	أساليب الاستثمار الوقفي التي تؤدي إلى تنويع مصادر التمويل في الجامعات	إنشاء صناديق وقفيـــــة لإدارة واستثمار أوقاف الجامعات	إنشاء حاضنات الأعمال تؤسس للمشاريع الإنتاجية الاستثماريـــة	إنشاء مشاريع تجاريـــة مثل	بيـــع مخرجـــات الجامعات)الكتب، الاختراعات، الأبحاث(	إقامة برامج بحثية وزمالات أكاديمية ودورات التدريبيـة مدفوعة الثمن	إقامة مشاريع مشتركـــة مع القطاع الخاص
Corrélation de Pearson	1	,976**	,969**	,942**	,985**	,983**	,948**
Sig. (unilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
N	61	61	61	61	61	61	61

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (unilatéral).

Corrélations

	العوائق التي تقف حاجزا في مأسسة أوقاف التعليم العالي والبحث العلمي	عدم وضوح علاقة قطاع الوقف بمختلف الأنظمة الاجتماعية الأخرى	إشكالية التـــنظيم الإداري	غياب النّص القانـــــوني	غياب النّـــظام المحاسبي والافصاح المالي والرقابة الماليـــة	ضعف الأداء وفاعليـــة العنـصر البشري المتمثـــل في القيادة والإدارة الرشيـــدة	غياب الفكر الاستراتيجي الوقفي والتسويقي والنوعية الإعلامية
Corrélation de Pearson	1	,933**	,967**	,972**	,984**	,979**	,974**
Sig. (unilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
N	61	61	61	61	61	61	61

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (unilatéral).

Corrélations

	شروط حوكمة الوقف في إتاحة موارد ملموسة	الخطط والإدارة الاستراتيجيـــة	اللوائح والأنظمـة والمواثيق الأخلاقيـــة	الكفاءة والفاعليـــــة المهنية في الأداء الإداري والمالي	النزاهة الماليـــــة والشفافية	الاستقلاليـــة والسيـادة في اتخاذ القرار	وجود مختصين في الاقتصاد والاستثمار في المؤسسات الوقفيـــة
Corrélation de Pearson	1	,972**	,987**	,987**	,975**	,987**	,973**
Sig. (unilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
N	61	61	61	61	61	61	61

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (unilatéral).

Corrélations

	واقع الوقف وتمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر	واقع قطاع الوقف	مصادر تمويل قطاع التعليم والبحث العلمي	واقع الأوقاف التمويلية لقطاع التعليم العالي
Corrélation de Pearson	**1**	**,971****	**,981****	**,993****
Sig. (unilatérale)		**,000**	**,000**	**,000**
N	**61**	**61**	**61**	**61**

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (unilatéral).

Corrélations

	جدوى التّـمويـل بالوقف لقطاع التّـعليم العالي والبحث العلمي في الجزائـــر	اعتبارات الاهتمام بالوقف كآداة مالية اقتصادية وعلاقته بالتعليم العالي والبحث العلمي	الحاجة إلى الوقف واستثماره كآلية اتمويل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	الآثار المترتبة على التمويل بالوقف في دعم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي
Corrélation de Pearson	1	,992**	,996**	,993**
Sig. (unilatérale)		,000	,000	,000
N	61	61	61	61

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (unilatéral).

Corrélations

	تفعيـل نظـــام الوقف لقطاع التّـــــعليم العالي والبحث العلمي في الجزائـــر	أساليب الاستثمار الوقفي التي تؤدي إلى تنويع مصادر التمويل في الجامعات	العوائق التي تقف حاجزا في مأسسة أوقاف التعليم العالي والبحث العلمي	شروط حوكمة الوقف في إتاحة موارد ملموسة للإسهام في رفع جودة التعليم العالي والبحث العلمي
Corrélation de Pearson	1	,989**	,985**	,995**
Sig. (unilatérale)		,000	,000	,000
N	61	61	61	61

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (unilatéral).

Corrélations

	الوقف	واقع الوقف وتمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر	جدوى التّـمويـل بالوقف لقطاع التّـعليم العالي والبحث العلمي في الجزائـــر	تفعيـل نظـــام الوقف لقطاع التّـــــعليم العالي والبحث العلمي في الجزائـــر
Corrélation de Pearson	1	,976**	,990**	,959**
Sig. (unilatérale)		,000	,000	,000
N	61	61	61	61

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (unilatéral).

الملحق رقم (04) : جداول صدق الدراسة

اختبار Alpha de Cronbach

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach المحور01	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,976	,979	6

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach ألمحور02	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,972	,971	6

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach ألمحور03	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,986	,987	6

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach ألمحور 04	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,987	,987	6

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach ألمحور05	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,987	,988	6

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach المحور06	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,985	,986	6

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach المحور07	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,986	,986	6

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach المحور08	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,986	,987	6

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach المحور 09	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,991	,992	6

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach كل المحاور 09	Alpha de Cronbach basé sur des éléments standardisés	Nombre d'éléments
,990	,991	9

الملحق رقم (05) : جدول التوزيع الطبيعي

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		الوقف
N		61
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3,3430
	Ecart type	,90787
Différences les plus extrêmes	Absolue	,086
	Positif	,066
	Négatif	-,086
Statistiques de test		,086
Sig. asymptotique (bilatérale)		,200[c,d]

a. La distribution du test est Normale.

b. Calculée à partir des données.

c. Correction de signification de Lilliefors.

d. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

الملحق رقم (06): جداول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

المحور الأول

Statistiques

		نشاط ذو بعـد ديني	نشاط ذو بعد اجتماعي	نشاط ذو بعد اقتصادي	نشاط ذو بعد سياسي	نشاط ذو بعد علمي وثقافي	نشاط ذو أبعاد متعددة
N	Valide	61	61	61	61	61	61
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,0820	3,6557	3,5902	2,8689	3,0328	3,3607
Ecart type		,98818	,94667	1,10117	1,08743	1,31615	1,11105

المحور الثاني

Statistiques

		التّـمويل الحكومي	تمويـل القطاع الخاص ودعم المؤسسات الاقتصاديـــة	التّمويـــل الخارجي	التّمويل بالأوقاف ومشاركة قطاع المجتمع المدنـي	الرّسوم الدراسيـــة	التّمويل الذّاتي
N	Valide	61	61	61	61	61	61
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,5246	2,4262	2,4590	2,1311	2,5082	2,4098
Ecart type		,74401	1,20359	1,13393	1,05634	1,21960	1,22987

المحور الثالث

Statistiques

		النّـقود(أموال، سندات، أسهم)	العقـار(أراضي، بنايات)	المنـافـع(حقوق التأليف، أبحـاث، بـراءات اختراع)	المنقـول(كتب، أجهزة، مـواد تعليم)	الأوقاف المشتركـــة	لاشيء مما ذكـــر
N	Valide	61	61	61	61	61	61
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		2,8689	2,8197	3,0492	3,2131	2,7541	2,5902
Ecart type		1,27116	1,28463	1,13176	1,12716	1,20631	1,38296

المحور الرابع

Statistiques

		تعزيز الاعتماد على الفكر الاقتصادي الإسلامي ومنهجه	تفعيل النظام التكافلي في تمويل مؤسسات التعليم العالي	تغيير النّظرة إلى التّعليم من مجرد كونه خدمة استهلاكية إلى اعتباره استثمارا	محاولة توزيع أعباء التعليم المالية بين القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني	تنميـــة موارد الجامعات وتحقيق الاستدامة الماليـــة	الإقبال المتزايد على التّعليم العالي مع تضخّم في الأعباء الماليـــة
N	Valide	61	61	61	61	61	61
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,8525	3,5246	3,7377	3,4098	3,6557	3,5082
Ecart type		1,23607	1,23297	1,10908	1,08593	1,07835	1,10488

المحور الخامس

Statistiques

		دعم التّأليف والنشر العلمي وطباعة الكتب الجامعيـة	دعم التظاهرات العلميـــة مختلف الأنشطة الطلابيـــة	توفير برامج المنح الدراسية والتّداريب مدفوعة التكاليف	الإنفاق على المراكز البحثيـة ودعم المختبـرات والمراكز العلمية والتعليمية	تحديث الجامعات وتجهيزها بـالوسائـل التّـقنية الحديثـة	تطوير بيئة التّعليم العالي من خلال الإنشاء والبنـــاء والتعمير
N	Valide	61	61	61	61	61	61
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,9672	3,7049	3,6230	3,8033	3,5738	3,7213
Ecart type		,99945	1,02216	1,09794	1,06175	1,07174	,96835

المحور السادس

Statistiques

		السيـــادة والاستقلالية في اتـخاذ القرارات	تشجيـع المبادرات والمشروعات الإبداعيـة	العالمية والانتشار على المستوى المحلي والإقليمي والعالمـــي	تحقيـق الميزة التنافسيـــة وزيادة فعاليـــة مؤسسات التعليم العالي	زيـادة جـودة وكفـــاءة الأداء العلمي والإداري	التحكم في التكاليف والنّـــفقات المتـزايدة، وتنويع مصادر المال للتّـعليم العالي
N	Valide	61	61	61	61	61	61
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,6885	3,8361	3,4590	3,6557	3,7377	3,7213
Ecart type		1,08844	1,01948	1,02589	,98124	,92919	,89687

المحور السابع

Statistiques

		إقامة مشاريع مشتركـة مع القطاع الخاص	إقامة برامج بحثية وزمالات أكاديمية ودورات التدريبيـة	بيـع مخرجـات الجامعات(الكتب، الاختراعات، الأبحاث)	إنشاء مشاريع تجاريـة	إنشاء حاضنات الأعمال تؤسس للمشاريع الإنتاجية الاستثماريـة	إنشاء صناديق وقفيـة لإدارة واستثمار أوقاف الجامعات
N	Valide	61	61	61	61	61	61
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,0328	3,8197	3,8525	3,5902	3,9508	3,7869
Ecart type		,93036	,97482	,94580	1,03886	,92062	,91496

المحور الثامن

Statistiques

		غياب الفكر الاستراتيجي الوقفي والتسويقي والتوعية الإعلامية	ضعف الأداء وفاعليـة العنصر البشري المتمثـل في القيادة والإدارة الرشيـدة	غياب النّـظام المحاسبي والافصاح المالي والرقابة الماليـة	غياب النّص القانـوني	إشكالية التـنظيم الإداري	عدم وضوح علاقة قطاع الوقف بمختلف الأنظمة الاجتماعية الأخرى
N	Valide	61	61	61	61	61	61
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,1148	4,0820	4,1475	4,0820	4,0656	4,0820
Ecart type		1,06612	,98818	,92801	1,00491	,91047	,88119

المحور التاسع

Statistiques

		وجود مختصين في الاقتصاد والاستثمار في المؤسسات الوقفيـة	الاستقلاليـة والسيـادة في اتخاذ القرار	النزاهة الماليـة والشفافية (نشر التقارير المالية السنوية)	الكفاءة والفاعليـة المهنية في الأداء الإداري والمالي	اللوائح والأنظمـة والمواثيق الأخلاقيـة	الخطط والإدارة الاستراتيجيـة
N	Valide	61	61	61	61	61	61
	Manquant	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,9672	3,9180	4,0492	3,9344	3,9344	3,8361
Ecart type		1,09495	,97117	1,02349	,96383	1,01438	,98624

		تفعيـل نظـام الوقف لقطاع التّـعليم العالي والبحث العلمي في الجزائـر	جدوى التّمويـل بالوقف لقطاع التّعليم العالي والبحث العلمي في الجزائـر	واقع الوقف وتمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر	جميع الأجزاء
N	Valide	61	61	61	
	Manquant	0	0	0	
Moyenne		3,9581	3,6767	3,0191	
Ecart type		,93831	1,01676	1,07180	

الملحق رقم (07): جداول تحليل الانحدار البسيط

1. الفرضية الأولى

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,981[a]	,962	,961	,19843

a. Prédicteurs : (Constante), التمويل بالوقف

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	58,415	1	58,415	1483,528	,000[b]
	de Student	2,323	59	,039		
	Total	60,738	60			

a. Variable dépendante : تنمية موارد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي
b. Prédicteurs : (Constante), الوقف أداة تمويلية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.	Intervalle de confiance à 95,0% pour B	
		B	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure
1	(Constante)	,509	,087		5,822	,000	,334	,684
	تنمية موارد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	,892	,023	,981	38,517	,000	,845	,938

a. Variable dépendante : الوقف أداة تمويلية

2. الفرضية الثانية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,989[a]	,977	,977	,14531

a. Prédicteurs : (Constante), التمويل بالوقف

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	53,682	1	53,682	2542,279	,000[b]
	de Student	1,246	59	,021		
	Total	54,928	60			

a. Variable dépendante تعزيز جودة التعليم العالي والبحث العلمي
b. Prédicteurs : (Constante),التمويل بالوقف

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés			Intervalle de confiance à 95,0% pour B	
		B	Erreur standard	Bêta	t	Sig.	Borne inférieure	Borne supérieure
1	(Constante)	,174	,072		2,419	,019	,030	,318
	التمويل بالوقف	,940	,019	,989	50,421	,000	,903	,977

a. Variable dépendante : تعزيز جودة التعليم العالي والبحث العلمي

3. الفرضية الثالثة

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,982[a]	,964	,964	,17583

a. Prédicteurs : (Constante شروط حوكمة الوقف

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	49,230	1	49,230	1592,352	,000[b]
	de Student	1,824	59	,031		
	Total	51,054	60			

a. Variable dépendante : تنزيع مصادر تمويل الجامعات
b. Prédicteurs : (Constante), حوكمة الوقف

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Intervalle de confiance à 95,0% pour B	
		B	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Borne supérieure
1	(Constante)	,230	,093		2,465	,017	,043	,416
	حوكمة الوقف	,916	,023	,982	39,904	,000	,870	,962

a. Variable dépendante : تنويع مصادر تمويل الجامعات